

مَسلَطَنَة عُومَان
وزارة التراث القومي والثقافة

مَجَلَّة
المصطفى بن الجعفي

تأليف
الشيخ أحمد بن محمد بن الجعفي

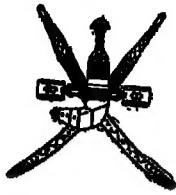
الطبعة الأولى

١٩٨٥ - ١٤٠٦ هـ

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان



سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

جامع الفضل بن الحواري

بتأليف
الشيخ العلامة الفضل بن الحواري

الجزء الاول

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م

هذا المخطوط

تأليف

الشيخ العلامة الفضل بن الحواري

من

علماء القرن الرابع للهجرة

كتب هذا المخطوط سنة ١١٢٩ هـ

بخط الكاتب عبد الله بن راشد الجهيزي السمدى

جامع الفضل بن الحواري

تأليف
الشيخ العلامة الفضل بن الحواري

قال الشاعر :

كتاب عظيم الفضل عند ذوى الفضل
حوى الفصل الفرع من كل العلوم مع الأصل

وقال الشاعر أيضا :

كتاب عظيم الفضل ألفه الفضل
سليل الحوارى فاعرف الفضل يا خل

كتاب شريف ماله أبدا مثل
بسر ذوى الألباب حتى به يسئلوا

ويذرى به فى ذلك من لا له عقل
فشانى به فى ضيق على القلب لا يخلو

ويغشاه من ربى أنوار راويه والذل
لما حاز من اثم علا قلبه غل

هذا كتاب جامع الفضل بن الحوارى ...
رحمة الله عليه ، كتبه عبد الله بن عامر بيده

بسم الله الرحمن الرحيم

بباب

في

أمر الولد ولزومه الوالد

ومن جواب أبي عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله أبي الصلت
ابن مالك ، وذكرت رحمك الله بأمر الصقر بن الجراح وأمر هذه الجارية
التي تدعى أمها أنها ابنتها منه ولأنكر ذلك أخوته من أمه فقد
قرأت شهادة الشهود فرأيت نكاح المرأة صحيحا بشهادة سليمان ومحمد
ابني ابن أبي بردة إياها •

ولكن ذكرت أنه لم يصح أن أمها ولدتها وأنكر بعض الورثة أنهم
لا يعلمون أنها ابنته ولا ابنتها •

فاعلم رحمنا الله وإياك أنه يثبت على ورثته ما كان يثبت عليه
لو كان حيا والمرأة في حياله ، فجاءت بولد فقالت أنها ولدته ، كان القول
قولها وليس عليها أن تأتي بقبالة تشهد أنها ولدته لأنها في
حياله بعد •

فاذا كانت في حياله فجاءت بولد فالقول قولها •

وكذلك لو أقرت أنه والده وانتفى منه هو وقال : ليس هو ولدي
ولم يرمها بالزنى ، لزمه الولد وليس بينهما ملاعة •

إذا كان قد دخل بها وهي امرأته ، لا يفرق بينهما •

وان رماها بالزنى ، لاعنها والولد ولده ويفرق بينهما ، فهذه قد
صح أنه ردها وهى زوجة الصقر بن أبي الجراح •

فاذا قالت انها ابنتها فقد ثبت نسبها ، وليس تكلف أن تأتي بقبالة
تشهد أنها ولدتها إلا أن تكون ولدتها بعد موته بسنتين فانها لا تلحقه •

لو كان حيا فطلقها فجاءت بولد لأقل من سنتين منذ طلقها فقالت
انها قد ولدته •

وقال هو : انه ليس هو ولدها ، فهذه عليها أن تأتي بالقبالة امرأة
عدل ، تشهد أنها ولدته ثم يجب عليه ويثبت نسيبه •

وان أقرت أنها ولدته وقال انه قد خلا لها أكثر من سنتين منذ
طلقها ، فعليها البينة •

فهذا قولى فى بنت الصقر بن أبى الجراح انه يثبت نسبها
وميراثها اذا صح انه قد رد أمها وأنها ولدتها فى حياته ولم ينكرها
أومات والمرأة فى حياله يعد فيها زيادة •

وعن أبى القاسم سعيد بن قريش قال : فاذا صح دخول الرجل
بالمرأة فأنت بولد فإنه يلزمه اذا قالت الأم انه ولده •

وعندى : والله أعلم أن على الزوج البينة انه ولد لأقل من ستة
أشهر اذا كان قد جاز بها والله أعلم •

وأما اذا طلقها ثم أتت بولد وقالت هى انه ولده ، ولدته فى أقل
من سنتين منذ طلقها وأنكر هو ذلك ؟

كان القول قوله ، وعليها هى البينة •

كذلك وجدت عن محمد بن محبوب رحمه الله •

باب

في

الوالدة اذا طلبت الولد

قال أبو عبد الله : في رجل من أهل نزوى يتزوج امرأة من أهل
نزوى وأولدها ولدا ، ثم طلقها ثم تزوجت زوجا من أهل أزكى أنه
ليس لها وحملت الى أزكى ، وأرادت أن تحمل ولد مطلقها معها
الى أزكى ؟

انه ليس لها ذلك •

وله أن يأخذ ولده منها ان خرجت •

قلت : وان كان صغيرا ؟

قال : نعم •

قلت : فان رجعت الى نزوى وطلبت أن تأخذ منه ولده ويكون معها
بنزوى ، أيكون لها ذلك ؟

قال : نعم •

قلت : فان طرحت المرأة ولدها على والده وقصد طلقها في سخط
منها أو رضا واحدة ، ثم طلبت أن ترجع فتأخذ منه ، وتأخذ من
والده فريضة ألها ذلك ؟

قال : نعم •

— ١٢ —

قلت : فان فعلت ذلك مرة بعد مرة ألها ذلك ؟

قال : نعم .

قلت : فرجل من أهل دما تزوج امرأة من أهل صحار ثم طلقها
ولها منه ولد وأرادت الرجعية الى صحار وتأخذ مريضة ولده .

عندي : أنه اذا أراد فلها ذلك .

قلت : فانها من أهل صحار وقدمت دما وهي صبية وبلغت بدما ثم
تزوجها الرجل من دما ، وأصابته منه ولدا ثم طلقها وأرادت أن تخرج
بولده ذلك الى صحار وكره هو ذلك .

قال : ليس لها ذلك عليه ولا تخرج بولده إلا أن تكون قدمت
دما وهي من أهل صحار وهي امرأة بالغة فتزوجها بدما ثم طلقها ،
فان لها أن تخرج بولدها الى صحار وتأخذ مريضته من والده .

ومن غيره : قال : قيل : اذا تزوجها من بلدها ثم طلقها ولها منه
ولد ، فلها أن تخرج من بلده الى بلدها .

وان خرجت من بلدها الى بلد فتزوجها من بلده ثم أرادت أن
تخرج ؟

لم يكن لها ذلك لأنه انما تزوجها من بلده .

وقال : تخرج الى بلدها الذي حين تزوجها كانت فيه وهو صحار .

— ١٣ —

وان كانت تقصر الصلاة بدما وتزوجها بدما وهى تقصر الصلاة
بدما ثم طلقها ولها منه فلها أن ترجع الى صحرار •

وكذلك لو كان من أهل نزوى وكانت هى من أهل صحرار وكانت
تتم الصلاة بدما فتزوجها من دما ثم طلقها ، ولها منه ولد ؟

فلها أن تخرج بولدها الى دما وليس لها أن تخرج به الى صحرار •

وان كانت تقصر الصلاة بدما وهى من أهل صحرار وتزوجها
من دما وهو من نزوى ثم طلقها ولها منه ولد فليس لها أن ترجع الى
غير بلدها الذى كانت تتم فيه الصلاة •

ولها عليه ان شاعت ترجع الى بلدها •

وان شاعت تسكن فى بلده بولده •

ومنه ، قال يفرض للمرأة على مطلقها لولدها ترضعه بدرهمين فى
كل شهر •

اذا كان فقيرا الى درهمين ونصف ويفرض ثلاثة دراهم اذا كان
معتدل الحال •

ومن غيره ، قال : وقد قيل اذا كان معدما فقيرا فرض عليه
درهم ونصف •

وقد قيل : يفرض عليه ، درهم •

وقال من قال : على الغنى ثلاثة دراهم ، ولا يكون أكثر من
ثلاثة •

— ١٤ —

قلت : للرجل أن يأكل اللحم في يوم النحر ولا يطعم أولاده وهم
يشتهون اللحم من عند الجيران ، وهم ممن لا يسأل الناس •

قال : نعم لا يلزمه ذلك لهم في الحكم •

وعن أبي معاوية ، وسألته عن رجل تزوج أمه وهو يعلم أنها أمه ،
فولدت له أولادا •

هل لأبيهم أن يأخذهم بالقيمة ويحكم له بذلك ؟

قال : لا ، وهم عبيد لأرباب الأمة إلا أن يشارى الأمة ذلك •

قال : المؤثر الذي حفظنا أن كان من العرب ، فإنه يحكم له بشراء
أولاده بقيمتهم • وهذا إذا تزوجها ، وقد علم أنها أمه •

وقال : وإذا كان مفلس لا يقدر على ثمن أولاده ، لم يجبروا
الأمة أن تبيعهم ولا يعطى الثمن •

وقيل : للرجل أن يأخذ ولده من عند أمه إذا تزوجت ولا يجوز
ذلك لأعمام ولده •

وعن أبي عبد الله وعن رجل قدم ومعه غلامان في السفينة فقال :
ان أحدهما ولدى والآخر غلامى ثم مات ولم يدر أيهما غلامه وأيهما ابنه
فشهدا بشهادة أو قذفا أحدا أو قذفهما أحد ؟

قال : هما كحران وتجاوز شهادتهما ويحد من قذفهما ، ويحدان لمن
قذفاه ، ويسعى كل واحد منهما للمقر بنصف قيمته •

— ١٥ —

يهودية ونصرانية ومجوسية ومسلمة ، ولدت كل واحدة منهم غلاما
في أرض مفازة ولم يعرف ولدهن من سواءه •

قال : الاسلام أولى بهم ويجبرون عليه اذا بلغوا ، ومن لم
يسلم قتل •

والمسلم يرثونه ويرثهم وهم بنوه •

* مسألة :

وعن ثلاث نسوة خرجن حبالى فوقعن في بعض المواضع فولدن
ثلاثة غلمان وأنهن هلكن كلهن ولم يحضرهن أحد من الناس ، ووجدن
الغلمان ولم نعلم ولد المسلمة من ولد النصرانية واليهودية ؟

فعلى ما وصفت : فإن سبق كل واحد منهم الى ولد واحدة فادعاه
فهو أولى به •

وان لم يسبق اليهم فالاسلام أولى بهم الا أن يبلغوا فيقرر
كل واحد منهم بأبيه •

ان لم يقرروا فالاسلام أولى بهم ويجبرون عليه ولكن لا يقتلون ،
وعليهم الحبس وعلى آبائهم مؤنتهم •

ولا ميراث لهم من النصراني ويرثون من المسلم سهمها يقسمونه •

ولا يرث المسلم منهم شيئا والله أعلم بالصواب •

❖ مسألة :

وعن امرأة لها أولاد تزوجت برجل وكرهت الزوج أن يكون أولادها عنده ، طلب أولادها أن يسلموا عليها وطلبت هي ذلك ، فكره .

قال أبو عبد الله : ليس للزوج أن يمنع أولادها أن يسلموا عليها وليس لها أن تدخل عليهم ولا يدخلون منزله بغير اذنه ، ولكن تقف أمامهم على الباب فيسلمون عليها ويكلمونها وتكلمهم متى أرادت ذلك .

❖ مسألة :

وعن امرأة طرحت أولادها صغارا على اخوتهم ووالدهم هالك وكره اخوتهم أن يأخذوهم .

فقال أبو عبد الله : ان كان هؤلاء الصبيان لهم مال اشترى لهم خادم من مالهم يخدمهم وكانوا عندها ونفقتها ونفقتهم من مالهم ولا يخلو على اخوتهم ولا على والدتهم .

وان لم يكن لديهم مال وكانوا قد كفوا أنفسهم من الرؤيا فعلى والدتهم أن تأخذهم على قدر ميراثها منهم وعلى اخوتهم أن يأخذوهم على قدر ميراثهم منهم .

وان كانوا ممن لم يكتف عن الرؤيا والرضاع ، خيرت والدتهم على أخذهم ، يؤدى اليهم اخوتهم فريضة على قدر ميراثهم منهم ممن يرثهم .

وروى لنا محرز بن محمد أن امرأة أتت الى عبد الرحمن بن

الحسن ، رفع عليها ثلاثة رجال كل واحد يدعى أنه زوجها فسألها
فقالته فأقرت أن كلهم أزواج ، فقال لها كيف كانت قصتك ؟ قالت :
تزوجني الأول ثم ركب البحر فلبثت زمانا ثم جاعني نعيه فلبثت من
بعده سنتين أو أكثر •

ثم تزوجني آخر ثم ركب البحر ثم لبثت زمانا ثم جاعني نعيه
فلبثت زمانا •

• ثم تزوجني هذا الأخير •

قال : البينة ؟

قالت : قد كانت عندي البينة ولعلمهم قد ماتوا كلهم والمملكون •

قال لها عبد الرحمن : اختارى أيما شئت منهم فاخترت الأخير
وادعى « البينة » ، قاموا مع القضاء وماتوا •

ومن جواب أبي الحواري : سألته رحمه الله وإيانا ، عن امرأة غاب
زوجها وتزوجت من بعده زوجها ، وادعت أن زوجها الأول طلقها ولم
تدع شيئا ؟ هل يفرق بينهما ويتزوجها الآخر ؟

فعلى ما وصفت : فان هذه المرأة يفرق بينها وبين زوجها الآخر
إذا ادعت أن زوجها الأول أو لم تدع ذلك ولا يقرب الى التزويج
حتى يحضر الأول فيقرر بطلاقها أو ينكر أو يصح موت زوجها الأول •

ويفرق بينها وبين زوجها الآخر إذا صح أن زوجها الأول كان
زوجها حتى غاب عنها ولم يعلم بينهما فراق •

(م ٢ — جامع الفضل بن الحواري ج ١)

— ١٨ —

وعن رجل له امرأتان فشهدت البينة عليه أنه طلق أحدهما ولم
تعرف البينة أيهما المطلقة نفسها •

فقد سبق القول في هذا مما عرفناه من قول أهل العلم أن الزوج
يجبر حتى يقر على أحدهما بالطلاق ولا يعذر عن ذلك •

ويحبس ويمنع عنهما جميعا حتى يقر على أحدهما بالطلاق ورثته
جميعا •

ومن تزوج بامرأة وأنت منه بولد ثم فارقتها وأرادت أن تحمل
ولدها الى البدو ؟

هم أهلها ولم يلزم الولد أن يحمله الى البدو •

باب

في

نفقة المرأة وموتها وما يجب لها وغير ذلك

وقيل في امرأة لم يدخل بها الزوج أبت أن تدعه حتى يعطيها
الصداق ؟

ان لها ذلك وتأخذه بالنفقة لأن المنع في هذا من قبل الزوج ،
لأنه منع الصداق •

قال أبو محمد : يضرب له أجل ، فان جاء بالصداق الى ذلك
الأجل وإلا لزمه النفقة وكانت لها النفقة •

وكذلك قال أبو محمد : وان كانت لا تقدر على الجماع •

وكذلك قال أبو محمد : فكل منع جاء من قبل المرأة أو من قبل
أحد يصنع بها فلا نفقة فيه للمرأة •

ولو أن امرأة دخل بها زوجها ثم مرضت مرضا لا تقدر معه
على الجماع •

وقيل : لو منعها حبس الزوج في السجن ومنع من أن يأتيها
فعليه النفقة ، لأنها بمنزلة الرتقاء الا أن الرتقاء التي لا تجامع
مثلها ان لم تكن كذلك فان لها السكنى على زوجها والنفقة وكذلك
المريضة •

— ٢٠ —

قال أبو محمد : الرتقاء لا نفقة لها ولا سكنى ، ولكن العنين الذى لا يقدر على النساء اذا أجل آجلا فعليه النفقة •

قال أبو الحسن فى كسوة المرأة أن تحمر ، قد ذهبت اليوم فجعلوا مكان الحمار : مقنعة وجلبابا •

✽ مسألة :

وعن رجل له امرأة يمولها أحيانا ، وحينما لا يمولها ، آله عليها حق واجب جملة ؟ أو بقدر مالها ؟

قال : اذا قام بحقتها الذى يلزمه لها لزمها الحق •

وان قصر عن الذى يجب عليه لها لم يكن عليها حق حتى يقوم بالذى يلزمه لها •

وسألته : — رحمك الله — عن رجل ادعت عليه امرأة انه زوجها ومعها منه ولد وأنكرها أنها ليست بزوجه ولا ذاك الولد منه •

فعلى ما وصفت :

فقد قالوا : اذا ادعت المرأة على رجل أنها زوجته أو أنه زوجها ولم تكن لها بينة على ذلك وأنكر الرجل ذلك فان الرجل يجبر على طلاقها واحدة ثم يحلف بعد ذلك ما قبله ولا عايه لهذه المرأة حق من قبل نفقة ولا كسوة ولا صداق فهذا من المرأة •

وأما من الولد فاذا كان يرضع كانت اليمين ما قبله ولا عليه

— ٢١ —

لهذه المرأة حق من قبل رباية هذا الصبي ولا كسوة هذا اذا كان يرضع .

واذا كان الولد لا يرضع وكان ممن يأكل الطعام حلف ما قبله ولا عليه لهذا الصبي كسوة ولا نفقة .

وان شاء الحاكم فرض لأم الصبي فريضة بمحضر من هذا الرجل .

اذا وجب للمرأة الفريضة ونفقة ؟

فما نفقت على ولدها وكسته كان على الرجل اليمين ما عليه لهذه المرأة ولا قبله لها حق من قبل كسوة هذا الصبي ونفقته .

وعن أبي الحواري ، وعن الحاكم ، هل يجوز له أن يجبر الرجل على طلاق امرأة أنكرها التزويج من غير أن تطلب المرأة ذلك ؟

ليس للحاكم ذلك حتى تطلب المرأة ذلك .

فاذا طالبت المرأة اليه أجبره الحاكم على طلاقها .

وكذلك الذي يعجز عن نفقة زوجته ، ليس للحاكم أن يجبره على طلاقها حتى تطلب المرأة ذلك .

واذا طالبت المرأة ، اما أن ينفق عليها واما أن يطلق عند ذاك يجبره الحاكم .

أما أن يكسو وينفق واما أن يطلقها .

— ٢٢ —

وكذلك العبد اذا ادعى أنه عبد لفلان وطلب النفقة والكسوة منه
فأنكر الرجل ، وقال انه ليس هو غلامه ، هل يجبر على النفقة
أو يعتق كما يجبر الرجل اذا لم يقر بالتزويج أن يطلق أو يقر ؟
فنعم ذلك عليه ان شاء أنفق على هذا العبد وكساه .

وان شاء أعنته هذا اذا كان المقر بالعبودية ليس بمعروف
النسب .

اذا كان معروف النسب وأنه من العرب أو معروف أبوه وأمه
بالحرورية : لم يجز اقراره هذا بالعبودية ، ولا يجبر المقر له على
عتق ولا على كسوة ولا نفقة .

ومن غيره : وحفظت ، أن المرأة انما تجبر الزوج على طلاقها بعد
أن تطلب ذلك الى الحاكم .

اذا طلبت طلاقه وقد أنكرها الزوجية جبر حتى يطلقها ، وذلك اذا
ادعت عليه طلاقا بائنا .

وأما اذا ادعت طلاقا رجعيا جبر على ردها ، والله أعلم .

وقيل : ان امرأة حبس عنها زوجها النفقة وهو غائب ؟

قال : ان لامرأته أن تفترض عليه من مالها أو من مال غيرها بالمعروف ،
فان ذلك على زوجها على قدر سعته .

واذا طلبت المرأة المطلقة أو الزوجة الفريضة ، هل يفرض عليه
لولده ؟

— ٢٣ —

- فلا أرى ذلك غير أنه يؤمر أن ينفق على ولده •
- ان امتنع فعند ذلك يحمل عليه ما يصلح ولده اذا كانوا مع أمهم •
- وعن رجل أصابه الفالج ولا يقدر على جماع ولا كلام •
- قال : أن امرأته ينفق عليها من ماله وتكسى من ماله وينظر حتى يجعل الله له فرجا •
- فان لم يكن له كسوة ولا نفقة ، أمر وليه أن يطلق المرأة •
- وان كره طلقها المسلمون •
- وعن رجل يصيبه البلاء ويخاف منه امرأته •
- قال : تعزل عنه اذا خيف عليها منه وينفق عليها من ماله •
- ومن جواب أبي الحسن وعن امرأة اذا حكم لها على زوجها بالكسوة والنفقة وأجله الحاكم بالكسوة الى أجل معروف •
- قلت : كيف يكون الحكم في النفقة يلزمه أن ينفق عليها وهي عنه في بيتها الى أن يحضرها الكسوة أو يحكم عليها هي أن تكون عنده وينفق عليها الى أن يحضرها الكسوة •
- فعلى ما وصفت فاذا كانت زوجته هذه قد جازتها حكم عليها أن تكون في منزله ويحضرها كسوتها ونفقتها ، وهي في منزله •
- قال غيره ، وقد قيل : انها تجبر على الكينونة معه بغير كسوة حتى يحضرها الكسوة ولا يجبر بالنفقة عليها بلا معاشره •

— ٢٤ —

وزعم ابن المولى أن امرأة المفقود تستنق من ماله أربع سنين
وأربعة أشهر وعشراً •

وقال هاشم تستنق أربع سنين من مال زوجها حتى تنقضى المدة •
وأما أربعة أشهر وعشراً فلا •

فإذا قدم ، اعتزلها زوجها الآخر •

فإن جاء الأول فله الخيار أن شاء الصداق ، وإن شاء زوجته •
وإن اختار الصداق فلا يقربها حتى تنقضى عدتها من الأول •

قلت لهاشم : متى تعتد من الأول ؟

قال : إذا قال قد تركتها •

وقال : يكلف أن يقول : قد تركتها •

ومن جواب ابن أبى حذيفة الى هاشم بن الجهم • عن رجل
كانت له أخت في غير بلده وأراد أن يخرجها الى بلده الذي هو فيه •

قال : أخاف عليها وكرهت هي أن تخرج معه •

وإن كانت مخوفة في نفسها أخرجت معه وسيرها •

وإن كانت ممن لا تتهم ولا تخاف ، وقد بلغت المرأة لم يجبر على
خروجها من منزلها •

ومن جواب أبى زياد ، عن رجل طلق امرأته ، وله منها أولاد

— ٢٥ —

أخذته مطلقته بالفريضة ، وفرض عليه الكسوة ، والنفقة لهم ثم طلبت
أن تسكنهم منزلا ، فكره ذلك •

ان كانوا لا سكن لهم فعليه أن يسكنهم أو يكتري لهم منزلا ويكون
عليها من الكراء بقدر عددهم وان كانوا معها في منزلها •

قال أبو عبد الله : ليس لها عليه كرى منزل •

وأما أنا فأقول : عليه سكنهم ان شاء معها وان شاء يكتري ان
وجد أرخص من منزلها اذا كان فيه صلاح لسكنهم •

وان سكنوا معها وقنعت بمثل ما يؤخذ الكراء أو تختار هي تسكن
منزلها ويطرح عنه ما ينوبها من الكراء •

ومن غيره : وعن امرأة ، هل عليها عمل لزوجها ؟

قال : نعم ، تتلق الله وتعينه معه ما قدرت •

وعن امرأة أرادت أن تحول بنيتها الى بلد وقال الأعمام :
لا نترك أولادنا •

قال : ذلك لهم •

قلت : حسارا كانوا أو كبارا ؟

قال : نعم الا أن تحول بناتها قريبا الى الأحوال ، فأما يتعرب
بهم فلا •

❖ مسألة :

ومن غيره : وعن رجل يحج ويصوم تطوعا ، هل عليه أن يستأذن امرأته في ذلك ؟

قال : أخبرني : حيرني أن قالت امرأة لا أذن لك في الصوم والحج والصلاة تطوعا هل لها ذلك ؟

قال : لما الحج ، فاستحب المسلمون أن يستأذنوا إذا كان قد حج تطوعا .

ولها أن تمنعه ، إذا هو وضع ما يصلحها .

وأما الصلاة والصوم ، فلا بأس عليه أن يصلي ويصوم من غير إذنها إلا أن يكون لا يؤدي ، بطول قيامه وبكثرة صيامه ولا يؤدي ما يلزمه من حقها ، فليس له ذلك .

ومما يوجد عن أبي عبد الله وعن رجل تزوج امرأة ولم يقبل لها بخادم ثم طلبت إليه خادما وما بعد ذلك .

هل يلزمه لها ذلك ؟

إذا دخل بها وكانت ممن يخدم من قبل وكان هو واجدا لذلك فعليه أن يخدمها .

وكذلك جاء في الإثر .

وعن امرأة هلك زوجها وترك ولدين ، وترك مالا أفضل من مهرها ، وللغلامين ولي •

فقال لامهما : انى أسلم لك هذا المال تأكلينه وعليك مؤونة الولدين واك فضلة المال فى مؤونة الصبيين •
فاذا كانت الثمرة كفاها للمؤنة فليسلمها •

وان كانت فى الثمرة فضل فليحفظها لليتيمن والله أعلم •

وقيل على الزوج : أن يخدم زوجته اذا كانت ممن يخدم أو يخدمها بنفسه أو يستأجر لها من يخدمها أو يستعين لها من يسعها أن تستخدمه فى مثل ذلك ، وليس عليه خادم مملوك •

وقيل : للزوجة أن تمنع زوجها حتى ينصفها فيما يلزم لها مما يحكم لها به عليه •

ولا نفقة لها عليه وهى معتزلة عنه •

وهو آثم فى ترك ما يلزمه لها مما يحكم لها عليه ولا نفقة لها عليه وهى معتزلة عنه •

وهو آثم فى ترك ما يلزمه لها ان كان مما لا يختلف فيه •

واذا أحضر الزوج امرأته ما يجزئها من الماء الطاهر لها وغسلها اذا احتاجت وغسل ثيابها ، وشربها ؟

لم يكن عليه أن يسكنها مسكنا فيه بئر أو نهر اذا كان ذلك السكن سكن مثلها ، وقام لها فيه بمصالحها من الماء وغيره •

وإذا ترك من حقها ما يلزمه بالانفلاق فليس له في ذلك سعة بعد
أن تطلبه إليه أو تتبين له مضرة في تركه •

ولو لم تطلبه فأخاف عليه في مثل ذلك الاثم الا أن عليه تطيب
له نفسها بذلك لأنه عليه أن يحكم على نفسه بالعدل ولو لم تطلبه
إليه الا أن تبرئه منه أو يعلم هو منها طيبة نفس له بذلك •

وعرفت عن أبي بكر أحمد بن محمد بن خالد : أن الزوجة إذا لم
تطلب الى الزوج النفقة فلا يلزمه أن يعطيها من تلقاء نفسه وكذلك
الكسوة وجميع حقوقها التي تجب عند المعاشرة •

وكذلك المطلقة وغيرها •

وإذا أحضرها ما يجزئها من الماء في النظر لم يكن غير ذلك ،
وكان عليها هي الاقتصاد فيما يجزئها كما كان عليه احضار ما يجزئها
بجميع ما يلزمه لها وليس لها أن تسرف فيه ولا تدع ما يجب فيه
الى غيره •

وقيل : إذا لم يحضرها ما يجزئها من الماء ، كان عليه أن
يسكنها في منزل فيه بئر أو نهر ويحضرها آلة البئر وليستقى لها ان
كانت ممن يخدم •

ان لم يمكنه ذلك في منزل غيره بأجر أو بغير أجر ، كان ذلك عليه
عندي •

وعليه أيضا : أن يحضرها طعامها لها حتى تأكله اذا كانت ممن
يخدم ، وليس لها أن تخرج الطعام لنفسها من البيت للأكل ،
والله أعلم •

وعن أبى الحسن ، وعن المرأة ، هل يلزم زوجها لها الضمية
والحرية في الفطر وغيره ؟

لم أعلم أن ذلك يلزم الزوج اذا رجعا الى الحكم وليس ذلك
بواجب عليه ، والله أعلم •

ومن جواب أبى ابراهيم : وعن رجل غاب عن أهله وتركهم بلا نفقة
ولا كسوة ، هل يجب عليه ذلك ؟

فان كانت زوجته طالبت ذلك في غيبته وفرض لها أحد من المسلمين
من أهل المعرفة بذلك وصح ذلك اليوم أنها كانت محتاجة الى ذلك
وضحت الفريضة بعدلين غير الثقات الذين فرضوا لها •

وقد رأينا في بعض الجوابات أنه يثبت لها ولزوجها حجه اذا قدم •

وعن امرأة غاب عنها ، زوجها ما شاء الله من السنين الى أن
هلكت ، ما خرج وارثها كتابا فيه فريضة من مشايخ أهل البلد مكتوب
أنه حضرنا من اهتم بأمر فلانة بنت فلان وسألنا أن يفرض لها فريضة
على زوجها فلان بن فلان •

هذه المسألة رحمك الله في نفسى منها شيء ، حتى لم يكتبوها أنها
هى التى طلبت ذلك وانما كتب أنه طلب من اهتم بذلك لها ، فأحب أن
يقف عنها ، وأحب أن يسأل عنها ، فقد رأيت في بعض الكتب فيها
قولا آخر •

ومن غيره : واختلف في نفقة الصبية على زوجها •

— ٣٠ —

فقال من قال : لها نفقة عليه لها ، جاز لها أو لم يجز لها ،
كانت فقيرة أو غنية لها مال أو لم يكن لها مال •

وقال من قال : لها النفقة اذا أجازتها كانت غنية أو فقيرة •

وقال من قال : اذا دخل بها ، فان كانت غنية لها مال فلا نفقة
لها عليه •

وان كانت فقيرة كان عليه لها النفقة •

والاختلاف فيما يجب عليها واحد •

ومن غيره : وقد قيل : انه ان أنفق عليها بغير حكم ردت عليه •

وان أنفق عليها بحكم لم ترد عليه وذلك اذا غيرت •

ومن جواب أبي عبد الله محمد بن محبوب — رحمه الله : عن
فقير ، وله أولاد وزوجة وولد بالغ له مال ، أراد أن يأخذ من مال
ولده البالغ فينفق على نفسه وزوجته وأولاده الصغار ، فكره ذلك
عليه ولده البالغ •

فلا نرى عليه الا نفقته وحده وكسوته وخدمته وليس عليه مؤنة
زوجته (زوجة والده) ولا أولاده •

ومن جواب محمد بن جعفر : واذا طلبت المرأة الى زوجها نفقتها
فان عليه أن يحضرها نفقتها لكل شهر •

فان ضاقا فلكل أسبوع ، فان لم يمكنه الا يوما أعطاه كل يوم
مؤونتها •

وقد قال من قال : يشبعها من التمر والخبز وان كانت بعية •

فان اختلفوا ولم يتفقوا في النفقة ، فالذى مضى عليه الحكم
عندنا يفرضون لها النفقة المعروفة عندهم لكل يوم ربع صاع حبا
ومنا من التمر •

وعن أبى قحطان وعن أبى عبد الله ، والنفقة من حب الباطية ، نصف
مكوك ومنا وتمرا من الشعير وسدسين ومنا من التمر وعليه أن يحضرها
الماء وما يكون فيه الماء وما تشرب به والماء بطعامها وشرابها وغسلها
وغسل ثيابها •

وان كانت ممن يخدم فعليه أن يحضرها خادما أنثى يخدمها إذا
كانت ممن يخدم هي وآباؤها •

وقال من قال : أو نساؤها •

وعليه نفقة الخادم وعليه أن يحضرها حصيرا أو ما يشبه ذلك

ان قنعت ان تولى عمل طعامها فعليه احضارها الحطب والتتور
والاناء الذى تأكل وتعجن فيه •

وليس عليه أن تعمل عملين وليس لها أن تعمل لنفسها عملا ولا لغيرها
عملا من غزل ولا غيره الا برأيه وعليه خياطة القميص •

قال أبو المؤثر : انما عليه أن يخدمها اذا كانت هي ممن يخدم ولا أنظر
في أبويها •

فان أحضرها جميع ما تحتاج اليه ، فليس عليه خادم •

رجع الى كتاب

عن أبى جعفر : فان أحضرها الخادم ، فان الخادم يقوم بذلك من
أمر الماء والعجين والخبز ، وليس ذلك عليه بعد أن يحضرها الخادم •

وعليه لها الكسوة أربعة أثواب لكل سنة ، ازار ودرع وخمار ، وجلباب ،
صفة الخمار من أن يوارى المنكبين •

وقال من قال : ستة أثواب ، قميصان وجلبابان ، وعرض الجلباب
كما يكون سنة ذلك عن العمال له •

وقال قوم : يوارى نصف اليد ، وخمار وازاء ، والجلبابان سداسيان •

وقال من قال : سداسى وخماسى وخمار وملحفة يمانية •

وقال من قال : فى القميص تكون سابعة الى الكعبين •

وقال من قال : الى أن يوارى بصعة الساق •

وان كان فقيرا ، فخمار صوف وملحفة يمانية ، وعايه خياطة
اللذين يعطيها ، فما انخرق بعد ذلك من قبلها فعليها هى خاصة •

وقيل : ان على الموسر أن يصبغ لها ثيابها بالورس ، والمعسر بالقوة •

وقال من قال : ليس عليه أن يصبغ لها ثيابها موسرا كان أو معسرا •

— ٣٣ —

وقيل : عليه لها الادم في كل شهر والدهن على ما يرى الحاكم •

وقال من قال : الادم لها •

ووجدت ان عليه لها من الدهن في جمعه كياس فسل عن ذلك •

وان عنها حرق أو سرقة أو غرق أو نحو هذا ، فذهب فيه ما أعطاها
من الكسوة والنفقة ، فعليه أن يحضرها أيضا ما يلزمه لها •

ومن غيره ، قلت : فان انخرق قبل السنة ، فهل عليه بدلها ؟

قال : نعم ، وترد عليه أخلاقهن •

وان لم ينخرقن الى أكثر من سنة ، فأحب أن يكسوها غيرهن •

واذا حالت السنة وطلبت أن يبدلها بهن كسوة أخرى ، ردت عليه
كسوة الأولى وكساها غيرهن •

ان سرقت كسوتها أو نفقتها التي كساها وأنفق عليها ؟

فأما الكسوة فاذا حكم عليه بها حاكم فرفعها اليها ثم سرقت أو
احتترقت فلا أرى عليه بدلها •

وان كان كساها بغير حكم من حاكم فعليه بدلها •

قال محمد بن المسيب : لا ألزمه أن يكسوها ثانية الا أن لا يكون
لها مال •

(م ٣ — جامع الفضل بن الحواري ج ١)

فان كان لها صداق ، فمن صداقها ، فان خرقتها على جنبها من لبسها ، وان
أتلفته هي لم يكن لها كسوة ولا نفقة الى حول السنة حتى ينقضى وقت
ما أعطاها •

وأما النفقة فأرى عليه بدلها أيضا اذا أنفق عليها بحكم من حاكم
والله أعلم •

ومن كتاب الفضل : وعليه لها في كل شهر ان كان ليس بموسع
درهمان لأدمها ودهنها كذلك كانوا يفرضون عليهم •

وان كانت ممن تستأهل أكثر من ذلك وكان موسعا كان عليه على قدر
سعته ، وذلك على الأحرار للأحرار •

ولا تخرج من منزله الا باذنه ولا تمنعه نفسها الا من عذر •

وليس عليه أن يضارها في نفسها •

ان كانت ممن لباسه الكتان والحريير ، وكان واسعا لذلك فلها كذلك •

وان كانت ممن يلبس الكتان والقطن ، وكان واحدا لذلك ، كساها
مثل ذلك •

وقال محمد بن المسيب : ليس الحريير من الكسوة في الحكم ولو كان
وفي الغنى وكانت العانة فيهما وانما هو اللين والكتان •

ويؤجل في كسوة المرأة على مايراه الحاكم من قوته وضعفه •

ومن تأليف أبي قحطان ، وعن أبي عبد الله ، سألت : كم يؤجل
الضعيف في الكسوة ؟

فقال : يفسح في الأجل •

وقال يوجد في القول نصف شهر الى عشرين يوما ، والباقي يفسح
له فيه •

ومن غيره ، فإذا رفعت المرأة على زوجها بالكسوة ، فإنه يؤجل
شهرًا •

وعن أبي عبد الله ، وأما الذي يطلب يمين امراته على ما يفضل
عندها من الفريضة التي من نفقتها الى حول سنة فلا أرى عليها يمينًا
في ذلك •

وعسى هي ان تأكل من مالها في بعض الأوقات فليس له عليها أن
ترد عليه من هذه الفريضة شيئًا •

فان احتجت أن هذه الفريضة لا تشبعها فلا أرى لها غير ذاك ولعالمها
تريد الضرر وهذه الفريضة أقرها المسلمون وحرروها نفقة شاري ، ولولا
أنهم رأوا ذلك يكفيها ، ويشبعها ما نقصوها شيئًا •

ومن كتاب موسى بن علي : الى بعض الولاة فيما أحسب ، في امرأة
يقال لها : سعيدة بنت محمد ، أن فريضتها من الكسوة درهان من كتان
وجلبابان من كتان ، وخمار من حرير أسود وملحفة يمانية وازار •

— ٣٦ —

والنفقة عشرة مكاييل حبا ، ولا بنيتها خمسة عشر مكوكا حبا •
فان كانت هى وابناها ممن يأكل الثريد فلها البر •

ومن التمر لها ثلاثون منا ولا بنيتها ثلاثدن منا •

فان احتاجا الى أكثر من ذلك فلهما من الدراهم لكل شهر ستة
دراهم •

قال أبو المؤثر : ليس لها عندى الا سبعة مكايك ونصف حبا ،
وثلاثون منا تمرا ، فى كل شهر ولها ما يكفيك من الأدم •

ولها الكسوة درعان من كتان وجلبابان من كتان سداسيان وخمار من
حرير أسود وملحفة يمانية كما لها ازار •

ولا بنيتها لكل واحد ثلاثة دراهم •

ولخادمها سبع مكايك ونصف حب ذرة ، وثلاثون منا ودرهمان فضة •

وقال أبو المؤثر : للخادم من الأدم ما يكفيه كأدم مثله •

وذكرت انها فى منزل خرب فأسكنها مسكنا رافقا لا مضرة عليها فيه •

وذكرت أنه لا يأتيها ولا يأوى اليها ولا يعاشرها •

فخذته بمعاشرتها وأمره بذلك •

فان كره وكان ما تقول هى حقا فليرجع الى منزلها وبلدها وعليه
نفقتها ، وذلك بعد ان تحتج عليه ، ويتبين لك هجره اياها •

وذكرت أنه يمنعها الداخذ عليها من الرحم والقراة أو سائل أو طالب معروف أو جار ؟

فلا يمنع أولئك الدخول عليها الا من علمت أنه يفسد •

ولللخادم نفقتها معها فيما مضى فيما يستأنف •

ولا يمنع أن تدخل ابنتها اليها للصاة والتعاهد وخدمها أيضا لا يمنعون منها •

وقال من قال : اذا جاز الزوج بزوجه وجب صداقها الآجل •

وقال من قال : حتى يتزوج عليها أو يطلقها أو يموت عنها ثم تستوجب الصداق الآجل وهو أكثر القول عندنا •

وقال أبو المؤثر : بالقول الأخير نأخذ •

ومن كتاب الى أبى جعفر : ومن أعطى زوجته صداقها خلا وحيروا فأتت عايه ما ذهب به ثم فارقتها من قبل أن يجوز بها ؟

فاما الحيوان فقيل عليها أن ترد نصف ما دفع اليها •

وأما الارض والنخل فانما عليها أن ترد نصف ما بقى فى يدها من الأصل •

وقال آخرون : ما ذهب فممنها رعليها نصف ما دفع اليها •

— ٣٨ —

وقال المؤثر : الاصل ، وغيره سواء ترد النصف مما بقى ومما تلف •

ان دفع اليها بألف درهم جارية ، فولدت أولادا ، وتخزن بما دفع اليها حتى ربحته فيه النصف ثم فارقتها ، فعليها ان ترد نصف ما صار عندها •

ومن غيره قال : وقد قيل انما تدفع اليه نصف ما دفع اليها •

وقال من قال : اذا أتجرت بذلك صفقة فعليها نصف الجميع •

❖ مسألة :

وكل امرأة لم يكن لها مال فلها عندنا أن تأخذ من صداقها الاجل لما تحج به عن نفسها حجة الفريضة التي عليها •

وتحج عن أبيها وتأخذ من آجلها لما يلزمها من نفقة والدها وأولادها الذين تعولهم وتلزمهم نفقتهم •

وتأخذ أيضا ما تشتري به خادما أو خادما لو الدها •

وقال من قال : تأخذ ما يقضى به دينها •

وقال غيره : لا تأخذ للدين •

وقال أبو المؤثر : ليس لها أن تأخذ من صداقها الآجل شيئا من هذا وهو آجل حتى يتزوج عليها أو يطلقها أو يموت عنها أو تموت هي ثم حينئذ يحل محله •

وليس لها أن تأخذ لشيء من النوافل من حج أو غيره •

وللمرأة أيضا أن تأخذ من صداقها الآجل صدقة الفطر عنها وعن عبيدها •

قال أبو المؤثر : ليس لها ذلك •

إذا اشترت فليس لها أن تأخذ من صداقها الآجل شيئا •

وأى الزوجين أو المتساكنين في موضع مات أحدهما ، فادعى الآخر منهما ما كان في الموضع يسكنان فهو للحى الذى ادعاه ولو كان عبدا ؟

فالحقول قوله إذا ادعاه فهو له •

وإذا أبرأت المرأة زوجها ثم من صداقها ، ثم أقامت عليه شاهدة عدل أنه كان مسيئا اليها فقد برىء •

فإن نكل عن اليمين ، أو يرد اليمين اليها فحطفت أنه ما كان مسيئا اليها الانصاف •

وقال أبو عبد الله : أنا أدعو المرأة بالشاهدين على الاساءة إذا لم يكن الزوج عرض عليها الاحسان بعد الاساءة •

فأما إذا عرض عليها ذلك فذلك يهدم الاساءة ، يستوجب صداقها واحدة الحاكم به لها •

وان لم يكن لها بينة ونزلت الى يمينه ، فإن حلف ما كان مسيئا لها أخذها لها بحقها •

وقال أبو عبد الله : انما أدعو المرأة بالشاهدين على الاساءة اذا لم يكن الزوج عرضا عليها الاحسان أو الانصاف بعد الاساءة •

فأما اذا عرض عليها ذلك فذلك يهدم الاساءة •

وعن أبي عبد الله رحمه الله : عن رجل أخذه الحاكم بكسوة زوجته فكساها لسنة مستقبلة ثم فارقتها ؟

أنه يرجع عليها الزوج من الكسوة بقدر ما بقي من السنة ان كانت الكسوة سلمها دراهم •

ان كانت لم تلبسها فانها تقوّم قيمة بقدر قيمة ما مضى الى أن يفارقتها وعليها يمين ما لبستها •

فان كانت لبستها فلزوج بقية ما بقي من الثياب ، وان مات غلورثته •

وقال : وأما ان كان الزوج كساها من قبل نفسه بلا حكم : لم يرجع عليه بقليل ولا كثير •

قلت لأبي الحواري : فانها لما كانت تغزل لنفسها الثياب وتجمع فان طلقها وطلب الكسوة الى الحاكم ، فقال عندها من الثياب كذا وكذا من مالى •

ان كانت اصطنعت هذه الثياب من كسوته بلا رأيه : فهي له ، ولها غناها عليه من قبل هذه الثياب ، واجها كراء غزاها •

فان كانت اصطنعت هذه الثياب من كسوته فانها ترفع له من كسوتها وهي لها •

— ٤١ —

- ولا ترد عليه منها شيئاً ان فارقها أو مات عنها •
- ومن غيره الذى معنا ، أنه أراد لا يرفع له من كسوتها وهى لها •
- وقد قيل : ما كساها بحكم حاكم أو من غير حكم فهو له وترفع وترد •
- وان خرجت المرأة لحجة الاسلام ولم يخرج معها فلا نفقة عليه •

* مسألة :

وقيل اذا كان للمجنون امرأة وليس له مال وطلبت اليه كسوتها ونفقتها ؟

فهنأ يؤمر وليه أن يطلقها •

قال أبو المؤثر : امرأة المجنون لا يطاقها أحد وهى على حالها •

وقال أبو الحوارى : الا أن يكون يكسوها وليه وينفق عليها من مال

المجنون •

فاذا كان للمجنون مال كان لها فيه الكسوة والنفقة ولم يطلقها وأنفق

عليها من مال المجنون وكسيت •

ان أبى وليه ان يفعل ذلك الساطان هكذا حفظنا •

وقيل : يطلق الحاكم زوجة المفقود اذا صح فقده واعتدت لذلك

أربع سنين ان كره وليه أن يطلقها •

وان طلقها ولى المفقود فهو أولى بذلك من الحاكم •

وعن هاشم بن غيلان ، فى الرجل يشتري أمة ولها زوج فيذهب بها السيد الى بلد آخر فتبلى كسوتها •

قال : على الزوج الكسوة ، ولو ذهب بها السيد الى بلد آخر فما كانت امرأته ، وذلك بعد أن يعرض عليه السيد الخلع فيأبى الزوج •

ان طلب الزوج الخلع وكره السيد : لم يكن على الزوج كسوة اذا خرج بها السيد الى بلده •

وقال بعض الفقهاء : اذا تزوج عبد أمة باذن سيديهما ، ثم باع سيد الامة أمته فى غير البلد فعليه أن يرد على الزوج ما كان معها له •

قال أبو المؤثر : نعم ترد ما كان معها من مال •

فأما الصداق فلا تردده ، ولا ترد الكسوة •

واذا بيع العبد فأخرج من المصر ، فان شاء سبيلا مطلقا وان شاء أحضرها مؤنتها لما ألزمه من ذلك •

وان كان عبد تزوج حرة باذن مواليه كانت مؤنتها كمؤنة الحرة وكسوتها ككسوتها وان أعطاها السيد والا كانت فى رقبة العبد •

وان كان حر تزوج أمة فان خلاها سيدها له الليل والنهار فعلى زوجها مؤنتها وكسوتها •

وان حبسها الليل والنهار : فلا كسوة ولا نفقة على الزوج •

وان حبسها النهار وخلاها الليل : فعلى زوجها كسوتها ونفقتها بالليل •

— ٤٣ —

وليس له أن يحبسها عنه من العتمة الى طلوع الفجر •

وكسوة الأمة ان كانت من الزنج الذين لا يستترون قمميص •

وقال بعضهم : قميص وجلباب •

وان كانت من الاماء من الهند والبيض الذين يلبسون الثياب ويستترون : فازار وقميص ورداء على قدر سعته •

قال أبو المؤثر : كسوة الاماء كلهن سواء ليس لها الا قميص ما تدفئها من البرد •

✽ مسألة :

ومن عجز من الاحرار عن نفقة زوجته وكسوتها : أجبر حتى يطلقها •

ويلزمه ذلك اذا جاز بها وأجابته الى أن يجوز بها فكره وأجل أجلا في عاجلها من المصداق وانقضى الأجل •

وان حبست المرأة في السجن بشيء من قبل زوجها أو مرضت أو أحدث بها عنده سبب لا يمكنه جماعها فعليه في ذلك نفقتها •

وأما ان حبست بسبب غير ذلك من حدث أحدثته ؟

فقال من قال : لا نفقة عليه •

وكذلك كل منع للجماع جاء منها أو من أحد فعله بها غيره : فلا نفقة عليه •

ولا نفقة على زوج الصغيرة حتى تبلغ الجماع •

قال أبو المؤثر : لا نفقة للصغيرة حتى تبلغ فيكون حكمها كمحكم غيرها من النساء ان رضيت به •

وان جامعها وهي صغيرة ثم نشزت عنه ، عزلت عنه وحكم لها عليه بالكسوة والنفقة حتى تبلغ •

فان رضيت به : فلها صداقها وهي زوجته ولم يتبعها بشيء مما كان انفق عليها وكساها •

وأن ام ترض به : فرق بينهما وأخذت منه صداقها وطرح عنه ما كان كساها وانفق عليها •

وكذلك الرتقاء والمطلقة التي تجب لها النفقة في هذا كمثل الزوجة •

وقال أبو المؤثر : أما الرتقاء ، فاذا أجلت في صلاح نفسها : فليس عليه نفقة في الأجل •

وان رضى بها وعاشرها فعليه النفقة والكسوة •

وأما المطلقة فعليه النفقة في الأجل ما دامت في العدة ولا كسوة لها ولا آدم •

* مسألة :

وإذا تزوج عبد حرة باذن سيده ثم هرب العبد ؟

فقيل : أنه يلزم السيد نفقتها وكسوتها •

فإن طلقها سيده : لزمه صداقها •

ان كان صداقها أكثر من قيمة رقبة العبد : لم يلزمه فوق ذلك الا أن يكون حد له حدا أن يتزوج به فلا يلزمه الا ذلك الحد ، زاد فوق رقبته أو نقص منها وانما يلزمه اذا باعه أو أبق •

وأما اذا مات فلا يلزمه شيء •

وقال أبو الحواري : اذا مات العبد وقد حد له السيد حدا يتزوج به فلا يلزمه شيء في الصداق ، فما زاد على رقبته فهو على السيد • هكذا حفظنا •

والمملوك اذا لم يكن عليه ثوب يستره ؟

فعلى الحاكم أن يأخذ مولاه أن يكسوه ولو لم يطلب العبد •

والحاكم يحول بين الوالد وبين مال ابنه أن يبيعه •

فإن باعه جاز بيعه ، •

وان كان ثمنه معه وقف في نفقة ابنه اذا كان مع أمه وهي مطلقة ، وذلك اذا لم يكن ثقة •

وان كان الوالد ثقة وقف في يده وأمر أن يجرى منه على ولده نفقته •

وان ماتت الام جعل مال الولد في يد والده كان ثقة أو غير ثقة •

وقال أبو المؤثر : لا يمنع الوالد من مال ولده كان في حجره أو لعله تروى حجر والدته •

ولا يحال بينه وبين بيعه ، ولا ينزع منه ثمنه ولا يوقف عليه وعلى الوالد كسوة ولده ونفقته اذا نفذ مال الولد وان باع اوالد شيئاً من مال ولده •

ولوالد مال حكم للولد على والده بشروى ما باع من ماله والبيع تام •

وفي الكتاب المضاف الى الفضل بن الحواري :

وانما يلزم الازواج للنساء المؤنة اذا دخلوا بهن •

فأما اذا لم يدخلوا بهن : فلا ، الا أن تحد لهم على أنفسهن : لزمهم لهن مؤنتهم •

وان كرهن الدخول لم يلزم الزوج نفقتهن •

وان كرهن أجل الزوج في احضارها عاجلها أجلا •

فاذا انقضى الاجل ولم يحضرها عاجلها كانت عليه مؤنتها وفرض عليه عاجلها : يؤديه على قدر طاقتة ولو يحد عليها أحد بذلك حتى يوفيهها عاجلها ويأزمه لها جميع ما يلزم الداخل انقضى •

من تأليف أبي قحطان مما ذكر أنه من كتاب أبي جعفر ، سألت
أبا عبد الله : عن رجل رفعت عليه زوجته بنفقتها وكسوتها فأخذه لها
الحاكم بذلك وفرضها عليه حتى دفعت اليها الكسوة وأرادت أن تبيعها
وكره ذلك الزوج وطلب أن يلبسها •

قال ذلك للزوج عليها ، فليس لها في أن تبيعها •

فاذا حالت السنة ، سنة منذ يوم دفع اليها هذه الكسوة فله أن
يأخذ منها بقية هذه الكسوة ان كان بقى منها شيء ويكسوها كسوة
جديدة لما يستأنف •

قلت له فانها كانت ربما لبست هذه الكسوة التي كساها اياها وربما
لم تلبسها ، ولبست كسوة لها أخرى من مالها فحالت السنة وهذه الكسوة
التي أعطاها جديدة ، أله أن يأخذها ؟

قال : نعم ، له ذلك عليها •

قلت : فان باعتها وأخذت ثمنها ، ليست هي من مالها وطلب هو أن
يردها ويلبسها •

قال : اذا ما ألتفتها فهي لها عن سنة منذ دفعها اليها •

فان قبضت منه هذه الكسوة فلم تلبسها حتى خلت السنة وهي
بحالها ، هل له أن يأخذها منها ؟

قال : لا ، هي لها ، وانما عليها أن ترد عليه اذا كانت بحالها اذا كانت
قد لبستها قليلا أو كثيرا كذلك قيل •

— ٤٨ —

وإذا افترقا فعليها أن ترد عليه بقية هذه الكسوة التى أخذها ! لها بها
الحاكم •

قلت : فأما النفقة اذا دفعها اليها ، هل عايتها أن ترد عليه ما فضل
منها ؟

قال : لا •

قيل : ان النفقة لها تفعل فيها ما شئت ولها أن تأكل منها •

ومن غيره : وليس النفقة مثل الكسوة •

قال أبو عبد الله : فى رجل أخذ الحاكم بكسوة زوجته فكساها
لسنة مستقبله ثم فارقتها وقد خلا من السنة ، انه يرجع اليها الزوج بقدر
ما بقى من السنة ان كانت الكسوة أسلمها اليها دراهم •

وان كانت الكسوة أسلمها اليها ثيابا ، فإذا فارقتها ردت عايه الكسوة
التى لزمته وسلمها اليها الا أن تكون الكسوة أسامها ، قبضتها المرأة ولم
تلبسها فإنه تقوم قيمته •

وللمرأة من الكسوة بقدر ما مضى من السنة التى فارقتها وعليها يمين
ما لبستها •

وأما اذا كان الزوج كسا زوجته كسوة من قبل نفسه بلا حكم حاكم
ثم فارقتها : لم ترجع على زوجته فى شيء من الكسوة قليلا ولا كثيرا •

قال أبو زيادة : بلغنا عن محبوب الرحيل فيمن تخرج منه زوجته

من النساء بحرمة مثل الاخت من الرضاع ، ويفرق بينهما ، مالها النفقة لأنها تعتد منه •

وقال : وكذلك التي توطأ في الحيض ، فيفرق بينهما وأن لها النفقة •

وعن غيره : وعن رجل تزوج امرأة ورضيت به ثم قال أنه لا يمكنه أن يؤدي إليها شيئاً فقالت المرأة : لا تمكنه من نفسها حتى يوفيها العاجل في عاجلها •

قال : يؤجل في العاجل الذي عليه على قدر قلته وكثرته •

فإذا انقضى الاجل ولم يوفيها العاجل أخذ لها بكسوتها ونفقتها ولا سبيل له إليها حتى يوفيها في عاجلها الا أن تشأ هي ذلك •

ويؤخذ بالكسوة والنفقة فان عجزها :

فان شاء يكسو أو ينفق •

وان شاء يطلق ولها نصف المصداق عليه الى ميسوره من عاجلها وعاجلها جميعا •

وقيل : ان ذا المال يؤجل بقدر ما يبيع ماله في عاجلها ، وانما يؤجل بقدر ما يبيع ماله في قدر أداء الحق اذا استحقته عليه •

وأما في معنى أصل ثبوت الكسوة والنفقة ، فذو المال وغيره سواء •

وقد قيل عن أبي عبد الله : اذا كان العاجل ستمائة فصاعدا الى ألف

(م ٤ - جامع الفضل بن الحواري ج ١)

— ٥٠ —

الى ما فوقه كانت المدة ستة أشهر وما دون ذلك على ما يقع عليه نظر
الحاكم في الاربعة الا شهر الى الخمسة والى ما دون ذلك •

ويعجبنى : اذا ثبت في ذلك في ستمائة فصاعدا ستة أشهر أن يكون
يراعى قدر ذلك في كل مائة قدر الشهر على نحو هذا وما يقع عليه نظر
الحاكم من أحسن من هذا •

فاذا انقضت المدة في معنى الكسوة والنفقة أخذ بها وجبر على ذلك
وفرض عليه العاجل على قدر ميسوره بمنزلة الديون ولم يجبر عليه كما
يجبر على الكسوة والنفقة أن يؤديه أو يطلق •

فان ابطأ الدخول على المرأة وطلبت دخوله كان ذلك اليها ، والعاجل
على قدر ميسوره وماخوذ بالكسوة والنفقة •

ويمنع من الدخول الا برضاها أو يوفى العاجل •

❦ مسألة :

عن امرأة كساها زوجها ازارا وقميصا وطلبت اليه أن يكسوها جلبابا
فأبى وولكلها على مقنعة أو جلباب •

مما كان لا يجب اليها من نقدها في أيام خطبته اياها وكرهت هي أن
تلبس تلك المقنعة أو ذلك الجلباب أو أنكرتهما فقال لها احلفي ما عندك لى
تقميصا ولا ازارا ؟

فعلى ما وصفت : فاذا كانت اعترضت ثيابا من نقدها فتلك الثياب
هى لها دونه وليس تلك الثياب له اذا كان قد جاز بها •

فان طلبت كسوتها منه كان لها ذلك •

فان ادعى أن له عندها كسوة ونزل الى يمينها ، حلفت ما عندها له
كسوة الا ثيابا عرضها لها من نقدها وليس هي من كسوته لها وليس عليها
حنث اذا صدقت •

واعلم — رحمك الله — أن الذي حفظناه في هذا أنه لا يحكم عليها
بالخروج معه الى بلد لا عدل فيه وانما كان ذلك في أيام العدل كان
المسلمون يحكمون على المرأة أن تخرج مع زوجها حيث يقول : انه أرفق
له •

فلما ذهب العدل وحكامه وظهر الجور واهله لم يحكموا عليها أن
تخرج عنده •

وكذلك أيضا فساد السبيل مما يحتج به ولم يزد بحكم عليها بالخروج
عنده •

ومن غيره ، واذا كانت هذه المرأة تأمن على نفسها في الطريق أو لم
يكن في البلد من يمنعها من جوره ان جار عليها •

وليس عليها أن تخرج معه الى ذلك البلد وعليه أن يدع لها كسوتها ،
ونفقتها ان أراد أن يغيب •

ويقول : كذلك ان كانت تخاف من ذلك البلد الجور ولا تأمن على
نفسها من جوره وجور غيره فليس عليها أن تخرج معه لأن أصل ما يلزم
الزوج لزوجته أن يسكنها حيث تأمن على نفسها وليس عليها أن تخرج من
الامان الى الخوف •

وعن المرأة هل يجوز لها أن تعين أحدا من أرحامها وأقاربها ؟

اذا كان لا يشغلها عن طاعة زوجها في طاعة ما يحتاج اليها فيما يلزمها
من طاعته ، فذلك جائز لها •

قلت : فهل على من استعملها بأس وهو لا يعلم يحب ذلك زوجها أم لا ؟

فاذا لم يكن يخرجها من بيت زوجها في ذلك أو يعام أن يمنعها ذلك في وقت ما يلزمها منعه ذلك فلا بأس عليه •

ولا أحب أن يخرجها من بيت زوجها لضيقه له على حال الا برأيه •

فاذا طلبت المرأة الجماع الى زوجها :

فقال من قال : يحكم عليه أن يطأها في كل حيضة •

وكذلك يجب عليه وان لم يحكم عليه •

وقال من قال : يحكم عليه على أربع ليال ليلة •

وأما هي فله أن يطأها في كل وقت وليس لها أن تمنعه نفسها إلا من عذر أو من مرض أو برد تخاف منه على نفسها منه الغسل •

وقال من قال : في المرأة اذا طلبت الى زوجها الافطار من الصوم ، وكان تصوم نافلة •

فقال من قال : انه يحكم عليه أن يفطر لها اذا كانت امرأة يوم رابع وتصوم ثلاثة أيام •

وان كانتا اثنتين أفطر يومين لكل واحدة يوما ، وصام يومين •

وان كن ثلاثا : أفطر ثلاثا وصام ثلاثا •

— ٥٣ —

- وان كن أربعا أفطر يوما ، وكان مع كل واحدة منهن يوم افطاره •
- وقال من قال : انه يحكم عليه أن يفطر في كل شهر حصة يوما •
- وقال من قال : ان هذا كاه غير محكوم به ، وانما يؤمر بذلك •

❦ مسألة :

ما تقول نقد الرجل امرأته ثم يريد أن يزيل ذلك الى غريمها أو الى غيره •

قد قال المسلمون : لا يزيل شيئا من صداقها الى غير غريم ما دامت في حياله الا الحج أو أى فريضة أو خدمة الوالدين اذا كانا ضعيفين •

واذا كان للمرأة على زوجها صداق عاجل وأمكنته من نفسها وجاز بها حكم عليه باحضار عاجلها وحكم عليها بالنسكى معه •

ويخرب له في أداء العاجل حتى يحضرها عاجلها •

فاذا بلغ الاجل ولم يحضرها عاجلها : حبسه الحاكم حتى يحضرها عاجلها على قدر اصابته من عمله •

واذا لم يكن له عمل : كتب اليه الى ميسوره وليس عليها أن تعتزل عنه اذا احضرها كسوتها ونفقتها •

قلت : الثياب التى يحكم بها الحاكم على الزوج لزوجته بالمساكنة •

هل لها تغسلها بغير رأيه ؟

قال : لها أن تغسلها من النجاسة •

وأما الصبية : فيعجبني أن تشاوره في ذلك ؟

قلت : فان لم يأذن لها أن تغسلها من الصية فهل يحكم عليه هو أن يغسلها أو يأذن لها بغسلها ؟

قال : قد قيل : ذلك أن عليه غسل ثيابها ولعل ذلك أزهي له سواء كان من النجاسة أو من الصية مما يوجب غسلها •

قلت له : فما يوجب غسلها من الصية ؟

قال : يكون مثل اللباس ما عليه الوسط من الناس •

قلت : فهل لها أن ترتق لإزار بلا رأيه ؟

قال : اذا كان ذلك فعل مثلها في الكسوة •

ويعجبني : أن يكون ذلك لها اذا كان لا يضر •

واذا اتخرقت الثياب التي عليها بشيء من الخروق مما يحتاج الى الرقعة فانه يشبه معنى الكسوة •

واذا تلفت كلها من غير أن يتلفها هو ومعنى ذلك أنها اذا تلفت من غير أن يتلفها فلا بدل عليه في الكسوة •

— ٥٥ —

وقيل : عليه البذل اذا تلفت من غير اتلافها •

ومن الأثر : في رجل كان مسيئاً الى زوجته ، يضرها ويظلمها فرجع
عما كان يعاملها به ولم تثق هي بذلك وخافته على نفسها ؟

اذا لم تثق به وخافته على نفسها لم يحمل عايتها أن تحمل نفسها
على الظلم والخوف الا أن يظهر منه صلاح في دينه وتأمينه على نفسها
لما قد ظهر منه واطمأنت الى قوله •

وعندى : أنها تلزمها معاشرته وتلزمه نفقتها •

قلت : فان رفعت أمرها الى الحاكم بما كان يعاملها ؟

قال : ان تبين للحاكم صدق ما تقول المرأة لم يحكم عليها بمعاشرته
على الظلم والجور •

وان لم يتبين له ذلك الا من قولها لم يكن قولها لها حجة عليه لأنها
مدعية •

قلت : فان كان الحاكم يعلم منه ذلك ؟

قال : الله أعلم •

ورأيته يعجبه اذا كان الحاكم قد عرف من الزوج ذلك الذي ادعته
المرأة وعرفه بمثل ذلك لم يحمل عليها في الحكم ما يخلف عليها منه على
معنى قوله •

وعن أبي الحواري ، وعن صبي تزوج بامرأة برضاها فدخل بها
أو لم يدخل فلما بلغ كرهها فقالت المرأة يطلقني فاني أخاف أن يكون قد
رضى بلسانه كاره بقلبه هل لها عليه ذلك ؟

قال : نعم لها عليه ذلك •

وقد يمكن أن يكون رضى فيما بينها وبينه •

وكذلك ان كانا صبيين ثم بلغا جميعا ما بينهما غير التزويج ؟

ان غيرت المرأة طلب الرجل يمينها ما رضيت كان له ذلك عليها •

وان غير الرجل وطلبت المرأة أن يطلقها ذلك لها عليه •

❦ مسألة :

وعن المرأة اذا فرض لها الحاكم الكسوة على زوجها وقبضتها بالحكم
للسنة المستقبلة ثم باعها ؟

قال : ليس لها ذلك الا برأى الزوج وهو بالخيار ان شاء الثمن اذا
تم البيع وان شاء ضمنها الثياب •

قلت : فيلزمها الحبس ؟

قال : ان كانت تعرف أنها فعلت ذلك على سبيل التجاهل عليه كانت
حقيقة بالعقوبة •

وان كانت ممن لا يعرف بالحمل في مثل ذلك وباعها على سبيل من
يظن أنها تتبعها اذ قد سلمت اليه لم يبين لى عليها عقوبة •

قلت : فهل يجوز لها أن تصبغها بغير رأيه بحمرة أو سواد أو صفرة ؟

قال : اذا كانت ثيابه لم يكن لها ذلك الا برأيه •

قلت : فان خرجت بالكسوة من بيته وهو منصف لها من غير اساءة ؟

قال فلا يجوز لها أن تلبسها الا في حال مساكنته الا أن يأذن لها •

قلت : فحين خرجت من مساكنته وأخذت الثياب ، هل تضمنها ؟

قال : يلزمها معنى الضمان لأنها متعديّة •

وعن الرجل اذا طلب أن تلبس زوجته ثيابا حسنة وهى لا تلبس
الا دونه هل يلزم له ذلك ؟

قال : ليس يحكم بذلك عليها اذا لبست ثيابا تسترها وتوارئها •

وأما التى طلبت الى زوجها النفقة والكسوة ولم يصح أنه زوجها
ولم يقر بذلك فطلبت يمينه على ذلك ؟

انه يحلف لها يميناً بالله ما يلزمه لها هذا الذى تطالبه به من الكسوة
والنفقة بما تستحقه عليه من حق الزوجية ولا يحلف ما هو زوجها ولا هى
زوجته •

وان رد اليها اليمين حلفت بالله انه يلزمه لها هذا الذى تطالبه به—
من حق الكسوة والنفقة بما تستحقه عليه من حكم الزوجية •

ولا يبين لى أن يحلف بطلاقها الا أن تطلب هى ذلك •

— ٥٨ —

أما أن يكسوها أينفق عليها أو يطلقها ؟

فمعنى : أنه يجبر على ذلك وطلاقه. لها أن يقول لها ان فلانة هذه طالق
منى اذا كانت زوجتى لتحل للازواج •

ولا أعلم أنه يحلف بطلاقها في أمر ما تطلب اليه من صحة ذلك ولا
بغيره •

— ٥٩ —

باب

في

مؤنة الزوجة

وعن رجل بينه وبين امرأته شقاق ، فأراد أن يحولها إلى منزله
وعليها كسوة مما ساق إليها من يأجرها فقالت : لا ألتحول معك الا أن
تأتينى بكسوة من عندك هذه الكسوة مما استحللت به فرجى فما ترى ؟

فأله أعلم الا أن عليها أن تتحول الى زوجها •

قال غيره : وقد قيل ان عليه أن يحضرها كسوتها •

...

إذا أحضرها من الكسوة من ماله كان عليها معاشرته وأسكنها
سكن مثلها •

وإذا علم أن في تحول الزوج بالزوجة من منزلها ضررا إلى غير
حاجة لم يلزم •

✽ مسألة :

وعن رجل غاب وترك امرأته ولم يترك لها نفقة وله أرض ونخل •

هل لها أن تبيع من أصل مال الزوج ان لم يقدر على غلة من
من ماله ؟

قال : ترفع الى القاضى ان كان قريبا منها والا باعت ذلك بمحضر
من أولياء الرجل ورضاهم وتستنفق حتى يعرف طلاقها أو موتا •

ومن جواب أبى عبد الله الى موسى بن على — رحمه الله —
عن امرأة ضعفت واحتاجت ولها أولاد صغار وكبار هل يؤخذ الصغار
بنفقتها مع الكبار ؟

انما مؤنبتها على الكبار الا أن لا يكون للكبار مال فتطعم من مال
الصغار بالمعروف •

قال غيره : وقد قيل : اذا كان في مال الصغار فضل لزمهم بقدر
ما يرثونه منها •

ومما يوجد فيه رد عن أبى معاوية : وعن رجل يغيب في سفر
ويخلف امرأته فيخرج من منزله ، ألها النفقة ؟

قال : نعم ، الا أن يكون قد تقدم عليها أن لا تخرج من منزلي
فخرجت فلا نفقة لها •

قلت : فانه ان لم تقدم عليها ؟

قال : قالت استوحشت وحدي وبقيت في البيت فأعلت •

ثم قال : بلغنا أن رجلا على عهد رسول الله — صلى الله عليه
وسلم — خرج غازيا وأمرها أن تقرر في منزله •

قال : فمرض أبوها فأرسل اليها أن تبلغه فأرسلت الى النبي

— ٦١ —

صلى الله عليه وسلم — تستأمره فأمرها رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أن تطيع زوجها ولا تخرج من بيتها •

ثم اشتد المرض بأبيها فأرسل اليها فأرسلت الى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فأمرها أن تطيع زوجها وتقر في منزله •

ثم جاءها أن والدها مات ، فأرسل اليها أن تخرج في جنازته ، فأرسلت الى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فأمرها أن تقر في بيتها •

✽ مسألة :

وعن رجل طلق زوجته واحدة أو اثنتين فطلبت اليه النفقة ، فقال : كنت طلقته قبل ذلك واحدة واليوم اثنتين أو اليوم واحدة ، ومن قبل اثنتين ، وقد كنت رددتها من قبل ؟

قال : اذا أنكرت هي ذلك ، فلها النفقة •

وان أقرت بذلك وأقام به شاهدا عدل فلا نفقة لها •

قال أبو معاوية : اذا طلقها تطليقتين بلفظة واحدة ثم الا تطليقتين بلفظة واحدة : فعليه النفقة •

كذلك بلغنا عن بعض مشايخنا •

وللمرأة اذا أعارت من ثياب نفسها فذلك لها • وأما الثياب التي يكسوها اياها الزوج فلا تعرها الا برأيه •

قال غيره : ذلك اذا كساها عما يلزمه من كسوتها بشرط أو بحكم
• حاكم

وأما ما كساها بغير ذلك فهو لها في بعض قول أهل العلم •

فصل :

واذا أقر الأعمى بامرأة أنها امرأته ولم يقم بينة بأصل التزويج :
لم آخذها لها بالكسوة والنفقة •

وقال غيره : نعم وذلك اذا قال : هذه امرأتى بعينها •

وأما اذا أقر أن فلانة بنت فلان ووصفها هي زوجته وأقر لها بشيء
من الصداق : جاز ذلك اذا عرفت فلانة هذه بصفتها وثبت
اقراره بها ولها الحق والكسوة والنفقة •

ووجدت عن أبي المؤثر : أن العبد ليس له أن يجمع بين الحرة
والأمة •

وان كان للمرأة ولد من زوجها ، وزوجها معها وطلبت لولدها النفقة
وأخذته بنفقة ولده منها ، وكان ولدها معها وقد كتب ذلك من كتب من
حكام المسلمين لامرأة مع زوجها وولدها عندها فأخذ الوالد بنفقة واسده
وهو مع والدته •

وكذلك الموضع مع أمه يأخذ والده برياية ولده •

— ٦٣ —

وان أبت أن ترضعه شدد برأيها في القول ، فان أرضعته والا طلب
لولده مرضعة •

سئل ومن رقعة ، أحسب عن أبي معاوية : سئل عن الحر يطلق
زوجته وهي أمة تطليقة •

هل عليه لها نفقة ؟

قال : نعم •

قيل له : فان طلقها تطليقتين ؟

قال : ليس لها عليه نفقة •

وعن أبي زياد : قال : أدركنا الناس في زمن موسى لا يضرب على
الرجل فريضة مادام يؤدي النقد •

وقال غيره : قد قيل : يفرض لها اذا رفعت ما يقدر بنقد
النقد •

وذكرت الفريضة فانما تكتب الفريضة للمرأة على زوجها اذا تولى
عنها وركب البحر •

قال غيره : قد قيل : يفرض لها اذا رفعت وينظر فيما يدعى فان صح
لها حجة : حكم مذكور •

واذا طلق الرجل زوجته ، وله منها ولد فأعطاه متاعا وشرط عليه -
نفقة ولده الى سنة ؟

— ٦٤ —

فان كان أعطاها متاعا فان شرطه يثبت عليها •

وأما ان شرط عليها نفقته أبدا ، ولم يجعل وقتا ، فانه لا يثبت •

قلت : فان قال الى أن يموت •

قال : فلا يثبت •

من غيره : وزعم أنه سأل الربيع عن المرأة تحتاج الى مال ولدها :
تبيع من أصله وتاكل وتكتسى منه وتطعم يتيما كان أو مدركا لا بأس
عليها •

وذكر لنا عن عمر بن الخطاب — رحمه الله — أنه قال : اذا أراد
أحدكم الغيبة فليستأذن أهله •

والذى أقول : ان أراد الحج فقد يكون قريبا منه وبعيدا •

أما اذا سار اليه سنة أو أقل أو أكثر فلا أرى عليه أن يستأذن
امراته في الحج كانت حجة فريضة أو نافلة الا أن يخرج من أعمالها
يريدا أن يضر بها •

ولا أرى له ذلك في النافلة الا أن يريد المجاورة فيقول لها :
انى أريد أن أقیم في مكة •

فان أذنت له فلا بأس عليه •

وان كرهت ذلك فأرى أن يطلقها ان أحببت الطلاق ويحج ويرجع •

وان أراد الخروج في تجارة أو سفر بعيد ، يطيل فيه الغيبة فلا يخرج حتى يستأذنها ، فان رضيت أن يخرج والا يطلقها فذلك واسع له •

وان كرهت أن يطيل عنها الغيبة ، فيطلقها ولا يطيل عليها الغيبة •

ولا أرى له أن يغيب أكثر من أربعة أشهر الا باذنها •

قلت : فالمرأة تحج برأيه أو بغير رأيه ؟

قال : برأيه •

ان أبى ولم يأذن لها : جاز لها أن تحج فريضة بغير رأيه وتخرج مع محرم ممن يجوز لها ذلك معه ولا كسوة ولا نفقة عليه في حال ذلك •

سمع عمر بن الخطاب رضى الله عنه امرأة في الطواف وهي تقول :

ومنهن من تسقى بعذب مبرد
نقاخ فتكلم عند ذلك قبرت

ومنهن من تسقى بأخضر آجن
أجاج فلولاً خشية الله فمرت

فعلم ما تشكو فبعث الى زوجها ، فوجده متغير الفم ، فخيره بين خمسمائة درهم أو جارية على أن يطلقها فاختر خمسمائة درهم وأعطاه وطلقها •

(م ٥ — جامع الفضل بن الحواري ج ١)

— ٦٦ —

وإذا كانت المرأة ممن تخدم ، أحضرها خادما ونفقة الخادم أن
ترك الخادم معها •

وان أخدمها الخادم وآوى اليه :

فقد قال من قال : فلا بأس ، والله أعلم •

وقال بعض المسلمين : فلا نفقة عليه للخادم إذا آوى اليه ، والسلام •

ومن حفظ محمد بن علي : وصل كتابك الى ، فلان بن فلان ، وشكا
فلان بن فلان لفلانة في النفقة •

فاذا وصل اليك كتابي فانظر مطلب فلانة زوجة فلان فيما شكت من
الضرب أو اساءة فازجره عنهما أو انصفها •

فان كانا تشاقا أو عرف منه اساءة اليها أو كانت شكته قبل اليوم
فخذها بالفريضة واكتب لها كتابا وأشهد لها شهودا واطلبوا الكسوة •

فان أحضركم زوج المرأة عدل على زوجته كسوة من عنده من غير
نقدتها ، وكان معها من كسوته ما يجزئه والا فخذها بكسوتها •

فان لم يحضرك بينة على ما وصفت لك فحلف المرأة ما عليها ولا معها
كسوة من كسوته •

ثم خذها بالكسوة واجعل له أجلا في الكسوة نصف شهر محضرا
أزاءا وجلبابا ودرعا وخمارا ، ويحضر الباقي الى شهرين فخذها بذلك •

ويحضر لها من التمر مثل ما يأكل الناس تمرا طيبا ، والحب كما
يأكل مثلهم في زمان الذرة : ذرة وفي زمان البر : بر •

وان تشاقا : فاجعل لها على يدي عدل •

وان كان لم يعرف منه اساءة ، وأحضرها صلاحها من الكسوة
والنفقة علم ذلك العدول أنه في بيتها لا يمنع ، فانما حاجتها الى ذلك •

وان لم يصح معك أن في منزلها لا تمنع عنده فخذها بالفريضة كما
وصفت لك •

ولا يحول بينها وبين أن تخرج في أمر ولها ما تحتاج اليه من
الطحين والاستقاء والخبز وعليه الحطب •

وان أحب زوجها أن يحضرها خادما فلا تحتاج : تخرج من منزلها
فذلك له وحلفه فيما شكت من الضرب ، وفيما تدعى من متاعها •

وانظر في انصافها •

وفقنا الله واياك ، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته •

ومما يوجد عن أبي علي : وعن المرأة اذا شرط لها السكن في قريتها
أنها تسكن حيث شاعت من القرية برأيها ، وليس لزوجها أن يسكنها
حيث أراد هو •

قال غيره : قد قيل هذا •

وقال من قال : يسكنها هو من القرية حيث شاء سكن مثلها بغير
مضرة عليها في نظر العدول في ذلك •

وقال موسى بن علي عن عمر بن محمد : في المرأة اذا طلبت الى
زوجها الكسوة والنفقة ورفعت ذلك الى الحاكم عليه وأخذ الحاكم
لها وأجل زوجها في الكسوة واعتزلت عنه وطلبت النفقة مع الكسوة •

قال : ليس لها نفقة اذا اعتزلت عنه •

فان رجعت اليه برأيها : فلها النفقة والا فليس لها نفقة حتى
يحضر الكسوة ثم ترجع اليه وتكون معه ثم حينئذ تكون لها النفقة عليه
اذا كانت معه •

قال محمد بن موسى : حفظت عن والدي موسى بن محمد قال :
حفظ عن عمر بن محمد ، في رجل طلبت اليه امرأته نفقتها ومؤنتها
وكسوتها ونفقة بيتها وكسوتها ومؤنتها والمرأة مع زوجها ؟

أخذ زوجها بذلك •

وقال : الفريضة والرباية سواء وانما تجب الفريضة في الأولاد
الصغار من الذكور •

وأما الاناث فلهن الفريضة كن كبارا أو صغارا •

وعن أبي عبد الله : وعن رجل تزوج امرأة ثم وطئها فحملت أو لم
تحمل ولم يؤد إليها من نقدها الا يسيرا ولم يشهد بالدخول •

هل يلزمه للمرأة نفقة أو كسوة حيث وطئها من قبل أن تشهد له
ويوفيها النقد ، وكره أهلها أن يدخلوه عليها يوفيها ، كيف القول
في ذلك ؟

قال : لا نفقة لها عليه ، ولا كسوة الا أن يخلو بينها وبينه ،
ويجبروه عليها •

وأما النقد فيمدد فيه مدة •

وقال : اذا رفعت المرأة على زوجها الى الوالى وهو بيعض قري
عمان : فعلى الوالى أن يفرض لها عليه ويستثنى للزوج حجه •

ورأيت في جواب موسى بن على الى أبى مروان ، في رجل ملك
امراة ثم غاب عنها أشهرا ، وغاب ولم يعلم أنى غاب ، فرفعت الى
الحاكم ؟

قال : ما أرى بأسا أن تحتج على أولياء الزوج فان أحضروها
مؤنتها فسبيل ذلك •

وان كرهوا فرض عليه فريضة لمؤنتها •

فان كان له مال بيع لها من ماله بقدر مؤنتها ويستثنى للزوج
حجه •

ومن كتاب آخر عن أبى الوليد : فان رأيت الرجل يطلق فيعجز
عن نفقتها حتى تنقضى عدتها : تكون ديناً عليه ؟

قال : نعم ، وهو رأيه •

وحفظ عن حفظ عن بعض المسلمين أنه لا يكون ذلك ديناً عليه •

وان كان يجد من لا تجب عليه الفريضة من المعز لم يفرض عليه الى ميسوره •

ولا يكون ديناً عليه في وجه من الوجوه ممن يلزمه عوله اذا كان يجد ممن لا يجب عليه في حالة ذلك الفريضة الا الزوجة فانه يجبر على نفقتها وكسوتها أو يطلقها •

وقد قال من قال : ويوجد ذلك في الآثار أنه يفرض عليه الفريضة لمن تلزمه له الفريضة الى ميسوره ، وهذا على القول الأول •

وعن أبي عبد الله : في رجل ملك امرأة ثم تولى عنها •

أنه يحتج على أوليائه ، فان أنفقوا عليها وكسوها والا فرض لها من ماله نفقة وكسوة وبيع وأعطيت •

وعن رجل تزوج صبية لم تبلغ وأجازها والدها عليها وكان معها في منزلها أشهراً يأوى اليها ثم أنكر الدخول واعتزلها ، وادعت التجارية الدخول منه بها وطلبت الكسوة والنفقة ؟

فقال : لا أرى قولها يقبل عليه حتى تبلغ •

فاذا بلغت ، ان رضيت به تم النكاح •

— ٧١ —

وان ادعت الدخول في الوقت الذي كانت معه كان القول قولها
عليه وازمه الحسدائق •

فان أجازته كان على نكاحهما •

وان كرهته وقد ادعت الدخول : أخذت صداقها وخرجت وليس
لها عليه كسوة ولا نفقة حتى تبلغ وان لم يكن لها مال الا أن يقر هو
بالوطء •

واذا أخذت المرأة زوجها بنفقتها ورفعت بها عليه فأخذه لها بها
الحاكم ثم مات ؟

ما بقى من تلك الكسوة ميراث لورثته •

فان طلقها وهي حية ، فعليها أن ترد عليه •

قلت : فان ماتت هي فما بقى من تلك الكسوة للزوج خاصة وبجميع
ورثتها •

قال : للزوج خاصة •

قلت : فان مات هو فطلب منها ورثته بقية تلك الكسوة ، ألهم
ذلك ؟

قال : لا •

ومن غيره : وعن رجل أراد حمل زوجته الى بلد فشق بها ذلك

وطلبت تركها في منزلها فكتب لها كتابا لا نفقة لها عليه ولا كسوة
فتركها بلا أجل يجعله لها ولا شرطه عليه •

وله منها ولد فضمنت أيضا بنفقة الولد وكسوته كما ضمننت نفقة
نفسها وكسوتها وأنه تركها ما قدر الله سنة أو سنتين ثم طلبت أن
يحملها فطلبت الكسوة والنفقة لها ولولدها •

قال : لها النفقة والكسوة عليه اذا كان المعذر من قبله اذا شرطت
عليه أن يحملها •

وان لم تكن شرطت ذلك عليه : فلا نفقة لها ولا لولدها وهما بالخيار
جميعا •

وعن امرأة تطلب الى زوجها كسوة تدفعها في الشتاء ؟

فلها ذلك •

ومما يوجد عن أبي عبد الله : وعن رجل تزوج امرأة ثم تزوج
بعدها أخرى كم يقيم معها بعد الدخول ثم تقيم بينهما بكرا كانت
أو ثيبا ؟

• فان كانت بكرا أقام معها ثلاثة أيام ثم يقسم بينهما •

• وان كانت ثيبا أقام بها يوما وليلة ثم يقسم بينهما •

❖ مسألة :

عن رجل تزوج امرأة ثم ركب البحر وخرج من عمان قبل أن
يجوز بها •

قلت : هل لها في ماله نفقتها وكسوتها وأدمها ؟

فنعم لها في ماله الحق العاجل والكسوة والنفقة والأدم ينصف ذلك وتجعل له الحجة بحال غيبته •

ومن فرض على غائب فليجعل للغائب في كتاب الفريضة حجه •

ومن جواب أبي عبد الله محمد بن محبوب الى أبي مروان : عن امرأة اغتصبها رجل فغيبها عن زوجها الى بعض القرى •

هل على الزوج لها نفقة ؟

قال : فلا أرى لها نفقة حتى ترجع اليه •

قلت : فان حبست المرأة في السجن : هل تلزمه نفقتها ؟

قال : نعم تلزمه نفقتها اذا كان دخل بها •

وفي حفظ أبي العباس زياد عن أبي عبد الله ، عرض عليه أيضا عرضته أنا ولو أن امرأة رجل فرض لها نفقة كل شهر نفقة مثلها فهرب بها رجل فذهبت وهي كارهة فغيبها أشهرًا ثم ردها ؟

لم يكن لها نفقة وان كانت غير ناشز لأن الزوج ممنوع منها •

وكذلك قال أبو محمد •

وكذلك : لو حبست امرأة في السجن بدين عليها لم يكن لها على زوجها نفقة مادامت في السجن •

ومن غيره قال : قد اختلف في التي تحبس في السجن بحق يلزمها في الاسلام وهي يجوز عليها ولا مغصوبة •

فقال من قال : ان ذلك ليس من فعلها ولا من فعله وانما ذلك الشيء لزمها في الحق فعليه نفقتها على كل حال في السجن لأن الأمر من حكم المسلمين •

وقال من قال : ليس عليه نفقة لأنه ممنوع منها على كل حال في السجن •

وقال من قال : ان كان الحبس لها من قبله : كان عليه نفقتها •

وان كان من قبل حدث لأحدثته أو من قبل غيره فليس عليه نفقتها •

والذي معنا أنه اذا صح عليها له حق يجب عليها أدائه وفي الاسلام من الحقوق اللازمة لها في مالها فلم تؤد ذلك وحبسها الحاكم له بهـذا الحق اللازم لها أدائه ، وهي قادرة على أدائه فليس لها عليه نفقة •

وكذلك كلما كان من فعلها هي التي يكون فيه الأدب الذي لا مخرج لها منه ولا تقدر على فكها نفسها فعليه نفقتها على هذا لأنه هو حبسها وعرضها للحبس ولا حق عليها فيه فتؤديه •

وكذلك ان كان شيء من الحقوق وكان يعلم انها معسرة به فعليه نفقتها •

وقالوا اذا حبست على شيء من الديون أو الحقوق لم يكن لها نفقة •

وقد حفظت عن الشيخ في الصبية اذا سلم اليها زوجها البالغ شيئاً من صداقتها ونقدها •

قال : فان سلمه اليها ولم يشترط عليها شيئاً فأتلفتته وأكلته فليس عليها شيء في ذلك •

فان أسلم اليها وأعلمها أنه من نقدها نفى ذلك اختلاف :

فمنهم من يقول : عليها ذلك •

ومنهم من يقول : هو أتلف ماله وأعطى الصبية وكأنهم لا يرونها خيانة منها وكان ذلك على حد التسليم ولم يكن هي برقتها •

❁ مسألة :

وقيل : اذا أحضر الزوج الى زوجته الكسوة والنفقة فوقع في الدار غصب أو غرق أو سرق أو تلف يعرف من غيرها فعليه أن يحضرها كسوتها ومؤنتها •

قال محمد بن المسبح : ولا ألزمه لها أن يكسوها ثانية الا أن لا يكون لها مال •

ان كان لها صداق فمن صداقتها ، فان خرقتها على جنبها من لبسها لم يكن عليه أن يبدلها مكانها •

ومن جواب أبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة ، قال أبو عبد الله فاذا طلبت المرضعة الى أب المرضع وهي مطلقة أو أجنبية حق رضاعها

— ٧٦ —

وحضبانتهما للصبي وقيامها به فرض لها كما يراه الحاكم : درهمين
أو درهمين ونصفا ، وأكثر : ثلاثة دراهم •

والنظر يوجب أن يكون لها من الكسوة والنفقة على ما لأوجه
ظاهر الكتاب لقول الله تعالى :

﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ •

وقد بين المعروف بأنه أجرا ، على الموسع قدره على المقتر
قدره ، والله أعلم •

وعن القاضى أبى على الحسن بن سعيد بن قريش ، فى امرأة
رفعت على زوجها وطلبت منه بقية نقدها من الثياب بعد أن أجازته على
نفسها •

ألها أن تحبس نفسها عنه حتى يوفيهها ذلك أم يحكم عليها بالمقام
عنده وعليه لها طلب ذلك وتسليمه اليها اذا وجده وتمكن منه ؟

الذى حفظت فى ذلك. أنها اذا أجازته على نفسها لم يكن لها
منعه لأجل بقية عاجلها وكأن سبيله سبيل الديون التى تجب عليه
لو على غيره والله أعلم •

قلت : أرأيت ان طالبت المرأة زوجها بكسوتها التى تلزمه لها
بالعشرة ولم يتمكن منها فى ذلك الوقت •

ألها أن تحبس نفسها عنه ؟

أم يحكم عليها بالمقام عنده ؟

الذى عرفت في هذا انها ان صبرت كان فضل لها وان منعه
وطئها وسعها ذلك حتى يكسوها والله أعلم •

✽ مسألة :

سئل عن رجل فرض عليه الحاكم كسوة لزوجته ومدد في ذلك ثم
حلقها بعد أن مضى من المدة أيام •

قال : يلزمه من الكسوة المفروضة بقدر ما مضى من
المدة في السنة من الكسوة •

قلت : فان اتفقوا أن يعطيها قيمة الكسوة بقدر ما مضى •

قال : له ذلك •

✽ مسألة :

وعن الحاكم ، اذا أثبت الفريضة على الرجل لزوجته أو وإنه
أو من يلزمه له ذلك سنة من يوم فرض ولم تعرف الشهور
انقضت أو تمت ؟

قال : ان تقارر الخصمان في ذلك والا حكم بما لا يشك فيه وهو
عندى على النقصان حتى يصح غير ذلك •

قلت له : فان كانت الفريضة على الأشهر هل يحكم بنقصان
الأشهر ؟

قال : اذا لم يصح نقصان الأشهر والا عليها أخذ الذى عليه بما
لا يشك فيه ووقف عما سوى ذلك •

ولا يدخل فيه الا ببينه لأنهما مدعيان فى ذلك •

وقال : ينبغى للحاكم أن يعمل على الاهتمام بمعرفة الأهلة ليوقف
على ذلك لئلا يدخل فى الأحكام على غير يقين •

وقد قالوا : ان السلاطين مصدقون فى الأهلة ، لانهم أصحاب
الأمر والقيام فى ذلك •

قال : واذا قام الحاكم ثقة يتفقد الأهلة قبل قوله فى ذلك •

واذا لم يقمه لم يقبل منه وحده الا بثان مثله فى الثقة •

قلت له : فيخرج فى الاعتبار أنه ينقص شهرين متواليين •

قال : قد قيل : لا يكون ذلك •

وقد روى عن النبى — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : الشهر
ثلاثون يوما أو تسعة وعشرون يوما •

*** مسألة :**

وعن المرأة اذا رفعت على زوجها بالكسوة والنفقة واحتج الزوج
انها تمنعها مجامعتها وأنكرت المرأة ذلك •

كيف يكون الحكم بينهما ؟

فعلى ما وصفت : فاذا رفعت على زوجها بكسوتها ونفقتها واحتج
أنها تمنعه نفسها يريد بذلك بطلان نفقتها ذلك اليوم وكسوتها وأنكرت
المرأة ذاك : كانت اليمين بينهما في ذلك على ما تناكرا فيه والا يعجلا على
يدى عدل اذا لم يكن في الحكم وجوب يمين على ما ذكرنا ووصفنا ،
والله أعلم •

*** مسألة :**

وسألته عن الصبية اذا فرض لها على من تلزمه لها الفريضة
وجعلت مع والدتها بتلك الفريضة ثم عزلت الجارية •

هل ترفع الذى عليه الفريضة من ذلك العزل ؟

قال : قد قيل : انه يرفع مما كان من المحصولات من الاعمال منهما
اذا حصل لذلك عليه من أحد أو غيره مما يكون له فانما تكون
لها الفريضة من ذلك •

قلت له : ولا يحل للوالدة أن تأخذ منه الفريضة اذا لم يعلم هو
بذلك •

— ٨٥ —

قال : لا يجوز لها ذلك •

قلت : فهل يجوز للأم أن تستخدمها وهي تأخذ لها الفريضة بالطحين اذا كانت تقدر على ذلك وبالخطب وباحضار الحاجة من عند الجار ؟

قال : يختلف في استخدام الوالدة لولدها :

• فأجاز ذلك بعض

• ولم يجزه بعض

وقال بعض : لا يجوز للوالد ولا للوالدة الا أن يكون في ذلك مصالح للصبي •

❦ مسألة :

وسئل عن المرأة اذا منعت زوجها ورفع الى الحاكم فأنكرت المرأة ما يلزمها في ذلك ؟

قال : يدعى على ذلك البينة •

قلت : فان أعجز البينة ؟

قال : ليس عليها في هذا يمين ، أقرت أم لم يكن عليها حق •

قلت : فلو أقرت بذلك وصح أنها كانت تمنعه الى يومها ذلك ما يلزمها ؟

— ٨١ —

قال : لا يبين لى عليها شىء وعليها التوبة •

وأما الذى خرجت زوجته بأمره زائرة الى أهلها ؟

عليه أن يردّها اذا طلبت الرد •

فان لم يردّها فعليه الكسوة والنفقة •

وأما ان كانت خرجت بلا رأيه : فليس عليه أن يردّها الا أن يجد
من يحملها من الأولياء •

ولا يجوز له صحبتها ، فعليه أن يحملها وأن ينفق عليها في موضعها
اذا تابّت ورجعت الى الحق •

باب

في

نفقة الامة كسوتها ومؤنتها

ومما يوجد عن أبي محمد بن الحواري ، وعن الامة ما يكون لها على زوجها من الكسوة ؟

قال : قد بلغنا أن عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — قال : أكشفوا رءوس الامة ، حتى لا يتشبهن بالحرائر •

وبلغني عن محمد ومحبوب أنه قال : للامة على زوجها من الكسوة ثلاثة أثواب •

قلت لأبي محمد : فما عليه لها من النفقة ؟

قال : عليه نفقتها وكسوتها اذا فرغوها له •

واذا شغلها عليه : فليس لها عليه كسوة ولا نفقة •

فان فرغوها في الليل ، فعليه نفقتها في الليل وكسوتها •

فاذا أصبح : نزع كسوته منها اذا أخذوها منه •

وان فرغوها في الليل والنهار ، فعليه نفقتها وكسوتها في الليل والنهار •

— ٨٣ —

• وليس لزوجها أن يستخدمها بشيء •

قلت له : فان طلب أن يفرغوها له بما يحكم له ؟

وقلت : فان كانت أمة الرجل متخذ لها سرية ، هل عليه لها من
الكسوة الا قميص ؟

قال : لا ، عليه لها أكثر من قميص ، يكسوها ازاراً وقميصاً ،
وجلباباً ، والله أعلم •

واذا طلق العبد الامة باذن سيده ، هل عليه لها نفقة ؟

قال : لا نفقة عليه •

قلت : فان كانت حاملاً ؟

قال : وان كانت حاملاً •

قلت : فان كانت حرة ؟

قال : ان طلقها باذن سيده طلاقاً يملك فيه الرجعة فيه ، فعليه
النفقة والا فلا نفقة عليه •

قلت : فان كانت حر حاملاً قد طلقها ثلاثاً ، هل لها نفقة ؟

قال : لا ، لان الولد ليس للمولى • انقضى •

قلت : أرأيت في بعض الآثار أن النفقة لجميع الحوامل الا الميتة •

وكذلك : حفظ العباس بن زياد عن أبي عبد الله •

وقلت : للمطلقة الحامل ثلاثا أو واحدة في مال زوجها نفقة اذا مات •

قال : لا نفقة لها في مال الهالك •

ومن غيره ، وقيل : في كسوة الامة على السيد والزوج ، قميص سابغ •

وقيل : قميص وجلباب •

وقيل : ثلاثة ثواب ، قميص وجلباب وازار •

وقيل : على الزوج ثلاثة وعلى السيد : ثوب •

وقيل : اذا كانت ممن تستتر ، فثلاثة على الزوج والسيد •

وقيل : اثنان •

وقيل : على السيد واحد وعلى الزوج اثنان •

❦ مسألة :

وعن المرأة اذا وجب لها كسوة على زوجها فادعت أن كسوتها

الحرير ، وقال زوجها : ان كسوتها الصوف •

ما الحكم في ذلك ؟

قال : يدعى كل واحد منهما بالبينة على ما يدعى من أهل الخبرة بهما •

ان قامت بيعة أحدهما حكم له على صاحبه ما صح له •

وان قامت بينتهما جميعا على ما يدعيان فمضى أن البينة بينهما ، لان البينة على المدعى وهى المدعية وبينتها أولى •

فان لم يحضر أحدهما بيعة على ما يدعى فانه يحكم لها بما صح معه من حالها من قول أهل الخبرة بها •

ان عدم ذلك لأخذه لها بأوسط الكسوة — كسوة النساء من أهل زمانها وما عليه العامة من أهل بلدها •

واذا فرض الحاكم على الرجل كسوة لزوجته فانه يقول : قد فرضت لك عليه هذه الكسوة للسنة المستقبلية من يومك هذا وعلى هذا نقبضها •

وايس على الزوج تسليم الكسوة بعد أن يفرض لها عليه الا أن تصل الى المنزل الذى يسكنان فحينئذ يجب لها أخذ الكسوة منه •

فان ادعت المرأة تلف شيء من الكسوة : كانت مدعية •

فان صح ما تقول من تلف الكسوة :

فقال من قال : ان عليه بدل ذلك اذا صح ويحكم عليه •

وقال من قال : لا شيء عليه الا بعد السنة التي قد ادعى كسوتها
فيها •

واذا دفع الرجل الى امرأته شيئاً من الثياب أو الكسوة ولم يشترط
عليها في ذلك شرطاً ولا كان برأى الحاكم فذلك للمرأة فمضى طلبت الكسوة
كان عليه أن يحضرها الكسوة ، ولا يجب له ما أعطاها •

وعن الرجل اذا خرجت زوجته من منزله بغير اساءة منه ثم انها
طلبت الرجعة الى معاشرته ومساكنته وطلبت الكسوة والنفقة وطلب هو
المدة في ذلك ؟

قال : أما النفقة فلا يبين لى فيها مدة وهو مأخوذ لها كل
يوم بنفقتها •

وكذلك الكسوة لا غناية لها عنها •

وفي بعض القول : انه لا مدة له فيها ويؤخذ لها بالكسوة من
حينه الا أن نمدد بقدر ما يمكنه شراءها من السوق الحاضر له
أو المجتمع موضع البيع الذى يطبق الى البلوغ الى ذلك بلا مضر
عليها •

ومن جواب أبى محمد الحوارى ، وعن امرأة ترفع على زوجها
بالكسوة أو بفريضة ولدها أو أشباه هذا فيؤجل في الكسوة وتقول
المرأة : انها تخاف أن يهرب وتطالب أن يأخذ لها عليه كفيل ؟

فعلى ما وصفت : فاذا طلبت المرأة الكفيل على زوجها وقد خافت أن يهرب وقد أجل في الكسوة كان لها أن يحضرها كفيلًا بنفسه •

وقد رأيت نبهان حكم بذلك •

وأنا أقول ان لم يقدر على الكفيل لم يكن عليه حبس وانما الحبس على من يقدر على الكفيل •

وأما فريضة الولد لأمه على أبيه فلا يؤخذ عليه كفيل كذلك حفظنا •

ومن جوابه أيضا ، وعن رجل غاب عن زوجته وله مال •

هل للحاكم أن يبيع من ماله وينفق على زوجته ؟

فعلى ما وصفت : فان الحاكم اذا صح معه غيبة هذا الرجل من المصر وكان في موضع لا تناله الحجة ذلك الحاكم أمر الحاكم أن تـدان بكسوتها ونفقتها الى سنة •

اذا انقضت السنة : أمر الحاكم ببيع مال الغائب بالنداء بقدر ما اذا أتت المرأة من كسوتها ونفقتها التي فرضها لها الحاكم فيؤدي الحاكم من مال الغائب بقدر ذلك ويستثنى للغائب حجه •

فكلما مضت سنة باع الحاكم من مال الغائب بقدر ذلك •

وان طلب والى الغائب يمين المرأة ما معها للغائب كسوة ولا نفقة كان له ذلك •

- وكذلك ان لم يطلب ولى ذلك كان ذلك على الحاكم •
- وقال من قال : على الزوج ان يصبغ للمرأة الدرع •
- وقال من قال الدرع والازار •

❦ مسألة :

وعن امرأة خرجت من عند زوجها برأيه أو بغير رأيه الى أهلها
ثم طلب زوجها أن يحملها فقالت حتى يحضرها كسوة لها معه أو حليا ،
وطلبت الكسوة والنفقة •

قال الزوج : فانها تخرج معي فاذا صارت معي في منزلي رددت
عليها ثيابها فاني لا آمن أن أوصل اليها ثيابها فاني أخاف السلب في
الطريق •

فهى له حجة ولا تلزمه لها كسوة ولا نفقة الا نفقة في منزله
خرجت برأيه أو بلا رأيه اذا كان قد طلب اليها الى ان يردها الى
منزله فأتت فانما عليه أن يحضرها الكسوة والنفقة حيث يسكنها •

فاذا تناكرا : قالت المرأة خرجت برأيه وقال الزوج : خرجت بلا
رأى •

فالبينة على المرأة أنها خرجت برأيه ، وعلى الزوج اليمين •

✽ مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة لها أولاد من غيره فقال : لا تسكنى أولادك
عندى •

قلت : هل له ذلك عليها ؟

قال : فان لم يكونوا بحد من يستغنون بأنفسهم عنها ، لم يكن له ذلك
الا أن أمكن أن يكون السكن يقر بها وتقوم بهم في غير سكنها وصلاح
ذلك :

فقد قيل ذلك اذا لم يكن على أولادها مضرة •

ان خيف عليهم الضرر : فلا ضرر ولا اضرار في الاسلام •

وسألته عن ولى المرأة اذا رفع على زوجها بدفع للعاجل أو ينفق
ويكسو •

أهل يلزمه ذلك ؟

قال : فان الحاكم يأخذه بذلك ويؤجله في احضار العاجل •

فان لم يدفع أخذه بالكسوة والنفقة •

واذا عدم الحاكم احتج عليه بالمسلمين وله أخذ الكسوة والنفقة
من ماله •

وقيل في امرأة رفعت على زوجها الى الحاكم فطلب النفقة اليه
فسأله الحاكم عن ذلك •

- ٩٠ -

فقال : ليست هي لى بامرأة •

فقال الحاكم : طلقها •

قال : نعم •

أو قال هو : قد طلقته أو كنت طلقته •

انه يلزمه فى هذا كله الطلاق اذا لم يكن طلقها من قبل •

— ٩١ —

باب

في

مؤنة زوجة العبد

وعن أمة تمرض — على من نفقتها ؟

قال : اذا كانت من قبل ذلك موليها بنهار حتى مرضت فعليهم
نفقتها •

واذا كانت مع زوجها فعليه نفقتها اذا لم يكن قد منعه منها في الصحة
قال برأيه •

وعن عبد دخلت عليه زوجته نهارا فوطئها ؟

لا أرى له أن يحبسها عن موليها نهارا •

ولا لهم أن يحبسوها عنه ليلا •

وان كان وطئها ولم يحبسها فما أرى بذلك بأسا ، والله أعلم •

وفي نفسى من ذلك شيء لأننى كنت سألت أبا الحوارى في رجل كانت
له جارية يستعملها بالزجر بالنهار فاذا كان الليل أراد وطأها •

فقلت الجارية : أنا لا أقدر أن أزجر بالنهار وتسهرنى أنت بالليل ،
فان شئت أعفنى من الوطء والسهرة وان شئت أعفنى من الزجر بالنهار •

فقال أبو الحوارى : يطؤها ولم ير لها عذرا غير أن ذلك سيد وهذا
زوج ، ولعل بينهما تباين ، والله أعلم بذلك •

قال غيره ، الوطء للسيد غير الزوج •

• والوطء للجارية حبس عن سيدها اذا كان هو الطالب لذلك •

فأما ان نامت هي أو قعدت وان ارادت أن تقوم لم يمنعها ، فالوطء مباح له فهو بمنزلة السيد في هذا اذا لم يكن هو المتعرض لحبسها وكانت هي المحتبسة •

وعن العبد يتزوج الحرة أو الامة باذن سيده ثم يطلقها ؟

قال : نعم لها نفقة الحرة •

وأما الامة فان نواها سيدها وتركها تعتد في منزله فعليه النفقة والا فلا نفقة لها •

ومن الكتاب المضاف الى الفضل الحوارى مما ألف أبو قحطان ، واذا كان عبد تزوج حرة باذن مولاه كانت مؤنتها مؤنة الحرة وكسوتها ككسوتها •

فان أعطاها السيد والا كانت هي في رقبة العبد •

وان كان قد تزوج أمة باذن سيدها فان خلاها سيدها لزوجها الليل والنهار فعلى زوجها نفقتها وكسوتها ولا نفقة عليه •

• وليس لسيدها أن يحبسها عنه بالليل من العتمة الى طلوع الفجر •

فان حبسها عنه بالنهار وخلاها له الليل فعلى زوجها كسوتها ونفقتها بالليل وعلى سيدها مؤنتها وكسوتها بالنهار •

• وان كانت من الزوج الذين لا يستترون قميص •

وقد روى عن بعض الفقهاء أنه قال : قميص وجلباب •

— ٩٣ —

قال محمد بن المسيب ، للامة نصف الكسوة والنفقة بقدر ما يأتيه
الليل لزوجها والنهار لسيدها •

فان سلمها اليه السيد النهار والليل : كان على الزوج النفقة
كالحره •

وان كانت من الاماء الملائى من الهند والمياسرة والبيض والبروم
الملائى يلبس الثياب ويستترن : فازار وقميص ورداء على قدر سعة
لباس مثلها عند سيدها •

قال أبو المؤثر : كسوة الاماء كلهن ، ليس لها قميص وما تدفئها
من البرد •

وان كان عبد تزوج أمة وعلى سيدها نفقتها وكسوتها بالنهار فان
أداه اليها السيد والا فهى رقبة العبد •

واذا تزوج عبد حرة باذن سيده ثم هرب العبد ؟

فقيل : انه يلزم السيد نفقتها وكسوتها فان طلقها سيده لزمه
طلاقه •

ومن غيره : قال ويلزمه صداقها •

ان كان صداقها أكبر من قيمة رقبة العبد : لم يلزمه فوق ذلك الا
أن يكون حد له الذى يتزوج عليه فلا يلزمه الا ذلك الحد زاد فوق رقبته
أو نقص منها وانما يلزمه اذا باعه أو أبق •

وأما اذا مات العبد فلا يلزمه •

وقال أبو الحواري : اذا مات العبد وقد حد له السيد حداً في الصداق
فما زاد على رقبته •

وقد قيل : اذا أعتقه سيده وقد تزوج باذن سيده : فعليه الصداق
اذا باعه أو أعتقه أو أبقا •

وان حد له حدا ثم مات فعليه ما فضل على قيمة العبد وذلك اذا
لم يضمن به السيد •

أما اذا ضمن به السيد فعليه الصداق كله قليلا وكثيرا باعه أو أعتقه
أو أبقا أو مات أو لم يكن من ذلك شيء •

والمملوك اذا لم يكن عليه ثوب يستره ؟

فعلى الحاكم أن يأخذ مولاه أن يكسوه ولو لم يطلب العبد •

وفي كتاب محمد بن جعفر وعن هاشم بن غيلان : في الرجل يشتري
الامة ولها زوج عبد فيذهب بها السيد الى بلد آخر فتبلى كسوتها •

قال على الزوج الكسوة ولو ذهبت بها السيد الى البصرة
مادامت امرأته وذلك بعد أن يعرض عليه الخلع فيأبى الزوج •

فان طلب الزوج الخلع وكره السيد لم يكن على الزوج كسوة اذا
خرج بها السيد •

والذى يأخذ به : أنه تلزمه النفقة والكسوة الا أن يخليها له
فتكرمه •

قال بعض : اذا تزوج عبد أمة باذن سيدها ثم باع السيد الامة أمتة
في غير البلد فعليه أن يرد على الزوج ما كان معها له •

قال أبو المؤثر : نعم ترد ما كان معها من مال •

فأما الصداق فلا ترده ولا ترد الكسوة •

فإن بيع العبد فأخرج من المصر فإن شاء سيده طلق وإن شاء أحضرها مؤنتها لما يلزمه من ذلك •

قال محمد بن المسيب : إذا باع منه فإن ردت على الزوج ما أخذت منه أمر بفراقها مولاة •

فإن كره أن يفارقها لزمته كسوتها ونفقتها •

وإن كرهت أن ترد عليه لم تلزمه نفقة ولا كسوة •

فإن باعها سيدها ، أمر سيدها أن ترد على زوجها ما أخذت منه ويفارقها •

فإن كره سيدها أن ترد على زوجها تركها بحالها ، فلا نفقة عليه ولا كسوة •

وقال أيضا : إذا باع الرجل غلامه وله زوجة فإن شاء طلق وإن شاء كساها وأنفق •

ومن غيره ، وإذا أذن السيد للعبد أن يتزوج فمتزوج بأمة على من تكون نفقة الامة ؟

إن كان مولى الامة يخلى أمتها أمتة لزوجها بالليل والنهار فعليه نفقتها بالليل والنهار وكسوتها بالليل والنهار •

وإن كان إنما يخلونها بالليل ويشغلونها بالنهار ، فعليه نفقتها وكسوتها بالليل وعلى السيد نفقتها وكسوتها بالنهار •

قول ابن الحواري : ونفقة العبد وكسوته ونفقتها وكسوتها على موالى العبد لأنهم أذنوا له في التزويج •

وكسوة الامة فقميص وكسوة العبد ثوب •

وقال أبو الحواري : كسوة الامة على سيدها قميص وكسوتها على زوجها قميص وازار وجلباب هكذا حفظنا >

ومن غيره : قال وعلى حسب قول أبي الحواري يوجد عن أبي عبد الله في كتاب عزان بن تميم ، في كسوة الامة على زوجها وكسوتها وسيدها •

وقيل : اذا بلغ الصبي وعليه كسوة من عند والده فليس له أن يلبسها الا برأى والده •

وأما الجارية فان كانت الكسوة الكسوة التي عليها مثل كسوة مثلها فلا شيء عليها •

وان كانت أجود فليس لها لبسها الا برأيه >

ولعل بعضا يقول : ان السوالد اذا تم يكن كسائها بحكم حاكم فليس عليها ذلك •

باب

في

نفقة العبد على سيده

• من تأليف أبي قحطان •

قلت : فكم عليه لخدمه من النفقة ؟

قال : عليه أن يشبعه •

قلت : فان أحب الخادم أن يأخذ نفقته الى بيته ، هل له ذلك ؟

قال : نعم •

قال : فكم له ؟

قال : مد من حب ذرة ، ومد من تمر كل يوم •

قلت : فالكسوة كم يكسوه ؟

قال : ثوبا لكل خادم في السنة •

قلت له : فان قال المولى لا أنفق عليه في بيته ، وانما أنفق عليه في

منزلي لأنني أخاف أن يطعم نفقتي الزنج ، ويجوع ويضعف عن العمل •

قال : فللمولى ذلك على العبد • انقضى •

قال أبو عبد الله ، أخبرني أبو صفرة عن وائل أنه قال : لا بأس أن

يستخدم غلامه الى وقت العتمة •

(م ٧ — جامع الفضل بن الحواري ج ١)

وقال أبو عبد الله : ليس للعبد أن يعمل لنفسه في الليل ولا لغير مولاة إلا باذنه .

وعن ممالك حررهم سيدهم وهم صغار وأمهم متزوجة لملوك وطلب وارث الهالك أن يطعمهم في منزله حتى يبلغوا وطلبت أمهم أن تأخذ فريضتهم ويكونوا معها وهي مع زوجها المملوك ؟

فأنى أرى أنها أولى بهم من وارث الهالك وتأخذ فريضتهم برأى العدول .

وكيف النفقة في ذلك ؟

فأقول : تدفعها اليها لهم لعشرة أيام أو لنصف شهر على قدر مثلهم .

وقلت : ان يطلب الوارث أن تعطيه نفقتهم كل يوم وقالت والدتهم شهراً ، ما يلزم في ذلك ؟

فليس عليها أن تأخذ منه كل يوم .

ومن غيره : وإذا طلبت المرأة الفريضة لولدها على والده في ماله تدعى بالبينة على معرفتها أو معرفة الولد وماله .

إذا صح ذلك فرض لها أول الفريضة .

باب

في

مسئنة الأولاد

ومن أعتق صبيا ولذلك الصبي والد حر ؟

فأما رأى والده أحق أن ينفق عليه لأنه وارثه •

وأما رأى المسلمين أن نفقة الصبي على من أعتقه ليلا يكون كلا على الناس •

فأما إذا كان أبوه فهو أحق أن ينفق عليه والله أعلم •

وقد قيل : ان كان أعتقه عن لازم فعليه نفقته •

وان كان تطوعا فعلى والده النفقة ان كان غنيا •

وان كان والده فقيرا فعلى الذي أعتقه نفقته •

وقيل : نفقته على الذي أعتقه دون والده •

ومما يوجد أنه معروض عن أبي عبد الله • وقال : للمرأة ما للرجل في الولد ، لها أن تأكل ماله وينزع ولها رباية ولها ان أحبت ذلك حتى يبلغ •

وان تزوجت فليس للأب نزعه •

قال : نها أن تخرج به الى كل بلد بعد أن يكون فيه أعمام وأخوال •

وقال أبو عبد الله : ليس لها أن تخرج به الا أن يكون بلدها في موضع آخر ويكون في غير بلدها ذلك فيطلقها فلها أن تخرج الى بلدها •

— ١٠٠ —

وسألت هاشما وعلاء عن وصي ليتيم فأنفق على اليتيم وعاله من مال نفسه وحسب عليه ذلك ثم ان اليتيم أدرك وكسب مالا •

أتأخذ منه مؤنة الوصي ؟

فقال العلاء : نعم •

ولم ينكر هاشم عليه •

فبين هاشم كيف قال العلاء ، وقال : هو مصدق وبين هاشم ولم ينكر •

قلت : فان كان وليه هو الذى أنفق من ماله •

قال هاشم : أشهد على ذلك أم لا ؟

قلت : فان كان أشهد أو لم يشهد ما تقول ؟

قال : يأخذه منه على قدر ما يرى المسلمون انه ييسط عليه •

وفى رقعة أحسب عن أبي معاوية : وسئل عن رجل طلق امرأته فانقضت عدتها وتزوجت فأراد زوجها المطلق أن ينزع منها ولدها •

قال : اذا هى تزوجت والأب والولى أحق به منها •

وان كان صغيرا غير مستغن عنها فانها هى لم تزوج فهى أحق بولدها ما كان محتاجا اليها •

اذا استغنى وبلغ مبلغ الأدب فأبوه أحق به •

كذلك بلغنا عن النبى — صلى الله عليه وسلم — أن امرأة أتته ومعها زوجها يتحاكمان اليه فى ولدها •

— ١٠١ —

فقالت : يا رسول الله ، ئديي سقاء ويطنى وعاء وحجرى حواه •

فقال النبى — صلى الله عليه وسلم للمرأة أنت أحق به ما لم

تتزوجى •

قيل : فان ماتت المرأة أم الصبى قبل أن يستغنى عنها وجدته

أم أمه حية ؟

قال : هى فى ذلك بمنزلة أمه هى أحق به •

وكذلك بلغنا عن أبى بكر — رحمه الله — وذلك أن عمر بن الخطاب

— رحمه الله — كان طلق زوجته أم عاصم وهى امرأة من الأبصار

ممن يسكن قباء ، وكانت بقاء ، فذهبت جدته أم أمه فاحتملته لتذهب

به الى أمه بقاء ، فذكر ذلك لعمر فأدركها فأخذ بيد عاصم فأخذت

الجدة بيده واقتاده الى أبى بكر •

فقال أبو بكر لعمر : خل بينها وبينه •

فبلغنا أن عمر لم يراجع أباً بكر الكلام ورضى به •

وقد سمعت أن عمر حكم برأى أبى بكر بعد موته •

فان لم تكن للصبى جدة وكانت له خالة فهى أحق فى ذلك بمنزلة

الأم وهى أحق به حتى يستغنى عنها •

وان كانت الجدة والخالة على قيد الحياة فالجدة أحق به من الخالة •

وعن امرأة تزوجت برجل ولها بنون من غيره ، وشرطت أن ليس

لك أن تزيل ابنى من عندى فتقدم على ذلك وأشهدت عليه فلما دخل

بها أراد أن يعزل أولادها عنها •

— ١٠٢ —

قال : ليس له ذلك •

وقال : فانها لم يجعل الشرط من صداقها •

قال : وان لم يجعله من صداقها : فلها شرطها •

وكذلك لو شرطت عليه السكن ولم يجعله من صداقها كان لها شرطها •

حفظت لنا عن أبي بكر أحمد بن حمد بن خالد ، أن ما كان من الشروط التي بينت اذا اشترطتها المرأة فانما يثبت اذا كان الشرط في نفس العقد ففيه اختلاف :

قال قوم : يثبتونه وأبطله آخرون •

وان كان الشرط بعد العقد وكان باطلا بلا اختلاف علمنا وكذلك الذي يثبت في البيوع •

وعن رجل طلق امرأة له ولها منه ولد صبي فتزوجت برجل •

هل لوالد الصبي أن يأخذ ولده من أمه ؟

قال : نعم •

قلت : أرايت ان كان للصبي أعمام هل يجوز لهم ما يجوز للوالد من أخذ الصبي ؟

قال : لا ، انما يجوز ذلك للوالد •

وعن أمة اعتقت ثم ماتت فميراثها لجنسها •

— ١٠٣ —

فان كان لها ولد يحتاج الى النفقة أخذ مواليتها الذين اعتقوها برباية ابنها وليس لهم من ميراثها شيء •

فان كان أبو الولد حرا وكان حيا أخذ برباية ولده •

وان لم يكن له والد حر فالمؤنة على موالى أمة الذين أعتقوها •

ومن كتاب آخر عن الأشياخ بمعرض على أبي زياد • وعن رجل ملك امرأة بألف درهم عاجل فطلبت المرأة أن تعطى نقدها •

قال : تمدد هذه مدة فاذا جاء الأجل فان أعطى النقد والا فعليه نفقتها وكسوتها وترك لا يؤخذ منه النقد •

وسألت رحمك الله عن رجل طلق امرأته وله منها أولاد فأخذته مطلقته بالفريضة وفرض عليه الكسوة والنفقة ثم طلب أن تسكنهم منزلا فكره ذلك •

فان كانوا لا سكن لهم فعليه أن يسكنهم أو يكتري لهم منزلا وعليها هي من الكرى بقدر عددهم •

فان كانوا معها في منزلها فقد قال أبو عبد الله ليس عليهم كرى منزل •

وأما أنا فأقول أن عليه سكنهم ان سامعها وان شاء أن يكتري ان وجد أرخص من منزلها اذا كان فيه صلاح لسكنهم •

فان سكنوا معها وقنعت هي بمثل ما يجد الكرى أن يأخذ المسكن من منزلها وتطرح عنه ما ينوبها هي من الكرى •

— ١٠٤ —

وقال أيضا : في رجل ولدت امرأته فأرادت أن لا يرضع له ولده
الا بأجر •

قال أبو عيسى : اذا كان موسرا أعطاهما الرباية وقال ذلك من قال •

وأما هاشم ومسيح لم يريا لها أجرا •

قال أبو عبد الله محمد بن محبوب : ليس لها ذلك •

وعن رجل طلق امرأته وله منها ولد يرضعه فأصاب من يرضعه
بأقل مما ترضعه له •

فقال أبو زياد رحمه الله : حفظنا أن والبدة الولد تجبر
ان شاعت أن ترضع بالذى أصاب أولا فتعطيه ولده تدفعه الى المرضعة
التي ترضعه له بأقل •

قال محمد بن محبوب : ليس له ذلك ترضعه والبدة برأى
العدول •

ومن غيره قال : ويأخذ الرجل ابنه في العمن وان كره وان كان
محتاجا •

رأيت في تقييد أبي الحواري عن أبي عثمان • ومن أنفق على من
تليزمه نفقته من أخوة أو أولاد أو غير ذلك ولم يعلم أن لهم مالا ومالهم
مستتر ثم أصيب مالهم فان الذى أنفق عليهم يرجع عليهم بما أنفق
عليهم فيأخذهم بذلك •

قلت : رأيت ان كان ليس لهم مال ، وانما أصابوا المال بعده
اكتفوا •

هل يرجع عليهم بقدر شيء ؟

قال : لا يرجع عليهم بشيء لأنهم يوم أنفق عليهم لم يكن لهم مال .

وقال : لا يحكم الحاكم في شيء في هذا الا ببينة .

وعن أبي عبد الله في رجل له بنون صغار فأشهد أنى أنفق عليهم وأكسوهم وأحسبه ديناً عليهم ان بلغوا وأدركوا أخذته منهم .

قال : ليس له ذلك عليهم لأن نفقتهم وكسوتهم كانت تلزمه لهم الى أن يبلغوا ويكون لهم مال .

وقيل : المسلمون يقومون اليتامى والصبيان اذا كان لهم حق على أبيهم قام السلطان على أبيه مقامه .

وكذلك اذا لم يكن حاكم ولا أحد يقوم على الأب فيما يجوز من فعله وكل الأب من يقوم له بذلك صلاحاً للولد واشترى منه الجارية وعقد عليه البيع اذا كان ذلك أصلح للصبي .

وكذلك اذا كان عليه لولده حق وأراد تسليمه اليه وقضاه اياه أقام لولده وكيلًا وقبض منه الوكيل اذا لم يكن حاكم ولو كان حاكماً وفعل ذلك ان شاء الله تعالى .

وقد جاء الاختلاف في نفقة أولاده الصغار اذا كان لهم مال : فقال من قال : في مالهم فعل الذي نقول في مالهم يثبت قدر ما أنفق عليهم اذا لأشهد بذلك .

والذي لا يرى ذلك في مالهم لا يجيز له ذلك ونفقتهم عليه .

— ١٠٦ —

ومن تأليف أبي قحطان — رحمه الله — سألت إليه معاوية عزان
ابن الصقر — رحمه الله — عن الرجل : هل يلزمه نفقة أولاده ؟
فقال : أما أولاده الصغار من ذكر وأنثى فعليه نفقتهم وكسوتهم
وأدمهم •

وأما أولاده البالغون من الذكران فلا تلزمه نفقتهم •
وأما أولاده الاناث :

فقد قال من قال : ان عليه نفقة الاناث من أولاده ما لم يتزوجن
وكسوتهن •

وقال من قال : لا يلزمه لهم نفقة •

قلت : فما تقول أنت ؟

قال : أقول : عليه نفقتهن ما لم يتزوجن وكسوتهن •

قلت : فكم ينفق عليهن •

قال : ما يقتتنهن •

قلت : فان اختلفوا في ذلك ولم ينفقوا •

قال : نصف صاع لكل واحدة منهن كل يوم أو مد من تمر لكل
يوم •

قلت : فمد من بز أو ذرة •

فقال : وبر الا أن لا يمكنه ذلك فيكون في الصيف بر وفي للذرة
ذرة ، والله أعلم •

— ١٠٧ —

قلت له : فكهم يكسوهن •

قال : لكن امرأة أربعة أثواب لكن سنة •

قلت : ما هن ؟

قال : ازار ودرع وخمار وجلباب •

قلت : فان انخرقن أو سرقن قبل أن يحول للحول •

هل عليه أن يكسوهن كسوة أخرى ؟

قال : نعم اذا صح ذلك •

أما ان كان دفع اليها كسوتها بحكم حاكم فلا أرى عليه بدك
كسوتها •

وان لم يكن يحكم حاكم فعليه بدلهن ، والله أعلم •

قلت : فان جاء الحول والكسوة جديدة ، فطلبن اليه كسوة أخرى
وطلقن قد جاء الحول وعليك أن تكسوها كسوة أخرى ؟

قال : فعليه أن يكسوهن كسوة جديدة ، وعليهم أن يرددن عليه
الكسوة الأولى ما بقى منها •

قلت : فاذا تزوجن ثم طلقن هل عليه نفقتهن ؟

قال : ان كان لا شيء يكتسبن منه فعليه نفقتهن والا فلا نفقة
عليه لهن •

قلت : فان لم يكن يكفيهن ما يكسبن ؟

— ١٠٨ —

قال : فعليه أن يزيدهن على كسبهن ما يكفين •

قلت : فإن كان كسبهن لا يكفين لنفقتهن وكسوتهن •

قال : فعليه أن يكسوهن •

قلت : فعليه أن يصبغ لهن ؟

قال : لا •

قلت : فملاولاد الذكور إذا كانوا مرضى أو مخدمين ولا يقدرّون

على مكسبة — هل عليه نفقتهم ؟

قال : نعم ، وكسوتهم •

قلت : فكم تكون النفقة لكل واحد ؟

قال : مد من حب ومن ثمر ، ولكل واحد منهم من الكسوة ثوبان

لكل سنة والله أعلم •

ومن غيره : جواب أبي عبد الله : وعن رجل يفرض فريضة ثم

يحتج أن ولده لم يكن مع امرأته إنما كان مع جدته •

فلا حجة في هذا إذا كان الحاكم فرضها عليه ، وسلم ولده هذا

إلى والدته ولو كان ولده هذا مع جدته وكانت الفريضة لوالدته عليه •

وعن رجل فرض عليه فريضة لولده فتطلب أمه الفريضة فتحتج •

إن ادعى فقيل : ما كسيت وعزل ، ويعجز البيئة وينزل يمينها

فردت إليه اليمين ، فيحتج أنه لم يعلم ولكنه يتهمها •

— ١٠٩ —

فأقول : عليها اليمين ما كست ولده هذا كساء ولا غزل غزلا
لا يكون فيه ثمننا فان حج أسقط عنه •

✽ مسألة :

وعن الوالد اذا طالبه ولده الفريضة •

قال : عليه ، ولم يصح أجره أنه يأكل البر ، والظاهر من أمره
الغنى ما يكون له من الفريضة •

قال : يكون على الوسط مما عليه الناس الا أن يصح غناه •
وكذلك اذا لم يصح فقره ، فهو على الوسط من ذلك الا أن يصح
فقره •

قلت : فان صح أنه كان يوم حكم عليه بالوسط فقيرا •

هل يرد عليه مقدار الزيادة على حكم الفقر ؟

قال : يعجبني أن يكون الحكم قد مضى على الرجل •

وكذلك ان صح أنه يوم الحكم كان غنيا ، فيشبهه الا يلحق بشيء
ويؤخذ فيما يستأنف •

✽ مسألة :

وقيل : على الرجل أن يحضر من يربى ولده الصغير •

أله التربية كلها من المهد والوسادة ومما ينام عليه من الوطاء ،
مثل البساط والحصير أو غيره والثياب التي يربى بها والحضوة

والحاضرة ويحكم عليه بهذا كله وليس على المرأة الا رضاعه والقيام به على ما يلزمها من ذلك ؟

وقيل : ان الرجل لا يحبس على نفقة ولده الصغير الا أن يفرض له فريضة وتؤمر الأم أن تتفق عليه شهرا أو أقل أو أكثر وحينئذ اذا رفعت عليه حبس حتى يدفع اليها ذلك •

وحفظ لنا الثقة أن القاضي أبا علي الحسن بن سعيد بن قريش ، حبس رجلا على نفقة ولده ، فأمر الامام راشد بن سعيد باطلاقه ، ولعله لم يفرض له ولم يأمر من ينفق •

ومن غيره : قلت له : فاذا عجزت المرأة البينة على معرفتها عند الحاكم وشهد بها واحد ، واطمأن قلب الحاكم انها هي فلانة وطالبت لها في مال ولدها اذا كانت ترضع بربايته اذا كان أبوه ميتا هل يسع ذلك على الاطمئنان ؟

قال : لا يضيق عليه ذلك اذا رجا في ذلك مصلحة لها وللصبي ولم يرتب في الاطمئنان الى ذلك •

وعن المرأة اذا كان لها ولد من غير زوجها ، وطلب زوجها أن لا تكون عندها على سبيل المساكنة اذا ان للولد والد حي •
هل له ذلك ؟

قال : اذا لم يكن على زوجها مضرة وأوجب النظر من الحاكم أن يكون الولد عندها ، لم يكن للزوج امتناع عما يلزمه من الحكم •
وعن الصبي الذي يكون في حد الخيار بين أبيه وأمه ، قال : اذا تكلم وأفصح الكلام فحيث اختار كان •

وأما إذا غسل نفسه من الغائط أو بدنه من الطعاب : فذلك إذا
كرهت أمه أن يكون معها أو كره الأب أن يكون مع أمه إذا تزوجت برجل
منهم •

فقالوا : إذا كفى الولد نفسه لزوم إياه إذا كرهت أمه تربيته •

وكذلك إذا كان لأبيه السبيل على أمه إذا تزوجت رجلا متها •

قلت : فهل يفرض الحاكم في الكسوة على والده ليعينه على البرد
وقت الحاجة منه إليه •

قال الحاكم : إذا رأى ذلك في موضع الفريضة أصلح للصف وهو
محتاج إليه لا غناية له عنه •

كان ذلك عندي له إذا أبصر ذلك •

قلت فما يكون هذا الكم وما جنسه في الفريضة ؟

قال : يكون كسوة مثل الصبي في غنى والده وفقره وحاله التي
يكون فيها وقت الفريضة •

وعن رجل طلق زوجته وقد ولدت ثلاثة أولاد في بطن واحد
فطلبت الرباية منه كم يفرض لها ؟

قال : يفرض لها أجرة تربيتها لكل واحد على أبيه فريضة كما يراه
الحاكم عدلا من أجل الرباية لكل ذلك •

قلت : إذا أمر الحاكم الوالد أن يجري النفقة على ولده فادعى
أنه سلم إلى الوالدة شيئا من الفريضة لتجريها عليه ، فأنكرت
هي ذلك •

هل يلزمها اليمين بالقطع ؟

قال : اذا لم يستقمها عليه أو تؤمر هي بأجرائها عليه فانها ما تعلم أنه برىء من هذه الفريضة ولا من شيء منها: التي تدعى أنه سلمها اليها .

وعن رجل ضعف وامتنع هل يلزم والده مؤنته وقضاء دينه ومؤنة عياله وترويجه ان كان عزبا أم لا ؟

قال : ان كان والده غنيا يقدر على ما وصفت لزمه في أحكامه .

وان لم يقدر لم يلزمه اذا كان فقيرا ، والله الزقاق .

وليس على الآباء كهلاء في فرائض أولادهم اذا كانوا معسرين أو موسرين .

واذا فرض الحاكم لولد على والده كسوة أو نفقة والوالد في حال الفقر ، ثم ادعى الولد أو من يكفله أنه قد استحال الى الغنى ؟

انه على حال ما فرض عليه حتى يصح غير ذلك .

والحاكم مخير ان شاء نظر في حاله وان شاء دعا المدعى على ذلك بالبيينة .

قلت : فان ادعى المفروض عليه في حال ما يفرض عليه انه فقير وقال المفروض له انه غنى .

قال : يتوقف عن الحكم ويدعى كل واحد منهم بالبيينة .

واذا شك أمره لم يدخل في مشكل الحكم وأثبت عليه الفريضة من حين ما يطلب بها .

فان صح كان على ما صح وان صح فقره كان على ما صح من الغنى والفقر .

— ١١٣ —

باب

في

نفقة المطلقة

عن أبي عبد الله : وعن المطلقة التي تحيض اذا قالت لم أحض
بعد ثلاث حيض الى كم ينفق عايتها مطلقها ؟

أرأيت ان كان عليه أن ينفق عليها الى أن تيأس من الحيض من
كبر ، كيف تحلف وينفق عليها ؟

وكم يحلف من الأيام والشهور ، أتحلف كل شهر مرة أو أقل
أو أكثر ؟

قال : ليس لها جد وقولها مقبول مع يمينها في عدتها في الحيض
الى غير وقت محدود مع يمينها في كل انقضاء ثلاثة أشهر أنها
ما حاضت ثلاث حيض •

وحفظت عن أبي بكر أحمد بن محمد بن خالد ، أنه قال بعض القول
انها مصدقة ولا يمين عليها •

واذا أوجبت البينونة بفرقة يجب معها النفقة مادامت في العدة
كانت المطلقة في عدتها بمنزلة الزوجة التي لم تطلق •

فما وجب للزوجة فيه النفقة مما وصفت لك فلهذه مادامت في
العدة •

وما حرمت فيه النفقة وهي زوجة من حبس أو سجن أن تردده أو دين

(م ٨ — جامع الفضل بن الحواري ج ١)

أو نحو ذلك على ما وصفت لك حرمت مع بعد البينونة قال أبو محمد
مثل ذلك •

وإذا شهد شاهد أن على رجل أنه طلق امرأته ولم يدخل بها فمنع
الزوج من الدخول عليها حتى ينظر ما قالت البينة ، فسألت المرأة
فرض النفقة ؟

فلا نفقة لها ، لأن الشاهدين ان كانا صادقين فلا عدة عليها
ولا نفقة •

وان كانا كاذبين فلا نفقة لها لأن الزوج ممنوع منها قاله
أبو محمد •

ومن غيره : قال : نعم هو كما قال •

وأما ان كان قد دخل بها وادعت الطلاق واحدة أو اثنتين وشهدت
البينة ومنع من وطئها وهو مقر ؟

فلها النفقة بالعدة •

وان كانا كاذبين فهي زوجته ولا بد من النفقة •

وأما ان كان ذلك ثلاثا وقد دخل بها فعلى ما قالوه : للمطلقة
ثلاثا النفقة فعليه النفقة مادامت في أحكام العدة •

وان كانت حاملا فلا بد من النفقة فافهم ذلك على كل حال كانت
زوجة أو مطلقة •

— ١١٥ —

ولو أن امرأة دخل بها زوجها ثم مرضت مرضاً لا تقدر معه على
الجماع ؟

كانت لها النفقة وكذلك قال أبو محمد •

✽ مسألة :

وعن المرأة الحامل إذا طلبت النفقة وأنكر المطلق حملها ، ما علامة
حملها ؟

قال تنظرها امرأة عدل •

فإذا قالت : إنها تجد الحمل : أمر بالنفقة عليها •

فإن لم تضع حملها حتى تمضي لها سنتان مذ طلقها طلقت أن ترد
عليه ما أنفق عليها •

وإن لم تشهد المرأة أنها بمنزلة الحامل : كتب الحاكم ، كم وقت
طلاقها وأشهد على ذلك البينة •

فإن استبان حملها أمر بالنفقة عليها وكان على ما وصفت لك •

فإن تبين حملها فحتى تضع •

فإذا وضعت لسنتين أو أقل أو مذ طلقها : حكم لها بنفقة
مذ طلقها •

وإن وضعت بعد سنتين فلا نفقة لها ولا ياحقه الولد •

قلت : فإن جاءت به بعد أقل من سنتين وقالت : قد ولدت هذا
يقبل ذلك منها وتلزمه النفقة ؟

قال : نعم يقبل منها ويلحق نسبه وتكون لها النفقة •

وقال غيره : وقد قيل : اذا أنفق عليها بالحكم انها حامل فلا رد عليه لو لم تأت به الى سنتين •

وقال من قال : ان لم تأت به لسنتين ردت عليه جميع ما أنفق عليها •

وقيل : لا يقبل قولها الا أن يصح أنها ولدت ذلك الولد أو يصح ذلك بأقل من قوله القابلة •

✽ مسألة :

وعن ابن الصقر : واذا ادعت المطلقة أنها حامل وأنفق عليها الزوج ، فلما خلا سنتين ، قالت : ضرب الولد في بطنى •

فانه لا نفقة عليه بعد السنتين ولا يرجع عليها بما أنفق لأنه لا يدري لعله كما يقبل •

وقد قيل : المصالح لزوجته على شيء كان عليه الفراق : فلا نفقة عليه •

وعن أبي المؤثر قال : قد قيل : في المطلقة الحامل ان لها النفقة •

وقال قوم : لا نفقة لها •

وكذلك اختلف في المختلة :

فقال قوم : لها النفقة مادامت في العدة •

— ١١٧ —

وقال قوم : لا نفقة لها •

وكذلك المطلقة ثلاثا ، والمتلاعنة مختلف فيها •

واختلف في الحامل من معنى آخر :

فقال قوم : إنها السكنى مادامت في العدة •

وقيل : لا سكنى لها •

وان خرجت الحامل المطلقة ثلاثا أو واحدة من بلد زوجها
فلا نفقة لها •

وكذلك المطلقات فان رجعن الى منزل أزواجهن فلهن النفقة فيما
يستأنفن ولا يحسب لهن ما كن خارجات من بيته ومن بلده •

وقال قوم : في المطلقة اذا مات مطلقها وهي في العدة فان لها
السنة مادامت في العدة •

✽ مسألة :

وعن امرأة حبلى طلقها زوجها ثلاثا ثم توفى •

قال : لها النفقة من نصيبها من الميراث •

فان كانت أم واد فلها النفقة من نصيب ولدها •

وأما رجل طلق امرأة وهو فقير لا يقدر على شيء فلا نفقة لها
عليه •

فإن استغنى بعد ذلك فإنه لا يغرم لها نفقتها في عسرتة •

قال أبو المؤثر : أن رفعت عليه الى الحاكم فرض لها عليه النفقة وأجل فيها متى أيسر سلمها لأن الله قد فرضها عليه ثم عدل عليه فقال : للذي عليه الدين •

(وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) •

فنرى نفقتها بمنزلة الدين •

أن لم تطلب حتى تنقضى العدة فلا شيء لها •

وكذلك أن احتجت بالجهالة أنها لم تعلم أن لها نفقة فلا حجة لها •

وقيل : لا أدم لمن لزمه نفقة المطلقة •

وعن أبي عبد الله قال : لا يجب للمطلقة في نفقتها أدم كانت حاملا أو غير حامل •

قال غيره : قد قيل وجب له النفقة من وجب له الأدم من امرأة مطلقة أو ذى قرابة أو ولد أو مملوك •

— ١١٩ —

باب

في

نفقة الأمة المطلقة

ومما أحسب عن أبي معاوية ، سئل عن الحر يطلق زوجته وهي
أمة هل لها نفقة ؟

قال : نعم ، وإن طلقها اثنتين فلا نفقة لها •

قيل له : وإن كانت حاملا ؟

فليس عليه لها نفقة •

قيل له : فإن عتقت وهي في العدة ؟

فإن عليها لها النفقة •

قيل له : فإن استثنى سيدها ما في بطنها ؟

قال من قال من المسلمين : له ذلك •

وقال من قال : ليس له ذلك •

ومما يوجد عن أبي الحسن ، وسأله سائل عن الرجل يتزوج الصبية

فينفق عليها وهي معه أو لم تبين اليه ثم تبلغ فتعير •

هل يحسب له تلك النفقة ؟

فقال : إذا لم تجريها ثم غيرت بعد بلوغها حسب له ما أنفق •

وان جاز بها أو لم يجز بها غيرت أو لم تغير لأذنه لا نفقة لها عليه •

وقال من قال : يحسب عايتها • والا لم يحسب له النفقة •

ومن غيره : وقد قيل : يحسب عليها ان غيرت وان لم تغير لم يحسب عليها •

وقال من قال : ان أنفق عليها بحكم حاكم غيرت حسب عليها وان لم تغير لم يحسب عليها •

وان أنفق عليها بغير حكم حاكم لم يحسب عليها أتمت التزويج أو غيرت جاز بها أو لم يجز •

❖ مسألة :

وقيل : لا كسوة للمطلقة ولا آدم •

وقيل : لها الكسوة ولا آدم لها •

وقيل : لها السكنى ولا آدم لها ولا كسوة لها ولا نفقة لكل بائن من الزوج بطلاق ولا خلع ولا خيار ولا حرمة الا الحامل فلها النفقة على الزوج الذي حملت منه هكذا حفظت •

قال أبو المؤثر عن محمد بن محبوب : في رجل تطلب اليه زوجته نفقتها فيقول : انه طلقها مذ عام أول أو مذ وقت يعلم أنه عدتها قد انقضت أنه يصدق ولها أن تزوج •

قال أبو المؤثر : ولا نفقة عايتها •

وفي بعض الآثار انه لا يصدق وعليه النفقة •

واذا لم تطلب المرأة نفقة حتى خلا ما شاء الله لم يحكم بها فيما مضى الا الحامل فلها النفقة وبما يستقبل •

— ١٢١ —

باب

في

نفقة الوالدين ومن لم يكن له مال

قال : ومن جواب أبى عبد الله ، وعن صبي والده مملوك وله
أخوان من أبيه ، ولهم مال •

هل عليهم له نفقة ؟

فأقول : إذا كان حرا فلا يلزمهم نفقته ولا كسوته إذا لم يكن له
مال مادام والده حيا •

فإذا مات والده يرجع الميراث إليهم من مال أخيهم ولزمهم
نفقته وكسوته •

وأما مادام والدهم حيا فلو مات أخوهم هذا وله مال اشتروا
والدهم من هذا المال الذى خلفه أخوهم •

ان فضل منه بعد ثمنه الذى يبيع به شئ دفع إليه ولم يكن
للأخوة فيه ميراث فلذلك لم يلزمهم نفقته ولا كسوته حتى يموت
والدهم •

ومن غيره : الذى نحفظ فى هذا اختلافا :

قال من قال : يجبس الميراث على الوالدين والولد إذا كانوا
عبيدا •

وقال من قال : لا يحبس الميراث على أحد والميراث لورثته بعد-
والده من الأحرار لأنه قد ثبت لهم بحكم الكتاب • وحرّم الوالد ميراثه
بحكم السنة عن النبي — صلى الله عليه وسلم — اذ قال : لا يرث
الحر العبد ولا العبد الحر •

قال أبو علي : وعن الوالد والوالدة اذا طلبا نفقتهما الى أولادهما
وليس هما في حد زمانه الا أنهما فقيران لا يقدران على العمل
أو يقدران على العمل أو يؤخذ ولدهما اذا لم يكن لهما ولد وحقهما
وأحب عليهم •

ومن غيره : مما أحسب عن أبي علي : عن رجل هلك وترك ولدين
وليس لهما مال الا منزل يسكنانه •

هل لهما فريضة على ورثتهما ؟

قال : عليهم الفريضة اهما •

قلت : فان احتج الوارث ببيع المنزل هل يباع ؟

قال : ان كان في المنزل فضل على سكنهما بيع وأنفق عليهما •

فاذا نفذ ثمنه كان عليهما نفقتهما •

وعن عبد هلك وترك ولدا وله امرأة وان امرأة العبد طلبت الفريضة
ولدها الى جدته والدة أبيه ؟

قال : ان كانت أم الولد حرة فالنفقة عليهما •

— ١٢٣ —

وان كانت مماوكة فالنفقة على الجدة •

ومن غيره : وقد قيل : لا نفقة على الجدة مادامت الوالدة حية
لأنه لو ماتت كانت الوالدة تشتري من ماله وترث ما بقى من المال •

ويوقف المال على الوالدة اذا كانت أمه فكذا لا نفقة على
الجدة •

ومن غيره ، وعن رجل جاء من أرض الهند فحضره الموت
فأشهد قوما على غلامين له كانا في السفينة أن أحدهما ابنه والآخر
غلامه مملوك فاختلف على الشهود ابنه والمملوك •

قال : ينفق عليهما من ماله حتى يبلغا •

فاذا بلغا حبس عليهما المال وأخبرا الخبر فيكونان يصطلحان
على الحال بينهما •

وقال غيره ، وذلك أن الحرية تقع عليهما بالشبهة ما داما
صبيين •

فاذا مات المقر كان للصبى في ماله والآخر فيما لسيده ولا محالة
الى أن يبلغا •

فاذا بلغا كان بينهما الخصومة في الميراث ولا يحكم لأحدهما
بشيء بعينه •

وكذلك لا يحكم لأحدهما بشيء عن الانفاق منهما أو منه لأحدهما
ان ولد •

• وان مات أحدهما لم يحكم للآخر بشيء من الميراث •

وكل من كبر أو زمن أو مرض أو صار في حد العجز عن نفسه
وليس له مال يكفيه لنفقته وكسوته ، فكسوته ونفقته على بنيه على قدر
ميراثهم أن كان لهم مال •

• وان لم يكن لهم مال ففى ذاك اختلاف :

قال أبو الحواري : نفقته لهم لازمة لهم •

• وكذلك الوالدة يعطونها مما يأكلون ويكسونها مما يلبسون •

• وان ام يكن لهم مال فلا يكلفوهم الا طاقتهم •

وفيمما أحسب عن أبى عبد الله : وفى رجل فى حجره يتيم
وليس هو بوصى فهو منه ذو رحم أو أجنبى ولليتيم مال يسير لا يكفيه
عليه فجعل الرجل يبيع من مال اليتيم ويزعم أنه يبيع فى نفقة اليتيم
وكسوته بمناداة ولا مناداة فباعه بلا رأى الحاكم ، فلما أدرك : طلب
اليتيم ماله ، هل يدرك شيئاً ؟

قال : بيعه غير جائز ويرجع اليتيم فى ماله وليس عليه أن يرد شيئاً
على من أنفق عليه بغير رأى الحاكم •

قلت : ما تقول فى نفقة اليتيم وكسوته ، أذهب ليس يلزمه فى
ماله شيء •

قال : نعم •

وعن يتيم لا مال له ففرض الحاكم على وارثه له فريضة فكان

— ١٢٥ —

الوارث ينفق عايه فريضته ، فلما بلغ اليتيم : طلب الوارث الى اليتيم
ما كان عليه •

قال أبو عبد الله : ليس له ذلك لان ذلك كان حقا لزمه له الا ان
يكون لليتيم مال لم يعلم به الوارث في الوقت الذي كان يؤدي اليه
فريضته ، فله ان يأخذه اذا •

وقال في قول الله تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ
الأنثيين) في المحيا والممات •

قلت : ففي الكسوة والنفقة ؟

قال : يجوز أن يفضل بعضهم على بعض لأنه ربما يحتاج الجارية
الى أكثر مما يحتاج الغلام من الكسوة •

ويجوز له أن يفضل بعضهم على بعض لانه ربما يحتاج الجارية ،
يؤثر الذي فضله على اخوته •

وقال أنس بن مالك عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
« نعم الولد البنات ، نعم الولد البنات ، من ربي منهن واحدة : دخل
الجنة ومن ربي منهن اثنتين : كان معي في الجنة — وضم بين أصابعه
الوسطى والمسبحة — ومن ربي منهن ثلاثا لم يكن عليه جهاد ولا
صدقة » •

✽ مسألة :

وسألته عن امرأة لها ثلاثة بنين فتصدقت على واحد بمالها دون
الآخرين ثم انها كبرت بعد ذلك ورجعت الى أرذل العمر وكانت تطلب

الى اولادها أن يعولوها فقال لها الاخوان اللذان لم يعطيا شيئاً عليك بابنك الذى أعطيته ؟

قال : يلزمهم جميعا وبئس ما صنعت اذا أعطت ولدها وجاست فقيرة •

واذا ألزم الذى أعطته مالها النفقة كان عدلا •

والوالدان اذا لم يكن لهما مال فعلى اولادها نفقتهم وكسوتهم وان كانا صحيحين اذا كان لأولادها مال •

فان لم يكن لأولادهم مال : استرزقا الله لانفسهما الا ان يكونا فى حد لا يقدران على المكسبة من الضعف •

ولئن كان أولادهم يقدران على ذلك بنفقتهم فعليهما القيام بأمرها •

والاولاد الذكور اذا كانوا مرضى أو مجذومين لا يقدرّون على مكسبتهم فان نفقتهم وكسوتهم عليه •

والنفقة لكل واحد من حب ومدة من تمر •

والكسوة لكل واحد ثوبان لكل سنة والله أعلم •

قال أبو الحواري : ينفق عليهم ويكسوهم ان كان له مال •

وان لم يكن له مال أطعمهم وكساهم مما يجد •

ومن كتاب أبى قحطان : عن رجل كانت عليه فريضة لاخته ان يلزمه

عوله ثم ورث ذلك الذى كانت له الفريضة مالا فطلب اليه من كان يعوله أن يأخذ مما ورث بقدر ما أنفق عليه •

هل له ذلك ؟

قال : ليس له ذلك •

قلت : لو أعتق رجل عبدا له صبيا ثم ورث ذلك الصبى مالا فطلب الذى أعتقه أن يأخذ من ماله بقدر ما أنفق عليه ؟

قال : ليس له ذلك •

قلت : فهل يبرأ من نفقته فيما يستأنف ما لم يبلغ وقد صار له مال ؟

قال : نعم يبرأ من نفقته فيما يستأنف بعد اكتساب الميراث •
انقضى •

وسألت عن شيخ كبير قليل الموجود وله بنات لا مال لهن طلب والدهن أن يعملن وينفقن عليه ، ويكسبنه ويتخذون له منزلا يسكن فيه •

أ يكون ذلك عليهن ؟

فاذا كان ضعيف البدن لا يقدر على العمل فلا بد لهن من نفقته وكسوته اذا كن بالغات •

وأما المنزل فان أنفقن على أن يسكن مع كل واحدة منهن بقدر حصتها ورضى بذلك منهن فذلك اليه •

وان لم يرض بذلك فليأخذن له منزلا يسكن فيه •

وكذلك ان كانت والدتهن عجوزاً لا مال لها ولا يقدر على العمل •

ومن غيره وانما يازم الولي نفقة وارثه الذي يرثه غير أولاده الصغار وزوجته الفريضة اذا كان له من المال ما يكفيه ثمرته لعوله وعول أولاده وزوجته من الثمرة دون الاصل •

وليس عليه أن يبيع أصل ماله الا في نفقة لأولاده الصغار وزوجته •

أما سائر أوليائه فلا يفرض عليه الا من غنى من ثمة مال أو من صناعة بيده يكون غنيا مفضلاً عن مؤنته ومؤنة عياله •

وأما الوالدان فقيل فيهما خاصة اذا كان ولدهما بمنزلة من لا يفرض عليه فريضة لغير زوجته وأولاده الصغار ، كان والداه ضعيفين لا مال لهما ويقدران على المكسبة •

قال من قال : انهما يؤمران أن يأخذ من مكسبهما كل واحد يحتال لنفسه بما يقدر عليه الا أن يكون الولد بمنزله من يفرض عليه ويكونان بمنزلة من يفرض له من نزول عاهة وزمانه فانه يفرض لهما على هذا الوجه •

وان كانا بحد زمانة أو عاهة وهو بمنزلة من لا يفرض عليه فريضة فانه يؤخذ أن يكونا معه والداه : يطعمهما مما يأكل ويكسوهما مما يلبس ويكتسى بطاقته ، ولا يفرض عليه فريضة •

وقال من قال : اذا كانا ضعيفين لا مال لهما ، لم يطبقا مكسبة •

فان كان غنيا : فرض عليه لهما فريضة •

وان كان ليس بغنى أخذ أن يكونا معه يطعمهما مما يأكل ويكسوهما

مما يكتسى اذا رضيا بذلك ولا يفرض عليه على كل حال لوالد ولا غيره من
أرحام الا لزوجته الا أن يكون غنيا •

وقيل : اذا كان الولي بحد من لا يفرض عليه فريضة وكان وليه
بحد من يفرض له فطلب أن يفرض له عليه الى ميسوره لم يكن له ذلك
عليه •

ولا يفرض عليه فريضة الا في حد الغنى •

واختلف في الموالد اذا لم يكن غنيا يقدر على نفقة ولده من أصل
مال أو يسار في يده :

فقال من قال : يفرض عليه لولده فريضة ويكون غريما من الغرماء
اذا رضى بذلك والدته •

وقال من قال : تجبر الوالدة ان شاءت أعطته ولدها وان شاءت
فرضت عليه فريضة لولده وكان في يدها والفريضة عليه الى ميسوره •

وقال من قال : للموالدة الخيار ان شاءت أعطته ولده وان شاءت
أخذته معها •

وقيل : للموالد أن يسلم اليها ما يقدر عليه •

وان كان للموالد مال أو في يده يسار فانه يفرض لولده الفريضة
ويؤخذ ببيع اصل ماله في قضاء الفريضة ، وكذلك يؤدي •

وقيل : في رجل أو امرأة زمنة أو بها عاهة من العاهات التي تستحق
من كانت به أو كان فقيرا الفريضة على وارثه •

(م ٩ — جامع الفضل بن الحواري ج ١)

— ١٣٠ —

أنه اذا طالب أن يفرض له الحاكم على وليه الفريضة انه لا يفرض له فريضة الا من بعد أن يصبح فقره مع الحاكم ومع العامة .

فإذا صح فقره وطلب الى الحاكم أن يفرض له فريضة أو ادعى أن وليه غنى ممن تجب عليه الفريضة ، وقال وليه انه لا غنى له ، كان القول قول الولي حتى يصح غناه ومنزلته التي تجب عليه عول هذا الذى يطلب اليه أن يفرض له عليه .

ولا يفرض الحاكم على الولي حتى يصح معه غناه وانما يلزم الولي النفقة لو ارثه الذى يرثه غير أولاده الصغار وزوجته الفريضة اذا كان له من المال ما تكفيه ثمرته لعوله وعول أولاده وزوجته من الثمرة دون الأصل .

باب

في

صدقات النساء من النخل وغيرها ونحو ذلك

ومما يوجد أنه مفروض على أبي عبد الله ، وعن رجل تزوج امرأة على وصفا ولم يسموا جنسها •

قال : ينظر في كل جنس ثم يقوم أثمانها ثم يضرب أثمانهم بعضها في بعض ثم يعطيها الوسط من ذلك •

قال أبو عبد الله : هو الأغلب من خدم أهل البلد •

وإذا تزوج رجل امرأة على مائة نخلة وألف ولم يسم الالف ما هو فقالت المرأة : ألف دينار وقال الرجل : ألف درهم والمرأة مع أهلها •

وقد قال من قال : القول قولها ما دامت مع أهلها •

فإن شاء أن يطاق يعطيها نصف ما يقول هو •

وإن شاء أن يدخل بها يعطيها ما تقول هي •

وقال آخرون : القول قوله هو وعليها هي البينة بما ادعت من الفضل على الصداق •

وعن رجل زوج ابنته فأقر الأب والزوج بالتزويج ولم تثبت البينة كم الصداق ، وقال الأب الصداق كذا وكذا وقال الزوج دون ذلك فهي معناه كالأول •

وحفظت عن أبي الحواري — رحمه الله — في رجل قال لامرأة انه يتزوجها بلا صداق عليه لها فأجابته الى ذلك فزوجه الولي بصداق •

فقال أبو الحواري : لها ما فرض الولي •

وقد وجدت في بعض الآثار ، قال بعض : اذا رضيت أن يأخذها بلا حق فزوجها وليه لعله وليها بصداق أو زوجها ولم يفرض لها شيئاً أن لها أربعة دراهم •

✽ مسألة :

وعن رجل أراد أن يتزوج امرأة فقالوا له : على شرط أن يسكنها في بلدها حيث شئت سكنت منه فقيل لهم بذلك ثم أن المرأة أرادت أن تسكن من القرية في موضع يصلح له •

والذي حفظنا أنهم اذا شرطوا عليه عند النكاح سكنها في بلد ثبت عليه ذلك وليس معي لها حفظ اذا قالت حيث شئت من البلد •

وأقول : ان شرط عليه سكنا في بلد معروف يثبت ذلك •

وأما حيث شئت فالله أعلم • ما أرى هذا يثبت •

ان أسكنها في البلد الذي شرط عليه سكنها فيه الا أن يرى المسلمون ذلك مضرباً له أن يضارها والله أعلم •

قال أبو معاوية : فيما رفع عن علي بن أبي طالب ، أن رجلاً ملك امرأة ثم زنا قبل أن يدخل بها ففُضِيَ فيها على بأربع قضيات أولها :

— ١٣٣ —

أنه يفرق بينهما وأقام عليه الحد حد الزانى •

ثم قال الرجل : ردوا على مالى •

فقال على : ردوا عليه ماله •

فكره الرجل أن يأخذ متاعا •

فقال على : ليس لك الا ذلك لأنك آذيت لهم والوجه بذلك
عندنا انما قضى لها بنصف الصداق ثم أمره أن لا يتزوج الا المحدودة •

ومن غيره : وصل الى كتابك وسرني سلامتك وذكرت فى أمر
هذه المرأة وزوجها اذا تزوج عليها وصداقها ووكيلها ونفقتها وكسوتها •

فاما الصداق فدين عليه يؤخذ به ادخل وزوجها ووكيلها فهما الداعيان
للمعدل حتى يأخذ حقها برأيه •

وعن رجل قضى لأمراته عشرين نخلة من مال ولده فخادما قهـدر الله
ثم قال الولد انما قضاه من مالى ومعك زيادة فى العدد فى قرائن النخل
فقالت المرأة : أنا تركت فى نخلى القرائن ، وقال : هو فضلة على حقك •

فالقول قول من فى يده الحال وعلى الابن البينة أنه قضاه يؤمئذ
أكثر من حقها ويأخذ الفضل فى ذلك •

وقيل : ان الولد يعطيه الوالد اذا قضى مال ابنته فى مرضها
فماتت ، انه يجوز قضاه •

وقال قوم : لا يجوز فى مرضها •

— ١٣٤ —

وقلت : ان كان له مال في فلجين ولها عليه صداق نخل •

هل يجوز للوكيل أن يقضيها من فلج واحد من الارض والنخل حتى تستوفى أم لا يجوز ؟

قال : اذا كان له نخل فليقتضها برأى العدول من نخلة حيثما كانت من الافلاج والقرى حتى تستوفى •

فان لم يكن له نخل بقدر حقها قضيت من الارض بالقيمة حتى تستوفى •

وعن رجل تزوج امرأة على أن يوفيهما جميع حقها والمرأة لا تظهر ولا تعرف •

أيسلم الزوج ذلك الى المولى أم كيف يتخلص ؟

فان كان إماما أو كان وليا غير ثقة وهو الذى سلمه فسلم ذلك اليه برىء ان شاء الله الا أن يكون يرسله بذلك اليها فهو بحق الامانة ولا يبرأ حتى يعلم أنه قد سلمه اليها •

وعن أبى الحسن : أن الصدقات كلها من النخل والغنم ولو لم تكن حاضرة •

فان الصلح يجوز فيها للزوج ورثة الزوج وورثة المرأة والزوج وورثة المرأة •

قلت له : كيف تقضى الصدقات من النخل ؟

— ١٣٥ —

قال : الذى عرفنا أنه ان كان فى نخل الرجل ما يقضى برأسه
من ثلاثة مواضع •

وقال من قال : من أربعة مواضع قضت المرأة من النخل برعوسها •

فاذا لم يكن كذلك نظر فى ذلك فأخرج الكريمة والساقطة والعوانة •

وما لا يجوز فى القضاء بما لا يراه العدول ، قضى ثم تجعل نخلة
جيدة ، ونخلة وسطية ، ونخلة دون ذلك فتكون على ثلاث نخلات •

ولا تقضى الكريمة عن رأسها ولا الدونة عن رأسها •

فاذا لم يكن كذلك نظر العدول الى نخلة يرون أنها قاضية ثم
يقضون عليها فيجعلون مكان النخلتين والثلاث والأربع •

ولا يجاوزون بالنخلة أكثر من أربع نخلات •

ويجعلون النخلتين مكان النخلة ونخلة ونصف •

ونخلة وربع مكان النخلة •

وعلى نحو هذا عرفت منه على معنى قوله •

ومن غيره : وعن رجل حضرته الوفاة فقال لامرأته : هل تتركين لى
نصف صدائق وأعطيك نصفه ؟

فقال : نعم •

فقضاها بنصف الصداق وأبرأتها من النصف الباقى ، ثم توفى فرجعت
فى ذلك وقالت : طلب الى هل فيه شيء ؟

— ١٣٦ —

فليس لها الا ما اقتضت وهو برأها •

وعن رجل أقر في مرضه أنه تزوج فلانة ودخل بها ولم يعلم الا
بأقراره •

فانها امرأته وأقر لها : بصداق معلوم فرأى لها مثل صدقات
مثلها من نسائها الا أن يكون الذي أقر لها به أقل من ذلك ولا ميراث
لها •

وان لم يكن دخل بها فلها النصف من ذلك •

ومن غيره : وعن رجل تزوج امرأة ولها عليه صداق ولم يسم
لها في موضع وله مال في قرى متفرقة •

قال : يعطى من القرية التي فيها تزوج ان كان له بها مال وفئى والا
من القرية التي يسكن يتم لها ما نقص من القرية التي تزوج فيها •

قلت : فانه لا مال له وأراد أن يشتري لها نخلا •

قال : يشتري من قريته •

قلت : فان أصاب من غير قريته أرضا بيعا من قريته ؟

قال : يعطيها من قريته أو من قريتها •

وسألت عن رجل شرط لامرأته صداقها في موضع ثم انه باع ذلك
الموضع أو قضاه امرأة أخرى وهي محاضرة •

قال : حفظ عن أبي على موسى بن على ، أنه لم يكن يرى ذلك عليها
جائزا ولو كانت محاضرة حتى يعلم أنها قد اتمت ذلك •

— ١٣٧ —

وقال غيره : يجوز ذلك عليها •

ومن غيره : وعن رجل تزوج امرأة بدرهم أو بدرهين أو ثلاثة ؟

قال : هم على ما تراضوا عليه •

ومن غيره : وكل فرقة وصفت لك في هذا الباب وهي فرقة بغير طلاق ولا يلزم الزوج من المهر شيء ان كان دخل بها أو لم يدخل بها اذا نسي الزوجين •

واذا أسلم الزوج وامرأته من غير أن يسبيا أو أحدهما وخرج الى دار الاسلام ثم أسلم الآخر والمرأة على الزوج مهر ؟

انها تأخذه به ان كان دخل بها وكان الزوج هو الذي أسلم أول مره فلا مهر عايه لان الفرقة جاءت من قبل المرأة التي أبت الاسلام •

واذا كانت المرأة هي التي أسلمت أول مرة فعلى الزوج نصف المهر •

ومن غيره : مما يوجد عن أبي عبد الله : وعن رجل خطب الى قوم ابنتهم •

فقالوا : مالك تعجز عن صداق ابنتنا •

فقال أمه : لعله أمه ابنته زوجوا ابني فان نقص من ماله صداق ابنتكم فهو على — فزوجوه •

ثم ان الغلام باع نصف ماله ثم استحققت المرأة نصف صداقها وعجز ماله •

— ١٣٨ —

فقال : انما على الام تمام ما عجز عنه ماله يوم التزويج الا أن يكون وقعت على المال آفة لم يكن هو آفته •

قلت : فهل للمرأة أن توقف على زوجها ماله أم لا حتى تستحق أخذ صداقتها تأخذه لأنها تقول : أخاف ان لا أدرك فيها ؟

قال : لا ، ولكن تحجر عليه •

وسألته عن رجل وقع بينه وبين زوجته حرمة فوطئها من بعد العلم بذلك فأقام عليها ثم أراد التوبة ؟

قال : يعطيها صداقين ، صداقها الاول ، وصداقها الثانى : لوطنه بعد الحرمة •

قلت : فان وقعت الحرمة ولم يعلم بها حتى وطئ •

قال : ليس عليه اذا •

مسألة :

وسألته عن رجل تزوج امرأة برأى ابن أخ لها ورضيت بالمالك ثم ان أخا لها آخر أملكها برجل آخر فرضيت به ودخل بها •

قال : وما قولهم •

قلت : قد جبرأها على ذلك فرضيت بهما ودخلا بها •

فقال : لا أرى لها على الاول صداقا ولا على الآخر •

قلت : فهل عليها حد ؟

— ١٣٩ —

قال : لا .

قلت : فان كانا جهلا وحسبا أنه جائز .

قال : لا عذر لهما في ذلك وليس لها على الاول صداق ولا على الآخر .

قلت : فرجل ملك امرأة فكرهته ودخل بها مغتصبا .

فقال : عليه صداقتها .

قلت : فالحد عليه أم لا ؟

قال : بلى ، أرى عليه الحد .

ثم قال : أنا شك في الحد لانه ان قال انى ظننت أن عقد الملك يوجب عليها النكاح لم أر عليه الحد .

ومن غيره : وسئل عن رجل تزوج على عاجل وأجل .

قال : كان أبو عبيدة يقول : الأجل أجل ختن يتزوج عليها أو يتسرى أو تحتاج الى خادم أو يموت والا فهو أجل حتى يموت .

وقال أبو عبد الله : أصحابنا يقوون : ليس عليه تعجيل صداقتها اذا تسرى عليها .

ومن غيره : قال : وقد قيل : اذا دخل بها ولم يكن سمي الأجل ما هو ولا حد له حدا .

فاذا دخل بها كان عليه تعجيل الأجل .

وقال من قال : ليس لها أن تأخذ من أجلها الا إلى حد هذه الآجال
ولو احتاجت الى خادم لو غير ذلك الآجال المؤجلة •

ومن غيره ، حفظ مجمد بن هاشم ، عن منير أنه ملك امرأة على
شيء منهم لم يسم عاجلا ولا آجلا •

قال : يؤخذ عاجلا •

واعلم بذلك هاشما فلم يعلم أنه نقض ذلك •

وأعلم بذلك مسعدة فلم يعلم أنه نقض ذلك •

ومن غيره ، وقال من قال : لها سنة البلد في الصدقات ان كان
عاجلا فعاجل •

وان كان آجلا فآجل •

وان كان الشيء منه آجلا والباقي عاجلا كان كذلك ، ولعل هذا
القول عن أبي علي رحمه الله •

ومن جواب أبي عبد الله وأبي زياد ، وأبي المنذر وأبي العباس الى
محمد بن علي •

وفي ولي امرأة أشهد أني قد تزوجت فلان بن فلان بفلانة على ثلاثة
دراهم وهدم عنه صداق النخل على ان لا يدخل عليه في مالها وأمانة أن
لا يدخل عليه في مالها ، وهذا الشرط عند عقد النكاح ، فلما هلكت المرأة
طلب الزوج ميراثه منها فاحتج الوارث انها هدمت عنك الصداق لثلا

تدخل علينا في مالها بميراث وان كنت تريد الميراث وتطلبه فأعطنا صداقنا
• وخذ ميراثك •

واحتج الزوج : أنى قد قلت لكم انى لا أدخل عليكم في مالها فذلك
شرط مجهول وقد تزوجتها على ثلاث مائة درهم وهو حقها على •

وأحضر الزوج أيضا شاهدين شهدا أن فلانة بنت فلان أشهدت
أن ليس لها على زوجها فلان الا مائة وعشرون درهما من صداقها
الذى لها عليه ، وليس لها عليه حق الا هذه الدراهم من صداقها الذى
عليه •

وقالت المرأة : لم يبق لها على زوجها من صداقها الذى عليه الا مائة
وعشرون درهما •

فذلك صحة منها ، فان فرائض الله لا تنقضها الشروط •

فاذا طلب ورثة الهالك أو زوجها نقض هذا الشرط فذلك لهم ويرجع
الزوج فيأخذ ميراثه من مال زوجته ويأخذ ورثتها منه صداقها من النخل
كأوسط صداقاتها التى تزوجت عليه •

وأما شهادة شاهدى الزوج باقرار زوجته أن ليس عليه من
صداقها الا عشرون ومائة فذلك لا يبرئه من صداق النخل التى تستحق
عليه ينقض الشرط الا أن يكون قد نقض في حياتها وعلمت ما يلزمه لها من
المصداق من النخل وأشهدت أنه لم يبق لها عليه وليس لها عليه من المصداق
الا عشرون ومائة درهم •

فعند ذلك يثبت اقرارها ان شاء الله •

ومنه قيل : ونقض أبو مروان رحمه الله حكما حكمه وإلى هجرة ، وهو سليمان بن شمالان ، في رجل تزوج بجارية فشهدت أمها أنها أرضعت أختها بلبن ابنتها فرأى وإلى هجران أن زواج الجارية حرام ولا صداق لها حتى شهدت أمها •

فقال أبو مروان : بل لها صداقها إن كان قد دخل بها فلها صداقها كاملا •

وإن أنكر ذلك فأنقضت المرأة شاهدين أنه أغلق لها بابا أو أرخى عليها سترا فلها صداقها •

وإن أنكر ولم تقم بينة ولم يكن دخل بها فلا صداق لها إذا كانت أمها عدل •

ورأى أن شهادة الأم لابنتها بالرضاع جائزة •

وقال : إنما لا تجوز شهادة الأب لو شهد لولده وأما الأم فشهادتها جائزة •

قال أبو عبد الله : في رجل تزوج امرأة فجاءت امرأتان فقالتا : أنا نشهد أن فلانة قالت قد أرضعت فلانا وفلاناً تعنى الرجل وأنا امراته •

فقال : لا يفرق بينهما حتى يشهدا عليهما شاهدا عدل أو رجل وأمرأتان وتكون أيضا هي عدل •

قلت : فإن شهد رجل وأمرأتان أنهما قد أرضعتهما والشهود عدول والمرأة التي أشهدتها مسلمة ؟

— ١٤٣ —

قال : يفرق بينهما اذا جاهدنا على ما ذكرت •

وعن امرأة قالت : قد أرضعت غلانا وغلانة •

قال أبو عبد الله : انه لا يفرق بينهما حتى تكون عدل حرة •

قال الوضاح بن عقبة عن موسى : أن شهادة الولي على الرضا بالنكاح جائزة •

عن هاشم : في رجل له خمس بنات فزوج واحدة منهن رجلا وسماها ونسى الشهود اسمها ، ثم توفي الرجل •

قال يأخذ الميراث بينهن اذا قتلت كل واحدة منهن انها هي •

وان لم يكن سمي عند التزويج الا لأحد بناتي فذلك ليس بتزويج •

باب
في
صدقات النساء من النخل وغيرها وكيف القضاء
من ذلك

من كتاب محمد بن جعفر :

وأعلم أنه قد ثبت في صدقات النساء ما لم يثبت في غير ذلك من
الشراء والعطايا لان المرأة قد نكحت على ذلك *

فان تزوجها على مائة نخلة مبهمة : فلها مائة نخلة وسطية برأى
العدول *

وان تزوجها على مائة نخلة خيار : فلها مائة نخلة خيار من خيار نخل
البلد الذي تقضى منه *

وان تزوجها على مائة نخلة خيار من ماله فهي مثل الاولى وينظر
العدول لها نخلة خيار ثم تقضى مثلها من ماله *

وان تزوجها على مائة نخلة خيار ماله فلها مائة نخلة خيار ماله
لا يعدو ذلك *

وقيل : واذا كان بين كل نختين مما يقضى في الصدقات ستة عشر
ذراعا ، فذلك للمقضى أو ما زاد على ستة عشر ذراعا فهو للقاضي *

قال أبو الحواري عن أبي المؤثر : أن المرأة تقضى صاقتها من
ثلاثة مواضع :

من الخيار الثالث ومن الوسط الثالث ومن الوكس الثالث •

فان كان فى موضع نخل قاضيته برعوسها تعد عدا قضيت نخل
ذلك الموضع حتى تستوفى ولم يفرق عايتها القضاء •

وان كان موضعا ليس فيه ما يعد برعوسه قضيت من كل موضع
ثلثا بالقيمة من الخيار ومن الوسط والوكس هكذا حفظنا •

وكذلك ان تزوجها على غلام أو جارية ؟

فان كان من عمان فان خدمهم الزنج ولها زنجية أو غلام زنجى
وسط برأى العدول من أهل المعرفة بثمن الرقيق •

وان تزوجها على غلام فارسى أو أبيض فلها غلام من الهند
أو السند أو غيرهم من الأجناس البيض •

وأن تزوجها على جارية لا تموت فانه ما فى الدنيا جارية لا تموت
الا أنه أن تزوجها على جارية كلما كانت من عندها جارية فعليه لها
جارية مكانها فانه لمجهول ولا يحرمها ما شرط لها لان شروطها هذه
مجهولة وقد أثبتتها المسلمون •

فان تزوجها على شىء من الدواب والعييد أو شىء محدود من
الفروض فلها شرطها وتعطى الوسط من ذلك •

وقال أبو الحارثى : اذا تزوجها على غلام ولم يسم كم طرله •

فقال عن قال : ربع خماسى وربع سداسى وربع أمرد وربع ملتقى •
(م ١٠ — جامع الفضل بن الحوارى ج ١)

وقال من قال : ثلث سداسى وثلث أمرد وثلث ملتقى هكذا قال
أبو المؤثر •

✽ مسألة :

وان تزوجها على نخل فليس لها من النخل عزمة فانية ولا جائحة
ولا فسلة ولا مأكولة له تنالها الدواب والأيدي من الأرض •

وان كان شرطها عند النكاح ان هذه النخل تعطاها من البلد ان هي
لها من ذلك البلد •

وان يكن لها شرط فان صداقها من بلدها الذى تزوجها منه هذا
الرجل •

فان كان زوجها ميتا وأراد الورثة أن يعطوها من غير ماله بلا رأيها ،
فليس لهم ذلك ولها صداقها من مال زوجها •

ومن غيره قال : وقد قيل ذلك لهم وليس عليهم الا أن يعطوها
حقها ولهم أن يقدوا مالههم بغيره من المال من البلد ومن غيره •

وعلى القول الأول على ما يوجد أنه يبدأ بالنخل فتتضيها حتى بفرع
نخلة من بلدها وغير بلدها ان طلبت النخل ثم أرضه ودوره ودوابه بالقيمة
حتى تستوفى •

قال غيره : انه يبدأ بالنخل ثم الفسل ثم الأرض •

والأصول غير الماء ، أى ثم تستوفى ثم بعد ذلك العروض ما كانت
اذا لم يبق من الأصل على نحو ما حفظ عنه فى ذلك •

وان كان الزوج حيا فعليه أن يقضيها نخلا برأى العدول. حقها الذي عليه أن شاء من ماله وان شاء من مال غيره اذا ملك ذلك وصار له •

واذا حضر القاضى قام بذلك العدول من أهل الفضل والمعرفة قضيها نخلا وسطا من أى نخلة كانت من أنواع النخل اذا كانت مما له الثمن •

ونظرنا فى الصدقات أى بعد للمرأة لحقها من مال زوجها وما قالوا به بعد لها بالقيمة •

فينبغى أن تكون القيمة فى كل موضع تستوى الثمن فليس أن النخل استوت ولكن استوى الموضع فى تقاسيه فعلانا ومرخصه فينظر من كل موضع نخلة وسطا يرى أنها قاضية وينظرون ثمنها فى موضعها ثم يعدون النخل من ذلك الموضع •

وكل نخلة كانت مثل تلك النخلة الوسط فهي عن رأسها •

وكل نخلة زادت على ذلك أو نقصت حسبوها بقيمتها •

ومثل ذلك لو أن امرأة كان لها على زوجها عشرون نخلة وله عشرون نخلة اذا وقف عليها العدول رأوها مستوية وسطا قاضية برعوسها وكلها فى مواضع يجوز منها القضاء قضيها إياها ثم نظروا فإذا كل عشر منها فى موضع من القرية فعشر فى موضع نفيس يزيد فى ثمنه الطالب أو من نوع يرعى الناس فيه ويزيدون فى ثمنه •

فإذا كان النوع الآخر أكرم منه كان ثمن هذه العشر ألف درهم ونظروا العشر الأواخر وهى عند العدول أفضل وأجود فى القيمة

الا أنها ليس يتنافس فيها كما يتنافس في الأخرى فنظروا في ثمنها فاذا
هى تساوى مائتى درهم •

فهل ينبغى لهم في العشر التى بلغت ألف درهم في المنافسة بعد
أن رأوها قاضية برعوسها أن يرجعوا أن يحملوا ما طلع من ذلك على
الطالب الذى يقضى من الصداق أو هذه التى تساوى مائتى درهم •

وهل يبيع لهم من بعد أن رأوها قاضية برعوسها أن يرجعوا ،
بضاعفوا عليها ؟

فهذا مما يدل على أنه يقصد بالقضاء الى النخل الوسط ليس
بالثمن •

❖ مسألة :

والمرأة ومن له الصداق ليس لهم قيمة ولا دراهم الا أن العدول
احتاجوا الى ذلك لأن النخل والأرض تختلف عليهم في الدون منها
والغال وزيادة بعض النخل على بعض ولا يجدون الوسط جميعا
فيرجعون الى القيمة وعرفوا قيمة النخلة الوسط التى عزموا أن يكون
القضاء عليها ثم أخذوا قيمة الصداق على تلك الدراهم •

وان نظروا قيمة العليا من النخل وقيمة السفلى وقيمة الوسطى
ثم أجمعوا أثمانهن جميعا ثم أخرجوا ثلثه وهو معنا وجه وقد أخذوا
قيمة الوسط •

وقيل : عن محمد بن محبوب رحمه الله أنه قال : انما ينبغى أن
يقضى العدول الصداقات بالقيمة يقومون يأخذون النخل بالاجتهاد منهم

في موافقة العدل اذا كانت النخل لها ثمن غبال قوموا على قدر صحة النخل وغلاها في القرية •

واذا كانت النخل مطقة متضعفة الثمن حطوا من قيمتها ما يرون ولا ينبغي أن تكون قيمتهم واحدة في الرخص ولا في الغلاء •

وكذلك في الأرض اذا قضوها على نخل نظروا في القيمة على قدر رخص الأرض وغلاؤها لهم ذلك •

وقد وافقنا بعض هذا غير أن النخلة الوسط التي يكون عليها قيمة الصداق انما تقوم على أنها صحيحة •

وأما المال الذي يقضى منه فانما يقضى بقيمته في ذلك اليوم كان صحيحا أو مريضا أو غاليا أو رخيصا •

وان كان لهذه المرأة على زوجها نخل الخيار فانها تنتظر خير نخلة في بلدها ثم يقضى مثلها من ماله •

وان كان لها نخل خيار فلها وسط الخيار لأن الخيار يتفاضل والوسط من ذاك أعدل وهو أن ينظر خير نخلة من بلدها ثم تنتظر نخلة ثانية خيارا بقول العدول انها خيار وما كان دونها فهو خارج من الخيار •

وينظرون نخلة ثابتة يقولون انها معهم خيار وهي عندهم وسط الخيار فيما بين خيار الخيار والنخلة السفلى التي من أسفل الخيار ثم يقضى على تلك النخلة الوسطى ، ان أمكن بالنظر والا فعلى قيمة تلك الوسطى أو ثلث قيمة ثلاث النخلات •

وقيل : اذا كان الزوج ميتا فلولورثة أن يقضـوها في قول بعض المسلمين حيث أرادوا من ماله ويكون ذلك في موضعين أو ثلاثة أو أربعة •

ان كان للميت قطع مكن ذلك منها ، ولا يلجأ الى طرف من البلاد ولا الى نخل لا يشرعها الماء ولا الى موضع غائب •

قال غيره : قد اختلف في ذلك :

قال من قال : ليس لهم أن يفرقوا عليها مالها فوق موضع اذا وفى لها حقها •

وقال من قال لهم : ان يفرقوا عليها في موضعين •

وقال من قال : ثلاثة •

وقال من قال : أربعة •

ولا نعلم أنه قيل أكبر من أربعة •

ونساء الجبال لا يقضين من الباطنة •

وحفظت عن مبشر ابن سعيد عن موسى بن على أن امرأة نازعت في صداقها وهي من أهل الرستاق فقال زوجها : انه يقضيها من صداقها من الباطنة •

فحكم موسى بن على أن يعطيها صداقها من البلد الذي تزوجت فيه •

— ١٥١ —

قال : فاشتري لها زوجها من بلدها وعدلها •

ومن غيره من الفقهاء : في رجل طلق امرأته وليس له مال في بلده
ولا في بلدها •

أقول : تقتضى على قدر قيمة بلده إذا كان حيا ألا أن يكون هو
من أهل الباطنة وهي من أهل الجبال •

وان كان من أهل الجبال فلها من الجبال •

وان كان هالكا فلها القيمة من بلدها كانت من أهل الباطنة أو من
أهل الجبال •

وان كان هو من غير أهل عمان والمرأة من أهل عمان وكان حيا
أعطيت بقدر القيمة من في بلدها من عمان •

ومن جواب محمد بن محبوب وبشير بن المنذر والوضاح بن عقبة
الى محمد بن عاي : وعن رجل هلك وعليه لزوجته مهر نخل فعدلها
ما كان له من نخل فلم تستوف وله أرض ودواة ودراهم •

فقلت المرأة : أنا آخذ ما ترك زوجي برأى العدول •

وكره ذلك الورثة وقالوا : نعطيك من نخلنا •

قد قال بعض : ان لها أن تأخذ مما سوى ذلك اذا أعطها الورثة
صداقها من النخل برأى العدول •

كذلك لو كرهت هي أن تأخذ مما سوى ذلك من الأرض والحيوان
لم تجبر على ذلك وان كان يباع من مال الهانك ويشترى لها نخلا •

وان لم يؤخذ لها نخل فلا بد لها من أخذ الدراهم بقيمة عدول البلد •
وعليها مثل الذي لها ، والله أعلم •

هذا الرأي الآخر أحب الى •

واذا تزوج المرأة من بلد وزوجها من بلد آخر وماله في بلده
وليس له في بلدها مال •

فقال من قال : ان لها صداقها من ماله من بلده •

وأحب آخرون : أن تأخذ حقها من ماله بقيمة نخل بلدها لأنه ربما
كانت النخل من بلدها أعلى •

قال أبو الحواري عن نبهان : أنها اذا قضيت من بلده فبقيمة بلده
وما قضيت من بلدها فبقيمة بلدها •

وان كانت هذه قرية ليسها من عمان فلها حقها من البلد التي
تزوجت فيه •

وان كانا غربيين جميعا قدما الى عمان ثم مات الزوج أو فارقها
فحيث وجب لها حقها أو حكم لها به الحاكم أخذته وينظر في ذلك •

قال غيره : حسن في الغربيين أن يكون القضاء الحق حيث وجب
لها القضاء بسنة ذاك البلد •

— ١٥٣ —

• ونحن نرى أن يكون سنة البلد التى تزوجها فيه •

قال غيره : قد اختلف فى صداق المرأة من النخل :

فقال من قال : اذا طلق وله فى بلدها مال وله فى بلده مال وبلدها
غير بلده :

فقال من قال : تقضى من ماله من بلده بنسبة بلدها •

وقال من قال : بنسبة بلده •

وقال من قال : بنسبة البلد الذى تقضى فيه •

وعن أبى على : فى رجل تزوج امرأة من قرية ثم خرج بها الى
قرية أخرى فطلقها هناك وكان مهرها عليه مائة نخلة •

قال : فأقول : انه يقضيها حقها من البلد الذى تزوجها فيه •

فان كان له مال فى بلدها أعطاها منها •

وان لم يكن له فيها نخل أعطاها من نخل بلده الا نخل الحظ لن
كانت من غير الحظ •

وقيل أيضا : عليه أن يعطيها من البلد الذى تزوجها فيه بقيمته •

فان لم يكن له مال ببلدها فله أن يقضيها من بلده على قيمة بلده •

وان لم يكن له مال في بلدها ولا في غيره فلها قيمة بلدها الذي
تزوجها فيه •

وقيل عن محمد بن محبوب : أنه كان يرى أن من لزمه في القربات
صداق فله أن يعطيه حيث شاء منها من نزوى أو من سمد أو من سعال
برأى العدول حتى تتازع من نزوى والجا المطلوب اليه ماله من نزوى •

وقال : من لا مال له من نزوى وأراد أن يقضى من يقضى من سعال
غراى عليه له •

وعبد الله : يرى أن يقضيها نخلا من نزوى برأى العدول •

وان لم يكن له مال ولم يشتتر لها من نزوى صداقها فلها قيمة
صداقها كما يقوم عدول بلد أهل نزوى النخل والوسطى من الضداقات •

وقال : أرى ان كان قد أمضى الرجل من أهل نزوى وأهل سمد
حيث شاء من القربات فقد رجعت عند ذلك وتفكرت فيه فرأيت :

أن أهل نزوى يقضون من نزوى •

وأهل سمد يقضون من سمد •

وأهل سعال يقضون من سعال •

كما أنه لا يلزم أهل نزوى ولا أهل سعال القسامة التي تلزم
أهل سمد •

ولا تلزم أهل نزوى وأهل سمد القسامة التى تلزم أهل سعال ،

ولا تلزم أهل نزوى ولا أهل سعال القسامة التى تلزم أهل سمد ،
وانما يازم أهل نزوى عمارة المسجد الجامع وحدهم •

وكذلك يلزم أهل سعال عمارة مسجدهم الجامع وحدهم وأهل
سمد يلزمهم عمارة مسجدهم الجامع وحدهم •

وان كان تزوج امرأة من نزوى وأصلها من الغابة والرجل أصله
من الرستاق. وكان معها ينزوى الى أن مات الرجل وترك مالا بنزوى ،
فأرأينا أن تقضى صداقتها من نزوى •

وان احتج وارثه أن له مالا ، بالرستاق وهو من أهل الرستاق ،
والمرأة من أهل الغابة فطلب أن تقضى المرأة من ماله : بالرستاق •

فأثرننا فى ذلك فلم يفرق فيه برأى ولم يصح المال الذى فى
الرستاق فمضى القضاء من ماله الذى من نزوى من النخل وغير النخل •

قال أبو الحوارى تقضى حيث كان مقامه ساكننا بزوجته •

رجل أيضا من أهل نزوى تزوج امرأة من أهل نزوى ثم مات
أو طلقها فطلبت صداقتها فباع ماله من نزوى أو الجاه أو لم يكن له مال
بنزوى ودعاها أن يعطيها مالا له بسعال فكرهت واختجت أنه نخل
نزوى أغلى من نخل سعال ؟

أرأى بعض أن تقضى من سعال بقيمة نزوى ثم بلغنا أنهم ، رجعوا
عن ذلك ورأوا أن نزوى وسعال قرية واحدة ولا يعدم أن تكون

المواضع موضع أعلى من موضع وانما لها نخل قاضية فاذا أخذتها فقد استوفت ولا ينظر الى زيادة ثمنها أو قلته ولم ير في هذا الرأي بأسا •

وقد وجدنا عن أبي عبد الله في هذه المسألة ، كيف رأى أولا وآخرها وينظر في ذلك •

وقال : فبهذا نأخذ •

وذكر عمر بن القاسم عن أبي علي موسى بن علي — رحمه الله — ان من قضى زوجته صداقها في مرضه أن لها ما قضاه لا يزال عنه ويدخله العدول •

فان رأوا فيه فضلا اخرج الفضل •

وان كان في شرط النكاح أن صداقها من بلد فهو من ذلك البلد ولو مات المطلوب وأوصى أن يقضى من غيره فليس له ذلك في حياته ولا في مماته •

وامرأة لها على زوجها مائة نخلة وليس له نخل وله أرض ودور وغير ذلك فقال الورثة : نحن نبيع أرضه أو نأخذها ونقضيها نخلا ؟

فان كرهت فليس لهم ذلك ولها أن تأخذ من مال زوجها ما كان من أرض أو غيرها فليس لهم ذلك •

ولها أن تأخذ من مال زوجها ما كان من أرض أو غيرها برأى العدول •

وينظر الى قيمة صداقها من نخل ذلك الموضع فيأخذ من أرضه بقيمتها •

ومن غيره قال : وقد قيل هذا انه ليس للورثة أن يعطوها الا مال زوجها كان نخلا أو غير ذلك بالقيمة •

وان كان في نخل زوجها وفاء والا أخذت الفسل من بعد النخل ثم الأرض ثم الماء •

وليس لها أن تأخذ الماء وتدع الأرض والفسل ولا تأخذ الفسل والأرض وتدع النخل الا برأيها ورأي الورثة •

وليس للورثة أن يعطوها نخلا من غير مال زوجها ويفدوا ذلك المال •

وليس لها أيضا هي ان طلبت نخلا أن يباع مال زوجها ويعطى نخلا لم يكن لها في الصداق والنقد وعليها أن تأخذ من مال زوجها بالقيمة •

وقال من قال : أن تأخذ دراهم وتعطى ويباع المال ويعطى دراهم الا أن تريد هي ذلك ويريد ذلك الورثة وهم بالغون •

وقال من قال : أن ليس لها أن تأخذ الا نخلا من مال زوجها ويباع المال ويشتري لها نخلا به ويقضوها الورثة من حيث شاءوا نخلا بالقيمة من قضاء النخل •

وكذلك ليس لها أن تأخذ الا نخلا •

فإن وجد في مال زوجها نخل قضيت المال وتقضى نخلا من مال زوجها أو يقدره الورثة إن كانوا بالغين ويقضوها حيث شاعوا نخلا •

وإن كان يتيما فلا خيار في ذلك لها ويقضيها الوصى والمسلمون نخلا ولا يباع من مال زوجها ويشترى لها نخلا تقضى إياها وعلى هذا القول الآخر •

وأما القول الأول : وإن كان الورثة أيتاما أو بالغين فليس لها ولا عليها إلا أن يأخذ من مال زوجها ما كان •

ومنه : امرأة ملكها رجل فمن قبل أن يدخل بها اختطفوا في الحق فقال والد المرأة بأمرها أن حقها أربعة آلاف •

وقال الزوج : ألف درهم •

فقالوا : إن كان دخل بها فالقول قول الزوج وعليها البينة ، وهيها رأى آخر •

وإن كان لم يدخل فالقول قولها •

ويقال للزوج أن يدا له لن يدخل على أربعة آلاف على ما ادعت فذلك إليه •

وإن كره فيفارقها ويعطيها نصف الألف التي أقر لها به •

ومن غيره قاله : قد قيل هذا •

وقال من قال : القول قول الزوج دخل بها أو لم يدخل بها •

وقال من قال : القول قوله ان ادعى صداقات نسائها فصاعدا .

وان ادعى أقل من ذلك فالقول قولها ويجبر ان شاء طلق وكان عليه نصف ما أقر .

وان شاء دخل بها وكان عليه ما ادعت هي وهذا القول هو قول حسن .

مسألة :

وامرأة تزوجها رجل وعقد له الولي عقدة النكاح ودخل بها بلا صداق مفروض ؟

فان اختلفا في الصداق من قبل أن يدخل بها انتقض النكاح .

وان دخل بها فقد ثبت النكاح ، ولها مثل صداق واحدة من نسائها وهو وأخواتها وعماتها .

فان اختلفت صداقاتهن فلها الوسط من ذاك وان كانت هي قد تزوجت هي زوجا من قبل زوجها على أقل من صداقات نسائها .

فقالوا : ليس لها على زوجها هذا الا مثل صداقها الذي تزوجت عليه هي فلا ترد الا مثل صداقات نسائها .

وان كان صداقها الذي كانت تزوجت عليه الأول أكثر من صداقات

— ١٦٠ —

نسائها الا أن تكون هي مع العدول من أهل المعرفة بها مستحقة في قدرها
كمثل الصداق الذي تزوجت عليه من قبل •

فما نحب أن تحرم ذلك وان كان زائدا على صداقات نسائها لأن
قدرها والى من نسائها •

قال أبو الحواري : ليس لها عليه الا صداقها الذي تزوجت عليه
كان قليلا أو كثيرا هكذا قال لى نبهان •

ومن غيره : قد قيل : لها : صداق مثلها في قدرها ولا ينظر الى
صداقات نسائها •

وقال من قال كصداقات مثلها من نسائها •

وقال من قال : مثل صداقات نسائها فان اختلفا ذلك فلها الوسط
من صداقات نسائها •

وقال من قال : لها كصداق أمها •

وان كانت قد تزوجت من قبل زوجها على صداق كان لها صداقها
ذلك ان كانت في حال القدر الذي تزوجت عليه والا فلها صداق مثلها •

وان كانت الصداقات مختلفة كان لها الوسط من صداقاتها •

رجل قضى امرأة أو باع نخلة أو ثلاث نخلات أو أكثر من قطعة
كانت نخل لم يبق من النخل غير الذي قضى أو باع غير الأصول
النخل بنييه •

فقد قال من قال : ان النخل لا تعطى الا بقياس أصول النخل
• بينة •

وقال من قال : ان النخل التي قد غنيت وانما لكل نخلة ثلاثة
أذرع فان كانتا نخلتين ملتفتين أو ثلاث ملتفات في شخ واحد فالثلاث
بأرضهن كلهن له •

وقال من قال من الفقهاء : ان لها صداقها • ولو فارق الآخرة •

وقال محمد بن المسيب : فان فارقها قبل أن تقبض الأول من
صداقها لم يكن لها صداق أجل ، وهو قول محمد بن محبوب •

ومن غيره : قال وهذا معنا أنه اذا فارق الآخرة لم يكن لك ولى
صداق معجل من الأجل •

ومن غيره : قد قيل هذا •

وقال من قال : لا صداق لها عليه اذا تزوج عليها لأن ذلك له مباح •

وقال من قال : اذا تزوج باذنها فأذنت له في التزويج فتزوج ولا حق
عليه لأنه قد تزوج برأيها •

وان تزوج بغير اذنها فعليه الأجل من صداقها •

وقال من قال : عليه الأجل من صداقها واو أذنت له في التزويج حتى
تأذن له أن يتزوج امرأة بعينها •

فان. أذنت له أن يتزوج امرأة بعينها فتزوج ولم يؤخذ لها بأجل صداقها .

وقال من قال : يؤخذ لها بأجل صداقها اذا تزوج عليها : كان ذلك باذنها أو بغير اذنها كان الاذن بامرأة بعينها أو لم يعين امرأة بعينها .

فان تزوج امرأة على زوجته ثم طلق الأولى ثم ردها في العدة .

فقال من قال : الصدقات للأولى التي طلقت وردت في العدة ولا صداق للأخرة ، لأن هذا ليس بتزويج وانما ردها في العدة .

وليس للأخرة أجل صداقها ، ولأولى وللأخرة لأنه قد رد للأولى والرد بمنزلة النكاح ولو أنه لم يطلقها لم يكن للأخرة شيء .

وقال من قال : يؤخذ بالآجل للأخرة ولا يؤخذ بالآجل للأولى اذا ردها .

وان كانت الأولى اختلعت اليه ثم ردها في العدة فلاختلاف فيه واحد .

والأكد أن يكون للأخرة أجل صداقها .

ولا يؤخذ للأولى بأجل صداقها لأنها قد ملكت نفسها ثم رجعت فهي داخلة على الآخرة أيضا .

والأولى لم يكن لها في نفسها ملك .

— ١٦٣ —

وقيل : اذا تزوج الرجل على رجل غائب فإنه يضمن المتزوج وعلى الغائب الصداق •

ان حدث الغائب حدث قبل أن يعلم أمره لزم المتزوج عليه الصداق •

وكذلك الذى يتزوج على نفسه اذا كان فى حد من يجوز له أن يزوج حرمة •

والمرأة يتزوج بها اليتيم لها فى نفسها الخيار ان شئت رضيت وتمسكت وان شئت لم ترض •

فان رضيت فى أول التزويج أمسكت عليه حتى يبلغ ويعلم رأيه وتتمام ارادته فى ذلك •

فان رضى بالتزويج ثبت •

وان حدث بالمرأة المتروجة حدث وكانت راضية بالتزويج وكان المالك لها صبيا وجب له الميراث فى مالها اذا كانت راضية •

قال الحوارى : فان بلغ اليتيم من بعد موته حلف يمينا ان لو كانت حية لرضى بها زوجة وأنه قد أتم هذا التزويج ورضى به ثم يكون عليه الصداق •

ويكون له الميراث منها ، هكذا حفظنا •

وان كان الزوج بالغاً والزوجة يتيمة أو صبية والى والدها حى فالتزويج بحاله •

— ١٦٤ —

فاذا بلغت ورضيت به زوجا ثبت النكاح •

وان كرهت : انفسخ النكاح •

وان مات وهى لم تبلغ ورثته ولورثته عليها يمين اذا بلغت أنه لو كان حيا لرضيت به زوجا •

واذا تزوج الرجل يتيمة ولم يعلم ما عندها فى ذلك ثم تزوجها تزويجا ثانيا من بعد ما بلغت ثم ظهر منها الكراهية للزوج فاذا كرهت انفسخ نكاح التزويج وبطل •

وبدركها التزويج بيمين انها ما رضيت به زوجا ان اراد ذلك •

وعن رجل تزوج يتيمة زوجها وليها وكان أمرها واقفا حتى باغت ويجهز لها ورجع الولي فأشهد لها ثانية بالصداق ولم يعلم رضاها ولا سخطها •

ان قبضت النقذ وقبضت الثياب ثم أظهرت الكراهية وطاب الرجل أن ترد عليه الذى له على جهته ؟

فأقول : ان لم يصح رضاها حتى أظهرت الكراهية فذلك لها وعليها أن ترد على الذى أملك كل شئ بصره اليها من الدراهم والذهب والثياب والمتاع على جهته •

وما أتلفت من ذلك ردت عليه مثله الا ما صح أنه هو أمر فعمل فيه ما قال فهو ما ترد عليه على ذلك •

مسأله :

واذا تزوج الصبى المرأة البالغ ورضيت به زوجها غيره وأنكرت
الرضا •

فاذا قام عليها شاهد عدل بالرضا : فارق بينهما وأخذت صداقها
ولا يحل لهما جميعا •

قلت : فاذا ولدت ولدا فيكون الولد بغير رشده أو ولدين •

قال أبو الحواري : الولد للأب ، فان علم هذا الزوج أيضا بتزويجها
بهذا الصبى أو غيره وسمع أن عليهما البينة بالرضا بتزويج الصبى ولم
يقم بأمر الصبى أحد حتى بلغ وطلب زوجته ورضى بالتزويج بها فارق
بينهما وبينه •

ولا تحل للأول ولا للآخر •

وان طلق الصبى لم يجز عليه الطلاق حتى تبلغ ثم يرضى أو يكره •

ومن كتاب أبي قحطان رحمه الله ، قال أبو عبد الله : الشروط المجهوا
في النكاح عند عقدة النكاح يجوز على أهلها ولا نقض فيها •

وقال أبو عبد الله : بلغنى أن موسى بن أبي جابر حكم في امرأة من
أهل سيغم تزوجها رجل على صداق رجلين فارسيين وكان أهل سيغم
يقرضون في صدقات نسائهم لكل رجل أربعين نخلة •

فحكم موسى لهذه المرأة لكل رجل فارسي أربعين نخلة مثل سنة
أهل بلدها •

— ١٦٦ —

فعاب ذلك عليه الاشياخ ، وقالوا : ليست لها الا قيمة رجلين من
الفرس يوم تستحقها ولا يأخذ كما اشترط أهل بلدها •

وقال أبو عبد الله وذلك قولى كما قال الاشياخ ومن غيره •

قد قيل : ان موسى بن أبى جابر لم ينقض حكمه ذلك ولا رجع عنه
ومضى على ذلك •

وقال : اذا تزوج الرجل المرأة على صداق أربعة فرس ، فان قال :
رجالا أو عبيدا أو ممالكا أو صفاء أو سن منعى سداسى أو خماسى أو
لقل أو أكثر فهو ثابت •

وان كان انما تزوجها على أربعة فرس مرسله ولم يفسر كما وصفت
لك فلا أرى لها شيئا ان كان زوجها مات •

وان كان طلقها وهو حى أخذته حتى يقر كم صداقها هذا كم هو
فأخذه لها بما سمى به ولا يقبل منه حتى يسمى بما شاء قليلا أو كثيرا •

قلت : ولا ترجع الى صدقات نساءها •

قال : لا •

قلت : فان أشهد وليها أنى قد زوجته لها على صداق ولم أسم به
ودخل بها انا آخذ منه كأوسط صدقات نساءها ؟

قال : لا ، ولكن ان كان حيا أخذته لها حتى يقر لها بما شاء •

وليس لها الا ما أقر به لها •

— ١٦٧ —

وان كان ميتا فليس لها شيء وانما يكون لها أوسط صدقات نسائها
إذا تزوجها ولم يفرض لها وليها شيئا • انقضى •

قال أبو عبد الله : يجوز للرجل أن يشتري من زوجته صداقها الذي
عليه لها •

كما يجوز لها إذا أعطته إياه •

• فان احتجت بالجهالة للصداق ، وأنه غير واثق فلا حجة لها •

قال : لا يجوز له بيعه ولا عطيته لغيره ما لم يضمن به الزوج •

وفي سماع مروان بن زياد عن محمد بن محبوب — رحمه الله ،
وسأله ، عن رجل قضى زوجته نخلا فأكلتها سنين ثم طلقها قبل أن يدخل
بها ؟

قال : ترد عليه نصف الثمرة وترد عليه نصف النخل •

قلت : فان كانت النخل قد فنيت ؟

قال : ترد عليه نصف الأرض ولا يلزمها في النخل شيء •

قلت : أرايت أن قضاها جارية فولدت معها أولادا ثم ماتت الجارية
فطلقها قبل أن يدخل بها •

قال : له نصف الأولاد ولا شيء عليها في الجارية •

— ١٦٨ —

واذا قضى جارية وماتت ثم طلقها من قبل أن يدخل : لم يلزمها
أن ترد عليه نصف قيمتها ولكن ترد عليه نصف غلتها •

واذا استعملتها عملا فماتت فيه لزمها له نصف قيمتها ، لأنها عرضتها
للتلف فأنها أمرت أن تترجى فوقعت في البئر فماتت أو نطحها الثور
فماتت فعليها له نصف قيمتها ونصف غلتها •

وليس عليها ضمان في النصف الباقي •

واذا أتلقت النخل : لم يلزمها أن ترد عليه الا نصف الثمرة لانه دفع
اليها برأيه أو برأيهما جميعا بما ليس عليه لها حتى يدخل بها وانما هي
أمانة لا يلزمها الضمان • انقضى •

وعن أبي عثمان كان يقول في المرأة تموت فيطلب الورثة صداقتها
الى زوجها العاجل والآجل ، فيقول الزوج أما العاجل فقد استوفته
قبل الدخول •

ان على الزوج البينة بالوفاء ودخوله لا يهدم حقها •

وكذلك في الحياة •

وقال مسبح وبذلك كان بن المبرر يحكم •

قال لى عبد الله : والذي عليه صداق خمسة عشر بعيرا صداقا لزوجته
مرسلة تعطى الوسط من الابل من الذكور النصف •

ولعله أراد من الاناث النصف والنصف من الجذع والنصف من الثنى
ويدع ما دون ذلك من المسنان وما فوقها •

وكذلك قال في الوصفا بترك الرباعى والمراهق ويعطى الخماسى
والسداسى •

وان شئت قومت الرباعى والخماسى والسداسى والمراهق ويعطى ، ثم
يطرح ثلاثة أرباع هذه القيمة ويعطى الربع لكل وصيف •

وقال من قال : زوج على خمسة رجال زنج قوم العرو البالغ والعالج
الوسط والعليج الغانى ثم أخذ ثلث القيمة من هذا الكل رجل واحد •

ومن غيره : قد قيل هذا انه يقوم الامرء البسالغ ، والبالغ الملتحى
والعالج الوسط والعليج الغانى ثم يأخذ من القيمة لكل رجل ربع •

وقال من قال : يؤخذ البالغ الملتحى والعليج الغانى فيكون له
نصف تلك القيمة •

وقال من قال : يؤخذ البالغ الامرء والعليج الوسط ثم لكل واحد
نصف تلك القيمة •

قال له عبد الله : فى رجل تزوج امرأة وشرط عليها ان ماتت قبله فـ
صداق عليه •

انه يلزمه الصداق لورثتها من بعد موتها ولا يثبت هذا الشرط
عليها ان مات هو قبلها فلا صداق لها •

ان ذلك يلزمها اذا مات وتبرأ من صداقها •

ولا سبيل لها فى الصداق على ورثته فى ماله •

— ١٧٠ —

وقلت : وكذلك اذا قال ان مات قبلها فلا شيء لها عليه الا ما وجدت له من مال •

قال : نعم ، معروض على أبى عبد الله في الهدايا والضحايا •

واذا أهدى الرجل الى زوجته من عاجلها اذا طلب ذلك الزوج فلا أرى له ذلك من عاجلها ولا من آجلها حتى يشترط عليها •

ومن غير كتاب أبى قحطان ، وعن رجل تزوج امرأة من غير بلده ثم طلقها أو مات عنها أو ماتت عنه من أين يكون قضى صداقها ؟

فأما اذا طلقها كان هو الذى يقضى عن نفسه •

قد قال من قال من الفقهاء : تقضى من حيث شاء من بلدها وبلده أو من غير بلدها من حيث شاء •

وان أراد من القرى برأى العدول عدول ذلك البلد الذى يكون منه القضاء فى الصدقات وبهذا القول نأخذ •

وقال فى غير هذا الباب الجواب فقال من قال : تقضى حيث شاءت من سنة بلدها وقيمة النخل فى القضاء فى بلدها •

وقال من قال : يقيمه النخل فى القضاء فى الصدقات فى ذلك البلد الذى تقضيها منه •

ومن جوابه تمام المسألة ، وأما اذا مات عنها ، فان كان له ببلدها مال لم يكن القضاء الا فى يبلدها برأى العدول ، عدول البلد ببلدها •

— ١٧١ —

وان لم يتم الوفاء بصداتها من بلدها قضت من بلده ما بقى من
صداتها برأى عدول بلده •

وان كانت المرأة هى الميثة وأراد الزوج : قضى ورثتها : كان القضاء
من مالها •

فان لم يكن لها فى بلدها ، وكان القضاء من ماله قضى عن نفسه من
حيث شاء من ماله ان شاء من بلدها وان شاء من بلده من حيث شاء من
ماله •

رجع ومن غيره قال : وقد قيل بعضهم من ماله وليس موتها كموته
لان الحق عليه فى جملة ماله مما ورث منها أو من غيرها •

وأما اذا مات هو لم يكن قضاها الا من ماله لان الحق عليه فى ماله •

وقال من قال : أيضا ان الورثة يقضونها بعد موته من حيث شاعوا
ويعدوا الحال والقول الاول هو الاكثر •

وقال من قال : ان عليه هو ان كانت هى الميثة أن تقضى ورثتها من
مالها من بلدها ثم من بلده ثم من حيث ما كان لها مال أقرب القرى الى
بلدها حتى تستوفى من مالها •

ومن جوابه : فاذا مات عنها وكان له مال ونخل وأرض وماء
فان كان شرط عليها عند التزويج الاصدقاء فى بلدها معروف بعينه
وكان له فى ذلك البلد من النخل مالا يوفىها صداقتها أخذت النخل •

ويأخذ الباقى من صداقتها من الارض برأى العدول بقيمة
النخل •

وكذلك الماء الا أن تختار المرأة أن تأخذ نخلا من غير بلدها من ماله حيث كان : فلها ذلك •

وان أرادت أن تستوفى صداقها من البلد الذى شرط لها فيه من الارض والماء بقيمة النخل كان لها ذلك اذا لم يكن فى النخل وفاء •

وان كان لم يشترط لها شرطا فى بلدها بعينه فأخذت من بلدها ما وجد له من النخل ثم يبيع نخله من حيث ما كان له من النخل ومن القرى •

ومن غيره ، قال : وقد قيل لها من أقرب القرى الى بلدها يبيعه الاقرب ثم الاقرب حتى تستوفى •

ومن جوابه : وليس عليها ولا لها أن تأخذ أرضا ولا ماء ما دام يوجد له نخل فى بلدها أو غير بلدها •

فاذا بادت النخل ورجعت الى الأرض والماء أخذت ما بقى فى بلدها له من الأرض والماء •

ويبدأ بالنخل البالغة ثم الفسل ثم الأرض ثم الماء حتى تستوفى. رأى العدول تستوفى •

فان لم يكن له هناك وفاء رجعت اتبعت أرضه وماءه حيث كان من القرى رجعت الى قريتها فأخذت الفسل ثم الأرض ثم الماء وليس عليها ولا لها أن تأخذ من غير بلدها شيئا من الفسل والأرض والماء مادام له فسل وأرض وماء فى بلدها •

فإذا استفرغت ماله من بلدها من الفسل والأرض والماء رجعت
الى أقرب القرى اليه فأخذت بقية صداقها من الفسل ثم الأرض ثم الماء
من ماله وكذلك حتى تستوفى •

ومن جوابه : وعن رجل تزوج امرأة على صداق من سقى فلج
بعينه وله في ذلك الفلج نخل وأرض وماء •

فالجواب في هذه المسألة كالجواب في المسألة الأولى •

ان لم يكن له من النخل في ذلك الفلج ما يوفيها صداقها استتمت
صداقها من الأرض والماء من ذلك الفلج الذى كان شرط الصداق فيه •

وليس لها أن تجاوز الى سقى فلج آخر مادام يوجد في هذا
الفلج الذى شرطها فيه لها من مال ومن أرض وماء •

فإذا استفرغت ذلك من جميع النخل والأرض والماء ، من ذلك
الفلج الذى شرطها فيه رجعت ببيع ماله حيث كان من النخل •

ثم بعد ذلك الأرض والماء حتى تستوفى برأى العدول بقيمة ذلك
الفلج الذى كان لها فيه •

وان أرادت المرأة أن تدع الأرض وتبيع النخل حيث وجدها كان
لها ذلك برأى العدول بقيمة ذلك الفلج الذى كان لها فيه الشرط ما كان
القضاء في هذا البلد •

— ١٧٤ —

واذا جاوزت الى بلد آخر غير ذلك البلد كان القضاء برأى العدو
في ذلك البلد بقيمة ذلك البلد الذى تقضى منه بعينه صداقها •

وبهذا نأخذ والله الموفق للصواب •

ومن غيره قال : وقد قيل ان لها أن تأخذ بقية صداقها من حيث
كان بقيمة ذلك الفلج الذى لها فيه الشرط لأن حقها منه •

باب

في

قضاء الصدقات أيضا من الأثر

واذا قالت المرأة للرجل اذهب لخطب على كذا وكذا فما وضع عليك فوق ذلك ، فليس ذلك عليك •

فاذا أقرت بذلك أو أقامت عليها ببينة حكم عليها •

وقال من قال : لها صداقها وتسمى منافقة •

ومن غيره قال : وقد قيل ليس لها الا ما بقى عليه في السرية الا أن يحكم عليه بذلك في الظاهر فلا يسعها ذلك وعليها رده •

وقال من قال : لها ما فرض وليها لأن الترويع انما وقع على ذلك •

ومن غيره : ومن جواب أبي ابراهيم الى خالد بن عبد الله ، سألت بحمك الله عن رجل تزوج امرأة وكتب عليه حقها في نفسه وماله ثم خرج الزوج قطع البحر وترك المال في يد زوجته الى أن هلكت وزوجها غائب قاطع البحر •

ثم أزال ماله بعد موت زوجته أو قبله الى رجل هبة ولم يقبض الموهوب له المال حتى هلك الواهب وللمرأة على زوجها صداق •

فقد سألت عن نحو هذا فقال من قال من أهل العلم : ان الصداق

— ١٧٦ —

إذا كان فيه شيء من ماله محدود فليس له فيه إزالة وحققها في ذلك بلد المال حتى تستوفي حقها •

فإن كان في ماله سواء ثم أزاله إلى رجل آخر هبة له ثم هلك الواهب ولم يقبض الموهوب له المال فإن الهبة عطية •

والعطية إذا لم تجرد لم تثبت وللمرأة حقها في مال زوجها ولورثتها ميراثها منها على ما يصح من ذلك •

وإن كان إزالة بحق أو بإقرار أو غير ذلك بالصحة عند المسلمين فذلك ثابت لمن أزيل عليه ، والله أعلم •

ومن جواب أبي إبراهيم إلى الحواري بن عثمان : وأما ما قال أنه قضاها صداقها على شرط ومثنوية أنه يكون ماله في يده إلى أن يموت •

فقد سمعنا ورأينا عن أبي عبد الله أو غيره أن هذا قضاء ضعيف حيث فيه مثنوية •

وهو مثل بيع فيه شرط ومثنوية •

ومن غيره قال : وقال من قال أنه ليس على الرجل أن يقضى زوجته أجل صداقها حتى يأخذ ما يحل به •

فإن طلب أن تقضى زوجته ، فلا تجبر هي على ذلك •

وإن أبى هو لم يجبر على ذلك •

وقال من قال : إذا عرض عليها أجل صداقها جبرت على أخذه •

فان قبضته ثم طلب أن ترد عليه فقال من قال عليها أن ترد •

وقال من قال : ليس عليها رده •

ومن غيره : وسألت عن رجل أدخل رجلا على امرأته في الظلام حتى
وطئها ؟

قال : يلزمه صداق غير الصداق الذي عليه •

ومن غيره : وقال أبو عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله : اذا
اشتراط الرجل على نفسه لزوجه جارية لا تموت فأراه شرطا ضعيفا
وانما عليه أن يعطيها مرة واحدة لأنه يموت وتزول المرأة من يده الى
وارث بعد وارث •

فان اختلعا في ذلك قبل الدخول : انتقص النكاح •

فإذا وقع الدخول فانما عليهم مرة واحدة •

وعن أبي الحسن أنه قال : يجوز هذا الشرط لها على زوجها ،
وتكلمنا مانت جارية كان عليه من الصداق جارية •

ان كانت هي ممن يخدم فعليه لها خادم آخر سوى الجارية التي
شرطت عليه في صداقها لأن تلك لها هي •

هكذا رأيت في كتاب محمد بن جعفر •

ومن تزوج على خمسة زنج منهم الرباعي والخماسي والسداسي
(م ١٢ — جامع الفضل بن الحواري ج ١)

والمراهق والأمرد والبالغ والعلج والوسط والعالج ثم يكون من ذلك السبع لكل زنجى واحد •

✽ مسألة :

وسألته عن الرجل يتزوج المرأة على مائة نخلة فيمكث معها ما شاء الله ثم يتزوج امرأة أخرى على ما يملك ويجوز عليها •

قال : يقسم بينهما نصفان •

وقال بعضهم : لكل واحدة منهما على قدر صداقها بالخصه •

فإن كان تزوجها على ما يملك ولم يكن يعلم كم هو وكان أقل من صداقها فلها صداقات نسائها •

ومن غيره قال : وقد قيل إذا كان ماله قيمة أربعة دراهم فصاعدا : جاز التزويج وليس لها الا ذلك •

وقيل : إذا تزوج الآخرة على جميع ما يملك جاز لها ذلك وكان صداق الأولى ديناً عليه •

وقال أبو عبد الله في الصداق لا تأخذ المرأة دون الوسط من صداقها ولو ضعف لها •

وليس لها أن تأخذ فوق الوسط من صداقها ولو زاد العدول في قيمته •

— ١٧٩ —

قال : وان كان كذلك يجيء اذا كانت في ماله وما بقى من البخل
عن رؤوسها •

فان لم يكن فيه وفاء أو شيء مما بقى برأى العدول ، قال : وليس
للمعدول ان انقضوا في الصداق الا ما يغل ويحمل •

قلت : فان كانت تحمل كل نخلة عذقا ؟

قال : لا ، ولكن حتى تكون نخلا يحمل أكثر من ذلك •

ومن غيره : وعن رجل تزوج امرأة على صداق خمسين نخلة وألف
ولم يسم الألف ما هو ثم اختلفوا في الألف •

فقال المرأة ألف دينار •

وقال الرجل : ألف درهم •

قال : القول قول الزوج •

وليس لهم الا ما أقر به الا ما قامت به البينة بدرهم أو غيرها •

ومن غيره قال : وقد قيل ان لها من ذلك ما عليه سنة البلد من
نسائها أو ممن هو مثلها ان كان الألف يكون دنانير فدنانير •

وان كان دراهم فدراهم اذا تقارروا انه لم يسم عند العفابة

شيء •

وان تداعيا فقال هو ألف درهم ، وقالت هي ألف دينار فالقول
قوله مع يمينه •

ومن جواب أبي الحواري : واذا تزوج الرجل يتيمة هو وليها تزوجها
بأقل من صداقات نسائها ثم وطئها فلما بلغت غيرت •

قال قوم : ليس لها الا ما فرض الولي •

وقال من قال : مثل صداق نسائها •

وكذلك اذا تزوج الرجل امرأة على أقل من صداقها •

فعلى قول محمد بن محبوب على ما وصفت لك ، ليس لها الا ما
فرض وليها •

واختلف في ذلك سليمان بن عثمان وعمر بن المفضل ، قال بعدهما
ان كانت بكرا فلها صدقات نسائها •

وان كانت ثيبا ، فليس لها الا ما فرض وليها •

وان كانت تسأل عن ذلك اذا كانت ثيبا والبكر تستحى لا تسأل
عن ذلك •

وقال الآخر : وليس لها الا ما فرض وليها كانت بكرا أو ثيبا •

وقول الآخر : لها مثل صدقات نسائها كانت بكرا أو ثيبا •

ومن غيره : قال نعم •

— ١٨١ —

وقد قيل : هذا كله عرفناه وحفظناه •

وكذلك قيل في الوكيل زوج برأى الوالى ولم يحد له الولى حدا •

فقال من قال : للوكيل مثل الولى وليس للمرأة مثل صداقات نسائها
إذا فرض لها أقل من ذلك •

قال من قال : للوكيل مثل الولى ، وليس للمرأة الا ما فرض لها
الولى ، والوكيل الا أن يحد له الولى حدا أو يحجر عليه ، أن ينقص
دونه ، فلا يجوز أمره بعد الحد •

وكذلك قيل في الصبى إذا زوج حرمة التى يلى تزويجها بأقل من
صداقات نسائها •

فقال من قال : ان الصبى في غير هذا غير البالغ •

وقال من قال : كذلك سواء ليس لها الا ما فرض وليها ولو كان
صبيا •

واختلفوا أيضا في المصيبة إذا زوجها الصبى بأقل من صداقات
نسائها •

فقال من قال : في هذا ليس كالبالغ من يزوج الصبى والمصيبة إذا
زوجها البالغ •

وقال من قال : كل ذلك سواء في الاختلاف •

- ١٨٢ -

واذا زوج الولي نفسه بغير علم المرأة بأقل من صداقات نسائها
وصداقها الذي ثبت لها عليه التزويج ولم يعلمها بذلك حتى وطئها ؟

• ان لها الذي ثبت لها عليه التزويج ولم يعلمها بذلك حتى وطئها •

فان لها عليه صداقها كأوسط صداقات نسائها كانت صبية أو بالغا
أو بكرا •

• ولا نعلم في ذلك اختلافا •

ومن غيره : وامرأة قالت لزوجها أقض عن أبي دينه •

فقال : لا أفعل الا أن تشهدى لى بشيء من مالك غير صداقها الذي
عليه •

فقضى عن أبيها دينه فأشهدت له بصداقها ثم رجعت تطلب
ما أشهدت له به فكره •

أيسه ذلك ويحل له ما أشهدت له به كان الدين قليلا والذي
أشهدت له به كان كثيرا من دين أبيها بأضعاف ؟

ان كانت عارفة بالدين الذي على أبيها وكم هو من الدراهم وعارفة
بما أشهدت له به فهو ثابت عليها وهو له حلال •

وان كانت غير عارفة بدين أبيها فلها ما قضى عن أبيها ويرد عليها
الباقى •

وكذلك ان كانت عارفة بدين أبيها ولم يعرف ما أعطت •

❦ مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة ثم طلقها ثم دخل عليها فوطئها مرة
بعد مرة •

وقال : انه قد ردها ثم علم بعد ذلك •

قال : يفرق بينهما ولها صداقها الأول ولها صداق ثان بوطئها اياها
الا أن يكون وطئها مرة قسر ثم تركها ثم قسرها مرة أخرى •

فعليه لكل مرة قسرها صداق سوى الصداق الأول •

وكذلك ان كان لم يعلمها بالطلاق ثم دخل عليها ووطئها ثم تركها
وانقطع ثم رجع فوطئها فعليه لكل مرة فعل بها هكذا صداق •

وسئل عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها ثم تزوج عليها امرأة
أخرى فطلبت الأولى صداقها كله ؟

قال : ليس لها الا نصف صداقها •

وقال : اذا دخل بها كان لها عليه الصداق كله •

ومن غيره : قال نعم وانما ذلك الآجل •

وأما العاجل فلا سبيل له حتى يؤديه كله •

وقد قيل : اذا تزوج عليها كان لها عليه أن يؤدي اليها الحق كله
لأن ذاك محله وليس يحجر الدخول عن ذلك ، والله أعلم بالصواب •

وحفظ الفضل بن الحواري عن زياد بن الوضاح عن موسى بن علي ،
أنه اذا تزوج عليها استوجبت صداقها كاملا وان لم يدخل بها •

ومن غيره : وعن امرأة تركت لزوجها صداقها فلما حضره الموت
أوصى لها بصداقها ؟

فان كانت تركت لزوجها صداقها بمطلب منه اليها ثم أوصى لها به
في مرضه وزده اليها فهو لها •

وان كانت تركته له من غير مطلب منه وطلبت نفسها ثم أوصى به
لها أوردته عليها في مرضها فذلك لا يجوز لها لأنها من الورثة •

ولا يجوز له في صحة ولا مرض ولا عطية عند الموت •

ومن غير سماع أبي مروان ، واذا أرسل الرجل رجلا يتزوج عليه
فقال القوم : ان فلانا أرسلنى أن أتزوج عليه وان تزوجه فعن
رسالته قبلت لكم وان كرهتموه فأنتم أعلم فزوجه فأنكر المرسل ؟

فلا شيء على الرسول وعلى المرسل يمين بالله ما أرسله أن يتزوج
عليه ويجبر المرسل أن يطلق •

وان كان الرسول لم يقل ان فلانا أرسلنى وتزوج عليه ثم أنكر
المرسل •

وقال الآخر : انه أرسله •

فعلى الرسول نصف الصداق •

— ١٨٥ —

وعلى المرسل يمين بالله ما أرسله •

ويجبر الذى يتزوج عليه أن يطلق من رجل أنه لعله أرسله ثم أنكر الا أن يكون مع الرسول بينة عادلة له عليه ، وأنه أرسله فيؤخذ بالبينة •

ومن غيره : وعن رجل تزوج ابنه امرأة فلما جاء ابنه قال لا حاجة لى غيرها ؟

ان كان قد فرض لها صداقا فقبل به فهو عليه •

وان لم يتقبل به فليس عليه شيء الا أن يكون حملت من أرض أخرى فانه ينفق عليها حتى يردّها •

ولا بأس أن يتزوجها ان شاء بمهر جديد الا أن يكون ابنه أمره •

فان كان ابنه أمره أن يتزوجها فلا تحل لابنه •

ومن غيره : عن أبى مروان حفظه الله : قال : احفظ عني أيما ولد أو أجنب تزوج امرأة رجل ثم كره المتزوج ان على المتزوج نصف الصداق •

وقال : وان قال الوالد أو الأجنبى المتزوج أن الغائب أرسله أن يتزوج تلك المرأة فزوجوه فلما بلغ ذلك الغائب أنكر الرسالة ولم يرض بالتزويج أنه لا يلزم المتزوج صداقا •

فان أقر أنه أرسله ثم قال : لا أرضى فعليه نصف الصداق •

وإذا باع رجل غلامه بمائتي درهم وكان متزوجا امرأة بألف درهم
وهو يساوي ألف درهم ؟

فانه ليس لها عليه غير المائتي درهم التي باعها بها وعليه يمين
ما والس في بيعه هذا •

ومن كتاب أبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة قال أبو عبد الله
قال أبو علي : في رجل تزوج امرأة على صداق ألف درهم فدفع اليها
ألفا قبل دخوله لها فوهبته له فقبضه منها ثم طلقها قبل الدخول بها
فطلب خمسمائة درهم وقال : ليس له وقد صار إليه ما دفعه اليها •

وفي هذه المسألة انها اقتضت ما استحققت بالعقد وضمنت الباقي
له فلما طلقها لم تستحق غير الخمسمائة الدرهم وهو نصف الصداق
فينبغي أن يضمن الباقي ، لأنها تصدقت ، والله أعلم •

وإذا شرط للمرأة جارية فهي جارية سوداء •

وان ادعت المرأة أو وليها أنها هندية وقالوا : ان الوصفاء فرسا
أو هنودا فعليهم البيعة بذلك •

قال أبو عبد الله : في الحلة الكاملة التي يشترطها بعض الناس
في صداقات نسائهم •

قال : ان كان أهل البلد لهم في ذلك شرط معروف من الثياب فهو
على شرطهم •

وان لم يكن في ذلك معهم شيء معلوم فاني أرى أن هذه الحلة
الكاملة كسوة امرأة أثواب ملحقة ودرع ورداء وخمار وسنط من الثياب •

— ١٨٧ —

.. وجعلت للمرأة ستة أثواب على زوجها لئلا ما يحدث لها من
الحیض • انقضی •

وفي رجل تزوج امرأة ثم تزوج أخرى بجميع ماله وعلى ذلك
أنكحوه •

قال محمد بن المسيب : لا تدرك الأولى شيئاً وعلى ذلك أنكحوه •

إن كانت الآخرة قضاها على قدر صداقات نساها أو أقل من ذلك
جاز قضاها •

وان قضاها أكثر من صداقات نساها أعطت صاحبتهما الفضل من
حقها الذي لها عليه •

إن قضاها ماله بعد أن دخل بها فلما علمت الأولى طلبت حقها ؟

قال مسيب : هذه معى مثل الأولى يجوز لها ما قضيت •

وقال هاشم : في هذه أيضاً مثل قوله في الأولى وهو رأيهما •

وقال هاشم : إن وارث وغسان قسما صداها قبضته الآخرة بينهما
وبين الأولى ، وكانت الأولى لم يدخل بها •

وزعم أزهر ابن علي أنه شهد هو وشاهد معه عبد موسى بن علي
عن رجل تزوج امرأة على صداق عاجل وآجل وإن الولي أشهدهما بعد
ذلك أنه قد أجازها على امرأته •

أثبت موسى عليه الآجل ولم يلزمه العاجل •

قلت : فإذا كان عليه لزوجته صداق ولم يمكنه النخل فطلب أن يشتري لها نخل فلا يجد الا شراء باده على ثمن النخل •

هل يؤجل في ذلك على قدر القياس ؟

انه يؤجل كما يؤجل الذى لم ينفق ماله الا بكسبران •

ومن جواب أبى الحوارى وعمن يعطى زوجته من صداقها شيئاً من ماله على أن ليس لها ثمرته على أن ثمرته لأولادها أو نفقتها صداقها بخله ماله ولا شيء لها في أصله •

فعلى ما وصفت فإذا أعطى زوجته صداقها بما شاء من ماله أن ليس لها ثمرته على أن ثمرته لأولادها •

فهذا باطل ولا شيء لها في أصله لعله أراد ان قضائها ثمرة ماله سنين •

فان رضيت بذلك وقبضت المال على ذلك وعرفت ما قبضت من المال على ذلك ثبت عليها ذلك ولم تكن الا ثمرة ذلك المال وهذا الشرط ثابت •

وعمن قال لزوجته أنى كنت تزوجت امرأة وتركت لى صداقها الذى لها على وأحب أن يسمع زوجته ورجاء أن تدع له حقها فتركت له حقها •

أبيراً أو هذا مطلب منه ؟

قلت : وكذلك لو قال لها ما أحب الى لو قد تخلصت من حقلك حتى الذى لك على •

— ١٨٩ —

أو قال : ها انى فى غم من حقتك •

أو قال أخاف أن أموت وحقتك على •

أو قال : لا أدري كيف احتال أخلص من حقتك •

قلت : ما ترى ان تركت له على هذا •

أيبرأ أم لا يراه له ؟

فقد قالوا : ليس له أن يعرض لامراته فى صداقتها •

فاذا عرض لها فتركت له على التعويض ثم رجعت كان لها الرجعة ولا يبرأ من صداقتها اذا رجعت فى ذلك وكأنهم رأوا التعريض مثلك
الطلب •

وكذلك لو دعا ربه بمحض منها فتركت له من ذلك فهو مثل الطلب •

وان طلب اليها صداقتها فتركت له ثم لم يرجع حتى مات أحدهما
فقد برى من صداقتها •

وقد أجاز بعض الفقهاء الطلب الا أن لها الرجعة ، وعن
أبى المؤثر •

قلت : أرايت ان اختلف العدول فى القيمة برأى من يؤخذ ؟

قال : يأخذ الحاكم بما رأى من ذلك •

قلت : فان لم يكن حاكما ؟

قال : يؤخذ برأى أهل العلم بقيمة الأموال والمعرفة بها من أهل
الثقة والأمانة •

وعن رجل أراد لعة وصى اليتيم زوج اليتيم أن يقضيها صداقتها
من مال الميت •

وقد ذكر الفصح في النخل ولم يقع في ذلك المال من الفصح شيء •

هل يجوز قضاء صدقات النساء في ذلك الوقت ؟

فنعم يجوز قضاء النساء الصدقات في ذلك الوقت حتى يكون
الفصح هو الأكثر في النخلة التي تقضى المرأة •

وعن رجل زوج ابنته على نخل وشرط أنه جيد الخيار •

فهذا عندنا يكون من خيار النخل لأن الخيار الجيد عندنا مثل
الخيار •

كان جعفر بن عثمان وزوجته أم الخير بنت عبد الله تتازعا الى
أبي عبد الله •

فادعت أم الخير أن زوجها جعفر حلف بطلاقها ثلاثا ان دخلت
نجيحها بيته ليكسرنها : فهي طالق ثلاثا •

فقالت أم الخير أنا أدخلت النجيحة البيت ولم يكسرها وأنكر هو
ذلك ، وادعى له كسرها •

— ١٩١ —

وأحضرت شاهدي عدل بهذه اليمين منه •

فرأى أبو عبد الله قولها مع يمينها اذا قالت انها أدخلتها وأنه
لم يكسرهما وأبانها منه بالايلاء ثم طلبت منه صداقتها •

فاحتج أنه باع ماله كله لحضرمي زنجي بعشرة آلاف درهم الى
خمس سنين •

فدعا أبو عبد الله الحضرمي فسأله عن ذلك فأقر أنه اشتراه منه
وقال انه انما اشتراه منه مدالسة ومحاولة •

فرأى أبو عبد الله : أن هذا المال فاسد وأن المال يرجع الى
جيفر ويلزم حضرمي لجيفر ثمن المال اذا أقر حضرمي بالمدالسة •

ولم يقر جيفر بذلك وأمر جيفر أن يبيع من المال لأُم الخير بصداقتها
ويدفعه اليها •

فأراد عدانة بن محمد أن يأخذ أم الخير بالزكاة من الزكاة من
صداقتها اذا قبضته لما خلا من السنين اذ حكم عليه أبو عبد الله بالايلاء
وبالصداق وكانا قد خلا لهم سنينا مذ يتنازعان في هذه اليمين •

فلم ير أبو عبد الله عليها زكاة •

وقال : لم يكن في تلك السنين التي كانا يتنازعان في الطلاق على
مقدره من أخذ صداقتها ، من الأثر •

— ١٩٢ —

وسألته : عن شاهدين شهدا على رجل أنه يتزوج امرأة على صداق
ألف درهم مرتين •

قال : تعطى ألف درهم ولا يكونان في وزنة معا ولكن واحدة بعد
أخرى •

والتي تركت لزوجها صداقها ثلاثين نخلة وشريها ؟

ان كان في صحتها جاز له الشرب حتى يقول وشريها من الماء •

— ١٩٣ —

باب في قضاء الصداقات

من كتاب محمد بن جعفر :

قال أبو عبد الله رحمه الله : في قضاء الصداقات الوسط اذا وجد في نخل الرجل نخل تقضى عن رعوها في ثلاثة مواضع أو أربعة لم يكن له أن يجاوز بالقضاء الى غير هذه المواضع مما فيه زيادة أو نقصان •

واذا لم يوجد ذلك فله أن يقضى مما يراه العدول •

والنصف مما هو فوق الوسط يزيده فيه العدول •

والنصف مما هو دون الوسط ويزيد فيه العدول حتى تستوفي •

ولا تأخذ المرأة دون الوسط ولا لها أن تأخذ فوق الوسط كل صداقتها ولو ضعف لها ولا لها أن تأخذ فوق الوسط كل صداقتها ولو زاد العدول في قيمته •

قال : وكذلك الحي اذا كان في ماله ما بقى من النخل عن رؤوسها وان لم يكن فيه وفاء أو في شيء منه مما بقى برأى العدول •

قال : وليس للعدول أن يقضوا في الصداق الا ما نعل وتحمل •

قلت : فان كانت نخل تحمل كل نخلة عذقا •

(م ١٣ — جامع الفضل بن الحواري ج ١)

قال : لا يقضى ولكن حتى تكون نخلا تحمل أكثر من ذلك •

تم الباب من كتاب أبى جابر

ومن غيره : وسألته عن رجل طلق زوجته ولها عليه صداق نخل
وله نخل في فلجين أحدهما ييس والآخر لا ييس •

من أين تقضى من الفلج العد الذى لا ييس حتى يفرغ نخلة ؟

وان بقى لها شيء لم يحكم عليها أن تأخذ من الفلج الذى ييس
وتحتال لها بالوفاء من الفلج لا ييس ؟

قال : وأما اذا مات وعليه لزوجته نخل وترك نخلا على فلجين
أحدهما ييس والآخر عد • قضت من الفلج الذى لا ييس •

فان بقى لها شيء خيرت •

فان أحبت أن يقضى من أرضه الذى له على الفلج الذى لا ييس
بقية النخل والا قضت من ماله حيث كان •

وأما التى تزوجت على نخل ولم يشترط لها بشرب انه يخرج في
أثر معانى القول أنه ليس لها شرب الا أن تستحق النخل من فلج يكون
فيه المساء تبعا للنخل في سنة البلد •

ولحسب أنه في بعض القول انه يكون لها الشرب لئلا يدخل الضرر
عليها حتى يشترط عليها أنه لا لشرب لها •

واذا ثبت ذلك كان عندى على سبيل سنة البلد في الشرب •

— ١٩٥ —

وعن رجل قضى امرأة قطعة من ماله بصداقها حيث لم تعلم ثم
توفى ثم علمت بقدر أوانها محيرة ؟

ان شئت قبلت ما قضاها •

وان شئت ردت ذلك وليس للورثة خيار •

✽ مسألة :

وسألت عن رجل تزوج امرأة على صداق مائة درهم وأنه قضاها
بالمائة درهم أرضا وفلسلها المرأة وقام في الأرض مال يساوي ألف
درهم ثم طلقها قبل أن يجوز بها •

ما يكون لهذه المرأة من هذا المال ؟

فعلى ما وصفت : فان للرجل نصف المائة خمسين درهما والأرض
بنخلها للمرأة ليس للرجل في الأرض ولا في النخل شيء وهذا بمنزلة
البيع •

وان كان تزوجها على الأرض بعينها ثم طلقها من قبل أن يدخل
بها فله نصف الأرض بلا نخل •

ونصف الأرض للمرأة بنخلها •

ويرد على المرأة بقدر قيمة النخل التي في الأرض التي صارت
اليه الا أن تريد المرأة أن تأخذ نخلة أو تقتلعها فلها ذلك •

والمرأة الخيار في ذلك اذا كانت قد فسלה على هذا الوجه •

وبين الدراهم والأرض فرق :

فإذا كان الصداق درهما فاقترضوا منه عروضاً فانما ترد عليه
• دراهم •

• وإذا كان التزويج على عروض فانما يرد نصف العروض •

وقال أبو الحواري عن المرأة : لها على زوجها صداق هلك زوجها
• عليه •

• وأحببت أن تأخذ المرأة صداقها منه ألف درهم •

• وإذا طلبت دراهم نقاً فقالت الورثة تعطى مزية وقد تزوجها في
أيام كان النقد نقاً ثم رجع النقد إلى المزيء أو تزوجها في زمان يجوز
المزيء ثم حدث الحدث فماتت أو مات الزوج •

• والمرتق أيضاً جائز وطلبت النقا أو ورثتها فقالت الزوج أو ورثته
يعطها من نقه •

فقالت أبو الحواري : عن أبي عبد الله عن نبهان بن عثمان أن لها
نقد البلد يوم القضاء أن كان تزوجها في أيام النقا ثم تغير النقد من بعد
ذلك وعاد إلى المزنف : فلها مزنف •

• وإن تزوجها في أيام المزبق فتغير النقد فرجع إلى النقا فلها ما لم
يشترط عليها عند التزويج فهذا حفظى عنه •

وقد كنت سألته عن صداق امرأة من بهلا وكان هذا قوله ثم رأيتها
من بعد ذلك. يتفكر في ذلك ولا أعلم أنه يرجع عن هذا •

— ١٩٧ —

وقد كنت سألت عنها أبا المؤثر •

فقال : ان كان تزوجها في أيام النقا فرجع النقد الى المزنف : فلها
نقد يوم تزوجها •

وان تزوجها في أيام المزبق فرجع النقد الى النقا فلها نقا •

وان تزوجها في أيام المزنف فلها نقد البلد وهذا حفظى عنه •

وان كان يوم التزويج لم يعرفوا كان يجوز المزنف أم لا وجهلوا
ذلك •

ما يكون لها اليوم تقضى نقا أو مزنفه ؟

قال أبو الحوارى : ان كانوا لا يعرفون نقد ذلك اليوم فلها نقد
البلد يوم القضاء •

قد بينت لك الذى أحفظ فانظر في صواب ذلك وعد له •

— ١٩٨ —

بـسـاب فـي الشـعـرب

من كتاب محمد بن جعفر :

واذا تزوج الرجل امرأة على نخل شربها فسواء قال من الماء
أو لم يقل لأن شربها هو الماء •

فاذا عدت النخل وعرفت كان لها شربها من الفلج الذي يشرعها
ويشرب منه •

وقال من قال : اذا تزوج الرجل المرأة على نخل فهن له شربها •

وان لم يشترط الشرب ولم يعلم أن أحدا من فقهاءنا الذين شاهدنا
هم أخذوا بذلك •

وأما الأرض فاذا تزوجها على مائة نخلة أو أقل أو أكثر فهن
بأرضها ولو لم يشترط الأرض وليس عندي في ذلك اختلاف •

وان كان في شرط النكاح ان شرب النخل من فلج كذا وكذا كانت
النخل التي قضيت أو شيء منها شربها من غير ذلك الفلج ؟

نظر العدول ما تحتاج اليه هذه النخل من الشرب من الفلج الذي
يشرعها ، وكان لها مثل ذلك من الفلج الذي عليه الشرط ثم أعطيت قيمته
من هذا الذي يشرعها اذا كان الآخر لا يمكن أن يسقيها •

وكذلك ان كانت النخل بشربها ولم يكن لصاحب النخل ماء في شيء
من الأفلاج أو كان الماء سهاما يطنى ؟

ان العدول ينظرون قيمة النخلة بشربها ثم يكون القضاء على ذلك
وينظرون عند قطع الشرب •

فان كان محل قد نقص منه الماء أو خصب قد طغا الماء فيه
فان النخل التي قضت بشربها وريها من صاحب النخل التي قضاه
وذلك من ماله •

فاذا كان الماء وسطا من ذلك ضمت النخل ثم أخرج لكل نخلة ثلاثة
أذرع تدور حول جذعها ثم يسقى شربة أو شريتين حتى يعلم أنها قد
توطدت أرضها ثم يترك بعد أن يشرب الى أدها وما يسقى مثلها •

ثم يساق اليها الماء في وقت معروف يقلب اليها الماء من الأجلة
التي تشرب منها جميع تلك النخل ويساق الماء حتى يدخل النخل •

وقد تكون الأفلاج مختلفة :

• فان كان هالج كثير الماء جعل في كل جبل ثلاث نخلات •

• وأكثر على ما يرى العدول ويكون بين كل جبلين ساقية •

• وان كان الماء قليلا فنخلتان ونخلة في جبل •

فاذا دار الماء بأجيل النخلة فان من المسلمين من قال اذا ضرب
الماء وسط الأجيل الى كعبى الرجل •

ومنهم من يجعل له حدا وهو رأى موسى بن على رحمه الله •

أما اذا رأى العدول أنه رى لها فتسقى النخل على هذا ثم ينظر
العدول مذ قلب الماء فيها من الاجالة العليا الى أن روى آخرها ، كم هو من
أثر فيقطع ذلك لها ويكون شربها •

وقال من قال : يسقى شربتين بليل أو بنهار ثم تعطى النصف من
ذلك •

وفي كتاب جواب أبى مروان الى أبى جابر ، أنى قد سمعت أن من
شرط عليه بشرب من نهر ليس يقسم على المال وهو على الرعوس •

فقد كان يجرى فيه قيمة الشرب ثلث قيمة ثمن النخل هكذا كنت
أسمع •

وفي جواب آخر : قلت : ان كانت نخل الرجل على فلج يقسم
على الرعوس وللمرأة شرب عليه ؟

رأوا أن يقوموا الماء فيه فى يوم يكون لميه الماء وسطا •

وتعطى المرأة وكذلك رأينا •

واذا قضت المرأة خمسين نخلة عن مائة نخلة فليس لها الا شرب
الخمسين الا قضيتها ونحب أن تقضيه العدول يوم قضاء هذه الخمسين
النخلة بشربها عن مائة نخلة بشربها •

وكذلك اذا قضت مائتى نخلة عن مائة نخلة •

— ٢٠١ —

فان قضت مائتي نخلة عن مائة نخلة بشربها وكذلك اذا قضت مائتي نخلة عن مائة نخلة •

فان قضت مائتي نخلة عن مائة نخلة بشربها فلها شرب المائتي نخلة •

واذا قضت نخلا عاضدية أو نخلا لا شرب فلها الشرب لذلك تصنع به ما أرادت •

قال أبو الحواري : يوجد عن محمد بن محبوب رحمه الله أن النخل العاضدية اذا كان الماء يجرى في أصلها على قدر آد البلد اذا كانت ثمانية أيام وهو آد البلد قضت هذه النخل وليس لها شرب •

وان كان الماء يجرى في أصلها على أكثر من آد البلد فلها شربها •

وقال لي نبهان : بنظر العدول •

فان كانت قاضية بالأصل على الذى هو فيه شربها قضيتها يقال ان شئت خذى هذه النخلة عن نخلة بشربها •

وان شاء تضعف عليها من النخل كما يرى العدول •

وان شاءت أن تأخذ عن نخلتين وأكثر ولها شربها •

• ان شاءت تأخذها برأسها ولا شرب لها •

وان كان نخلة تشرب بثلاثة أذرع من حانت واحد لأنها مجبلة الى
أجبل أو غيره فطلبت أن يكون حظها من حانت واحد ستة أذرع فذلك لها
والله أعلم •

* مسألة :

ورجل له على رجل سقى بذر مكوك أحب أن يزرعه قتا ؟

عليه سقيه من دور فلج معروف زرع ذلك سمسما أو يرى مكان
سقى القت •
ان أحل له فجائز والا فليس له الا سقى القت •

ومن جواب أبى جعفر لأبى جعفر سعيد بن محرز : عن رجل لزمه
صداق أربعين نخلة فقضاء العدول خمسين نخلة عن أربعين أو قضوه
ثلاثين عن أربعين •

فسألت عن الشرب وشرط المرأة شرب صداقها ؟

فقد حسبت أن أبا على رحمه الله كان ينقض أشباه هذا •

واذا وقعت المنازعة وترد فيه القضاء حتى ينظر العدول في ذلك
ويقطعوا الماء قضوا شربه حتى لا يكون فيما قضوا اختلاف •

وما أحسن ما قال هكذا في الجواب •

وكذلك رأينا أن يكون العدول ينظرون في مثل هذا عند القضاء
ويقطعونه على ما يرجون من العدول •

وقيل في بعض آثار المسلمين : ان الخيار من النخل في شرط الصداقات
أفضل من الكرم •

ومن غير كتاب أبي جابر : وعن أبي علي فيما يوجد عنه وعن
رجل تزوج امرأة على صداق مائة نخلة من قطعة مسماة وشربها من
الماء من دور مسمى فان تكن النخل مشتركة أو لم يكن بعدوها الا انه
سمى بها من هذه القطعة فرأى أن كل شيء مات منها فمته ولها وفاء حقها
فان قد قرعها لها فما مات منها فمته فأما الشرب فانها تسقى بليل
أو بنهار أو يقف فيها عدلان فما رأيا أنه رى النخل رضيها أهل
النخل فعلى ذلك تسقى ثم تضم الشريتان فيطرح من ذلك النصف ويثبت
النصف فهو شرب النخل • وانما يقطع الشرب اذا كان الماء وسطا فأما
العواضد اذا اعتدت وهي تشرب على مساقى يكفيها ويصلح عليها
فلا شرب لها الا ان يكونوا شرطوا عليه عند العدد أن شربها ، وأما
ما يشرب من جانب فليس له الا شرب جانب الا أن يكون له أرض بحوض
له فيها وقدر له على أرض فله أن يحوض لها • وذكرت الفلج فله شربه
اذا كان في موضع يشرب وذكرتم كم يكون في كل أجيل •

فانما ذاك ينظر في كثرة الفلج وقلته •

وما يحتمل من ذلك الحوض للنخلة ثلاثة أذرع عن ضرب الماء الى
ضرب الماء •

وسألت من أين يكون حساب ما يقطع من الشرب ؟

يكون من اجالة ويربطها الذي عليه الشرب منها يعطيه الماء ومن
لم يصرفه عنه •

وسألت ان لم يكن النقط للشرب كيف يشرب ؟

• ان يمكن القطع للشرب

وقال محمد بن على قال موسى بن على : رجل يموت ولامرأته عليه
مداق نخل مائة نخلة ويؤخذ له خمسون نخلة وله أرض •

فرأى أن تقوم النخل وشرها دراهم ولا تعطى بشرها عن حده
انما لها قيمة النخل بشرها •

• ثم تعطى من الأرض بالقيمة قيمة العدول ليس فيه مناداة •

• فان طلبت شرب النخل فلها ذلك برأى العدول وليس فيه مناداة •

وان كان حق المرأة دراهم بيع لها فيمن يريد من ماله واعطيت
الدراهم •

قال محمد بن على قال موسى بن على : في رجل تزوج امرأة وجعل
لها حقها أربعين نخلة في قطعة له ولم تصرب النخل ببينتها •

• ثم تزوج امرأة غيرها وعد لها تلك وجاز لها •

قال : ان شرط لها عند عقدة النكاح وجعل حقها في تلك القطعة
فهو لها •

• وان لم يصربها فليس للأجرة •

— ٢٠٥ —

وقال : وكذلك ما جعل من المال عند عقدة المبايعه في الحقوق فهو ثابت في المال الذي وضع فيه حتى يقضى صاحبه •

ومن كان عليه صداق لامرأته نخل وله مال يقوم بصداقها وأراد الحج تعلقت به وطلبت حقها فخشي ان سلم ماله اليها بحقها ويرجع من سفره فيؤديه ويتمسك بماله وعليه عوله فخشي أن يصيبه نقص في طلب المعاش ؟

انه يرهن في يدها المال بصداقها •

وروى لى مخلد بن الوليد بن راشد بن النظر قال : قلت ما يروى على المال وسقينا به في زمان بشير وحياته •

ونحن نختلف الى بشر وغيره من المسلمين •

فلما أرادا هل يروى أن يردوه الى السهام ورأى أنه على المال أحله ممن هو على السهام •

وقال مخلد انه كان معى غلط سهم أو فصل سهم •

فسألت بشيرا عنه •

فقال : اجعله لأهله القرية أو لأهل الماء والله أعلم •

وأنا سائل عنها ان شاء الله : واذا كان لرجل شرب أو امرأة لها شرب صداق فأنقلعت النخل فلصاحب النخل الشرب ان يحترث الشرب نخلة مواضعها وسوقه الى أرض له أخرى برأى العدول •

— ٢٠٦ —

وله أن يسقى ما شاء في أرضه تلك أو غيرها إذا قطع له شربة برأى
العدول •

وإذا تزوج رجل امرأة على صداق نخل فوقعت النخل أو بعضها قبل
أن يقطع الشرب فله أن يفسل مكان ذلك •

وليس له أن يزرعه ويسقيه قبل أن يقطع الشرب •

وقال محمد بن محبوب : في الشرب إذا كان ماء الفلج مثل اليمه الماء
للمال فكل من كان له ماء يستحق النخل من الماء فانما ذلك الماء
للمال •

قلت : ماء مشترك بين أيتام وبلغ وهو ماء يحبس في آجل وكان ماء
لأيتام يطلق في الليل وماء البالغ يحبس عند طلوع الفجر •

فجاء البالغ ليحبس ماءه في الجاييه فوجد فيها باقيا من ماء الأيتام
مقدار النصف أو أقل أو أكثر ماذا يصنع ؟

قال : قد قيل انه اذا حضر ماؤه أطلق الاجل حتى يمر الماء في
الساقية واجل ماءه هذا اذا كان صاحب الماء غير حاضر وقست اليتيم
عليه •

قلت : أرايت امرأة لها شرب صداق رجل له شرب فانقلعت
النخل •

أيأخذ شرب نخله يحرق به مواضع نخلة بسوقه الى أرض له
أخرى ؟

قال : نعم برأى العدول •

قلت : فهل ترى يفسل في نخلة موزا أو نرجا أو يحرق فيه حرثا
على هذا ؟

قال : اذا قطع له شربه برأى العدول سقى به ما شاء في أرضه
تلك أو غيرها ان شاء الله •

وفي جواب أبى الحواري : عن رجل له شرب نخل على رجل منها
شيء مثله ومنها شيء متفرق في القرية فمات شيء من تلك النخل فقام
صاحب النخل يخالط أجلة النخل وجراب فيما بين النخل وقام يزرعه •

قلت : أترى أن شربه دائم على هذا أم لصاحب النخل أن يفسل
أصولها ؟

أم ما مات من النخل أن يفسل أصولها أم ما مات من النخل
فقد ذهب شربه ؟

فعلى ما وصفت : فاذا كان على هذا الرجل شرب هذه النخل
بأعيانها فليس عليه شرب الا ما كان حيا قائما •

وما قد كان قد مات منها أو سقط فليس عليه شرب •

وان كان هذا الشرب على هذا الرجل لنخل مبهمة مثل الصداقات
التي تقتضى النساء بشربها فعليه هذا الشرب ثابت •

ولا يكون هذا الشرب الا للنخل •

فان فسلوا مكان النخل كان عليه شربها وعليه شرب ما مات
أو سقط ولهم أن يفسلوا مكانها •

وان أرادوا زراعة تلك الأرض لم يكن عليه شرب الزراعة إلا أن
يكون لها سلم اليهم النخل سلم اليهم شربها مقطوعا فلهم هذا الماء
الذى سلمه اليهم ، يسقون به ما أرادوا من نخل أو غيرها فافهم ما كتبت
به اليك •

وكذلك ان هذا الشرب الذى على هذا الرجل أما النخل فليس عليه
أن يسقى له ماء يتزارع به الناس من الثمار فى ذلك البلد من القطن
والبر والذرة •

بَاب
فِي
الشَّفِيعِ

من كتاب أبي جابر محمد بن جعفر وغيره :

وسألته عن رجل اشترى دارا فباع أبوابها بنصف ثمنها ثم استحقتها
الشَّفِيعُ ♦

قال : يطرح عنه ثمن الأبواب لأنه اشترها بأبوابها ♦

ولو كانت نخل أثمرت من بعد ما اشترها كانت التي أثمرت في يده
ولم يكن له عليه شيئا تبعة وذلك إذا كانت الأبواب مستهلكة ♦

فإن كانت الأبواب موجودة فهي مردودة الى الشَّفِيعِ ♦

قلت : ان اشترها بثمن فباع أبوابها بثمنها كله ♦

قال : هي للشَّفِيعِ وليس عليه شيء لأن هذا قد استوفى ثمنها ♦

قال : وكذلك لو أن رجلا اشترى عبدا وفيه شفعة لرجل فباعه
المشترى بمثل ثمنه فأعتقه المشتري الثاني ثم استحقه الشَّفِيعُ ♦

قال : له أن يأخذه بالثمن الأول ويكون فضل الثمن له ♦

وعن الوضاح بن عقبة : في نخلتين تقايسان فقال : اختلف في ذلك :

فقال المسبح بن عبد الله والأزهر بن علي في شفعتهما :

(م ١٤ — جامع الفضل بن الحواري ج ١)

— ٢١٠ —

فقال أحدهما : شافعان ما لم تقطع الحدود بينهما •

وقال الآخر : اذا لم يبق الا القياس فالقياس حد معروف اذا قيس •

قال الوضاح بن عقبة عن المسبح بن عبد الله قال : اذا لم يأخذ الشفيع الأول فلا أرى لمن أعلى منه شيئاً •

قال أهل أركى : ان أخذ الذى يليه والا فالثانى والا فالثالث •

وقال من قال : اذا علم الثانى والثالث بالشفعة فعليهما الرد بالشفعة •

اذا لم يرد الأول يطلب الثانى ان لم يأخذ الأول ويطلب الثالث ان لم يطلب الثانى والأول •

فان لم يطلب من حين ما علم فليس له شفعة ولو لم يكن علم الأول •

ولو علم الأول فلم يطلب وقد علم الثانى فلم يطلب ويأخذ شفעתه ان لم يأخذ الأول فليس له شفعة •

وكذلك القول فى الثالث •

قال من قال : انه اذا علم الثانى بالبيع فليس عليه رد حتى يعلم أن الأول قد ترك الشفعة ولم يطلبها •

فاذا علم فحينئذ يستحقها ويلزمه طلبها •

ان لم يطلبها حينئذ بطلت •

وكذلك القول في الثالث اذا علم أن الأول والثاني لم يطلبوا ولم يستحقا الشفعة •

مسألة :

وعن رجل اشترى قطعة أرض شفعة لرجل وشريها على آخر فطلب صاحب الماء الشفعة فقال هاشم : وكان موسى يرى له شفعته بالماء •

وقال : كان أهل نزوى يرون الماء تبعا للأرض •

ورأيت هاشما يحب قول موسى •

وقال صاحب الشفعة : خذهما جميعا أو اتركهما جميعا فذكر أن سليمان وابن البشر اختلفا في ذلك فكان سعيد بن البشر يرى المشتري بالخيار وسليمان لا يحمل عليه الا شفعته •

وقد حكم ابن البشر في ذلك وقال للشفيع يريد أن يتركها قراع حمار وقال لا أتركها قراع حمار •

ومما يوجد أنه عن أبي عبد الله واذا باعت المرأة للرجل مالا ثم تزوجها كان للشفيع شفعته في مشتري الرجل •

ومما يوجد عن أبي الشعثاء : وسئل عن شفعة الغائب •

فقال : هي له حتى يعرض على وكيله فان اشترىها والا باع لمن يشاء •

— ٢١٢ —

وأما الولي فليس من ذلك في شيء •

والشفعة تكون في الحائط يدخل من باب واحد اذا كان قد قسم •

وأما اذا كانت فيه طرق فلا •

وفي النخل المجتمعة في مكان واحد ولها ماء واحد قد قسمت
النخل والأرض لم تقسم كانت فيها الشفعة •

فأما أهل مكة فيزعمون أن الشفعة لا تكون الا في المال الذي
لم يقسم •

وأما مال قد قسم فلا شفعة فيه ولو كان مجتمعا •

ومما يوجد عن أبي علي : وعن رجل اشترى أيضا بعرض فليس
على صاحب الشفعة الا عرضا مثل ما أخذ من صاحبه •

وان كان عرضا بما شرط فليس له أن يعطى الا الدراهم •

ومن الأثر عن أبي علي قلت : الشفعة كيف ترى ابطالها ؟

قال : اذا أعلمه الذي شهد البيع أو المشتري ثم لم يطالب فقد
أبطل •

قلت : فان رجلا أعلمه فقال انه بلغت أو سمعت أن شفعتك بيعت •

هل يكون ذلك علما ؟

— ٢١٣ —

قال : لا •

قلت : فان رجلا خرج الى قرية فقال الرجل انى قد اشتريت شفعتك فلم يصدقه وعسى أن يكون حقا •

قال : لا يثبت عليه ذلك حتى يعلم هو بالشراء •

قال غيره : قال الذى معنا انه لا يثبت عليه ذلك فى دفع الثمن لا يكون مدعيا لنفسه فى قبض الثمن •

ولعل البائع لا يقر بالبيع ولا يصح البيع ولكن اذا أعلمه البيع بالشراء كان عليه ذلك حجة فى طلب الشفعة والرد فيها •

وليس عليه دفع الثمن الا أن يصح البيع •

فان طلب اليه المشتري أن يكون الثمن على يدي عدل بعد أن يرد بالشفعة فأنى كان ذلك حجة عليه ويطلب به شفعته •

قلت : فان قال المشتري : ان ام تصدقنى فاجعل الدراهم فى يـد ثقة حتى يصح معك الخير •

هل يكون له ذلك ؟

قال : نعم •

ومن الأثر وعن غيره : وعن رجل اشترى من رجل تجارة متفرقة فى حيطان وان بعض أهل الحيطان طلب شفعته بقيمة العدول فقال المشتري خذ البيع جملة أو كف عن شرائه •

— ٢١٤ —

• قال : اما أن يأخذ الجملة واما أن يدع

• ان تمسك المشتري فللشفيع بقيمة المدول

وأخبرني عبد الله بن سليمان عن سعيد بن المبشر عن مرسى أنه
قال : في رجل اشترى من عند رجل قطعة أرض بثمان قاييل احسانا منه
اليه فأراد الشفيع أن يأخذ شفيعته بذلك الثمن

• قال : ليس له ذلك بل يعطى الثمن كله

• وعن محمد عن أبيه قال : كذلك غير القطعة ومما فيه الشفعة

وزعم أيضا عبيد الله أن سعيدا قال في رجل يعطى الرجل من قطعة
له شيئا ليبيع له الباقي ويكون شفيعا أن ذلك لا يجوز الا أن يكون
أعطاه قبل أن يعرض القطعة على البيع ، كان ما أعطاه وكان للشفيع
شفيعته ، ولا شفعة لهذا

وعنه عن سعيد : في الرجل يعطى الرجل شيئا من ماله ليشفعه في بيع
ماله فينفق له ويكثر في عطية الثمن حتى يدخل على الشفيع ضرا فيأخذ
الشفيع بالغلاء

• فقال سعيد : أن يحفر من المنازل ذلك حرام

• وقال سعيد بن المبشر : وذلك عندي لا يجوز

• وليست تلك تعطيه اذا كان انما أعطاه على هذا

— ٢١٥ —

قال غيره : نعم لا يجوز للبائع ولا للمعطي على ذلك فهو حرام عليه رد •

ولا توبة له عندي حتى يرد ما أخذ إلا أن لا يقدر وينزل عـ ذره بوجه من الوجوه ، فلا يكلف الله نفسا الا وسعها •

وكذلك لا يجوز للبائع ذلك وهو آثم في ذلك •

وعليه أن يجبر الشفيع بذلك الذي قد احتال عليه في الثمن •

فان أحله من ذلك وأبرأه منه رجوت أن ذاك يسعه •

وان لم يبرئه من ذلك ؟

كان معي : عليه أن ترد عليه ما زاد عليه من الثمن بذلك اليد ويرجع الى مثلها •

ومن جواب أبي الحسن وعن امرأة أزلت مالها بحق ولم يصح ذلك مع الحاكم وعلم ذلك الشفيع وصح معه فطلبها الى رجل فرد المال الى المرأة وأنكر أنه لم تشهد له المرأة •

فقلت لك : انه يازمه يمين اذا أنكر الرجل ذلك وامتنع الذي أزلت المرأة اليه أن يحلف على ما وصفت في الجواب •

وقلت : ما يلزمه الحاكم للشفيع ؟

فعلى ما وصفت من صفة هذه المسألة اذا صح مع الشفيع أن فلانا

— ٢١٦ —

قد أزال اليه مالا هو شفעתه وكان زواله اليه على ما وصفت أنه
أشهد له بالمال بحق •

وطلب الشفيع شفעתه الى من صح مع الشفيع عليه بيعة فرفع
الشفيع عليه الى الحاكم وادعى عليه أن في يده مالا زال اليه بشهادة
بحق وهو شفعة له وطلب الانصاف منه •

فاذا أنكر المدعى اليه أنه ليس له كما ادعى عليه ، سأل الحاكم
الشفيع البيعة على ما يدعى وطلب يمينه أن يحلف له هذا الذي يدعى اليه
أن شفעתه زالت اليه ألزمه الحاكم اليمين •

أما أن يحلف له كما وصفنا في الجواب وزيادة في اليمين وما صارت
اليه شفعة لهذا وما معه شفعة لهذا صارت اليه من قبل شراء
ولا هبة على عوض •

والعطية مثل الهدية أو عطية وشيء يكافئه به أو يرد اليمين الى
الشفيع •

فيحلف الشفيع يميناً بالله أن هذا صارت اليه شفعتى من هذا وأنها
له وما زال شفעתه منها بوجه من الوجوه •

فإن قال الشفيع : أنه يحاف لقد أخبره من يثق به على ما ادعى
عليه أنه زالت اليه شفעתه •

وهو شفعة هذا وهذا اذا لم يحلفوا على الوقوف وعلى المال •

وان خلفوا على الوقوف وعلى المال فقال الشفيع انه يحلف على
الخير الذي كان أشهد له بالمال أن يحلف بالعلم •

وان. قال الشفيع انه يحلف على القطع لزمتم اليمين المطلوب عليه
على القطع ويحلف على ما صار اليه مال لهذه الشهادة من فلانة ابنة
فلان هو شفعة لهذا *

قال ومن غيره : لا يبين لى أن يحلف. على هذا واكن يحلف على الخبر
ما يعلم أن فلانة أزالتم اليه هذا المال ويعلم أن هذه تستحقه بشفعة
على هذا الخبر *

ون أراد المدعى أن يحلف على القطع حلف على القطع ما أزالتم
اليه فلانة هذا المال بحق يستحقه هذا أو شفعة عليه وذلك اذا كان
يقر له بما يجب به له لشفعة من المال الذى يشفعه به *

ومنه : فان كان هذا الذى ينكر الزوال اليه المال ويقول ان
هذا المال لم يزل اليه قد برىء منه *

فان أقر أنه برىء منه الى أحد كانت اليمين على من برئت منه المرأة
التي أشهدت به له أو لغيرها *

وكذلك اذا قال انه برىء من هذا المال الذى يدعيه هذا اليه الى
فلانة وأراد الشفيع يمين فلانة ما برىء اليها فلان بن فلان من هذا
المال الذى هو شفعة لى بعد أن أشهدنى له به وبعد أن طلبت شفعتى
ذلك اذا صح مع أنه برىء منه اليها من مطلب هذا شفعتي *

وان لم يبرأ منه الى أحد. فأراد الشفيع أن يقطع المضرة عن نفسه
حتى ينظر من يعارضه كان له ذلك بلا حكم من الحاكم لأن الحاكم له
لا يحكم الا بصحة البيينة *

— ٢١٨ —

وان كان الشفيع يعلم أن الذى رد المال الى المرأة إنما رده اليها قبل أن يطلب شفيعته فقد بطل مطلبه من هذا المال ؟

قال : نعم ، وذلك اذا قالها ذاك القضاء أو رد عليها قبل أن يطلب شفيعته فقد رجع في حقه برضاها .

ولما ان وهبه لها هبة أو عطية ولم يكن وجه الاقالة والرجوع في القضاء أو رد عليها رجع في حقه برضاها .

وأما ان وهبه لها هبة أو عطية ولم يكن على وجه الاقالة والرجوع في القضاء فللشفيع شفيعته .

ومنه : وقلت : الذى أزيل اليه الماء عن المطلب فرد عليها يمين ونم تقم على المرأة بينة : بازالة مالها فطلب الشفيع يمينها . أن تحلف ما قبلها له من هذا المال حق مما يدعى .

قلت : هل يحكم على المرأة ؟

قال فنعم على ما وصفنا لك اذا قال الذى يدعى اليه زوال أنه قد برىء من هذا المال الى فلانة وأراد الشفيع أن تحلف فلانة ، ما يرى اليك فلان بن فلان من هذا المال من بعد أن أشهدنى له بحق ووجبت شفيعتى فيه ولا يرجع اليك هذا المال من فلان ولئى فيه شفعة ولاقبالك لى حق من قبل شفيعتى هذه التى ردها اليك فلان .

واعلم أن الشفيع الى فلانة أن فلانا أزال اليك مالا قد وجبت شفيعتى فيه بهذه الشهادة التى أدعيها الى فلان كان على المرأة اليمين في هذه الدعوى أن فلانا برىء من شفيعتى .

— ٢١٩ —

فانظر في الفرق في هذا وتدبره وائيس عليها له مطلب من قبل
الشهادة الأولى ، وانما عليها له اليمين من قبل رد الشفعة •

فان ردت اليمين الى الشفيع : حلف الشفيع يمينا بالله لقد رد
فلان بن فلان هذا المال اليك وهو شفعة اى وقد وجبت شفعتى فيه ،
ومازالت شفعتى منه بوجه من الوجوه •

ثم يستوجب المال بيمينه على الشفعة •

وان امتنع المدعى اليه كما ذكرت انه لا يحلف على ذلك أخذه الحاكم
ولم تعذره عن اليمين اما أن يحلف الشفيع على ما يدعى واما الحبس •

فانما يجبسه على امتناعه عن اليمين وليس على المال فانهم ذلك •

وكذلك المرأة على ما وصفت لك ، واذا ادعى عليها أن هذا الرجل
رد اليها شفعتى في هذا المال بعد وجوبها فان امتنعت أخذها الحاكم
بذلك اما أن يحلف واما أن يحلف الشفيع •

وقد أطلت الشرح في مسألتك هذه على حسب ما عرفنا من قبل القون
في الشفيع •

ومنه ما قسنا بغيره ولا يقبل ما فيه الا ما بان عدله وصوابه ،
والله أعلم بالصواب •

وقالت ما تقول : أشهدت المرأة بما لها لهذا الرجل بحق عليها-ا له
ولييسنه بوفاء •

أو قالت بحق عليها ولم يقل ولييسه بوفاء •

فالذى وجدنا في هذا أنه اذا قضاها ماله بحق له عليه ، كان للشفيع
شفعته فهذا الذى وجدنا نحن •

— ٢٢٠ —

وذكر لنا بعض من كان منه على ما قال في هذه المسألة انه يوجد
في بعض الآثار انه اذا قال وليس له بوفاء من حقه فليس للشفيع فيه
شفعة •

فأعجبنا هذا القول وقسنا بالوارث انه اذا زال الميت الى أحد
مالا بحق كان للوارث الخيار ان شاء سلم المال وان شاء رد قيمة المال
وأخذ المال •

واذا قال وليس له بوفاء من حقه لم يكن له خيار في المال وكان
المال لمن أشهد له به فهذا ما عرفنا •

وأما الذي وجدنا، بحق فاذا أشهد بحق كان للشفيع شفيعته
والله أعلم بالعدل في هذا وفي غيره •

ومن غيره قال : نعم •

وقد قيل : هذا انه أشهد له بماله بحق له عليه فاذا قال فليسه
له بوفاء فلا شفعة للشفيع فيه •

ولا نعلم في هذا اختلافا •

وأما اذا لم يقل ذلك :

فقد قال من قال : انه لا شفعة للشفيع في ذلك لأنه لا يعرف ما ذلك
الحق وليس هذا مثل قضاء المريض وما يشبه الوارث •

وقد قال من قال : فيه الشفعة بقيمة المال المشهود به برأى
العدول •

مسألة :

وعن امرأة أشهدت بجميع مالها لرجل بحق فطالب الشفيع شفيعته
بنك الشهاده التي قد وقعت. وان الرجل لما علم بذلك رجع رد المال
على المرأة واحتج الشفيع أن المال قد استوجبه بالشفعة •

وأكرت المرأة الشهادة أنها لم تكن أشهدت بمالها لأحد وشكت
البينة. في معرفة وجه المرأة. لما أن أشهدهم للرجل الحق فطلب الشفيع
يمينها انها ما هي تلك المرأة التي شهدت عليها هذه البينة •

فعلى ما وصفت. فان كان الشفيع قد طلب شفيعته في حين مطلبها
بعد أن قامت الحجة عليه بعلم الشهادة وصحت الشهادة. وحكم له بشفيعته
أو انتزاع شفيعته ثم استحقها ثم رجع الشاهدان أو أحدهما أو شكوا
في شهادتهما فقد مضى الحكم في الشفعة •

• وليس للشاهدين رجعة اذا وقع الحكم •

• فان رجعا غرما •

• وان رجعا أحدهما غرم. نصف المال على بعض القول •

وان كانت الشهادة لم تصح أو شك الشاهدان قبل أن يقع الحكم
أو رجعا من قبل أن ينزع الشفيع شفيعته أو يحكم له بها فقد انتقضت
القضية ولا شفعة الا أن تصح الشهادة •

• فان أنكر الذي أشهد له بالمال بحقه فأراد الشفيع يمينه كان
له ذلك •

— ٢٢٢ —

واذا كان الشفيح قد صح معه أنه قد أزالته الى هذا الرجل الذي
أنكرها حلفه ما أشهدت فلانة بنت فلان له بهذا المال ولا زال هذا المال
ولا رد هذا المال الى هذه المرأة بعد أن أشهدت له به وهو شفعتي
وبعد أن انتزعه ولا قبله لي حق من قبل شفعتي في هذا المال •

ولا ينفع الذي أشهد له بالمال رد المال بعد مطلب الشفيح •

وأما المرأة فليس للشفيح عليها مطلب ، وإنما طلب الشفيح الى من
أشهد له بالمال لأن هذا قضاء بحق •

واليمين على من اشترى شفيعته وإنما يطالب المرأة في انكارها من
أشهدت له بالمال •

فإن صح له المال : صحت فيه الشفعة •

ان كانت طلبت الشفعة بما تستحق وإنما لم تصح الشهادة في
الحكم وصح مع الشفيح مد السهم في شفيعته ورد المال بعد انتزاعه
وحلف من صارت شفيعته اليه على ما وصفنا •

وليس رده ذلك بنافع بعد انتزاع الشفيح •

انهم قالوا : من أقال في بيع بعد مطلب شفعة فليست تلك الاقالة
بشيء وللشفيح شفيعته •

وهذه المسألة يتسع الشرح فيها ويطول الوصف والحكم في ظاهرها
والواسع في باطنها •

وحرام من دالس في شفع الناس وأخذها بغير حلها •

— ٢٢٣ —

فالحمد لله عباد الله ، ونوصيكم بتقوى الله وأنفسنا وما يتذكر
الا أولوا الألباب ♦

✽ مسألة :

وقد قيل فيمن أشهد بمال لغيره بحق وهو مريض أن ليس للوارث
خيار في ذلك ويكون هذا من سبيل الاقرار حتى يقول بحق عليه
لو بحق له ♦

وكذلك نقول ليس للشفيع في هذا شفعة في الحكم الا أنه ان طلب
يمين الشفيع بالعلم أنه أشهد له بهذا المال بحق له عليه فله ذلك عليه ♦

فان لم يحلف وجب عليه تسليم الشفعة في بعض القول اذا طلب
حاجها في وقت ما يجب له طلبها ♦

ومن جوابه : وذكرت في الذي يبلغه أن رجلا اشترى شفعة له وهما
جميعا في البلد ♦

كيف يصنع صاحب الشفعة ؟

فعلى ما وصفت : فاذا بلغ صاحب الشفعة بيع شفعة فعليه أن
يطلبها من حين ما علم ♦

وان ام يطلبها من حين ما علم بطلت الشفعة ♦

وقيل : ليس عليه أن يطلب في الليل ♦

وإذا علم ببيع شفيعته وهو في ضيعة يخاف فوتها ولم يحدا حدا
يحلفه عليها فهذا يشهد شاهدين على أحد شفيعته •

وان لم يشهد شهود يشهدهم على شفيعته وكانت ضيعة هذه
مثل ضيعة اذا ماتت لم يدركها فانه يدرك •

هكذا وجدت عن الشيخ وعايه أن يطلب الشفعة ولا يرسل أحدا
غيره ثقة ولا غير ثقة الا أن يكون في حال عذره •

وقالوا : اذا كان البيع مشهورا مع الناس والشفيع يسمع ذلك
شاهرا مع الناس فلم يطلب بطلت شفيعته •

وأعلم أنه ان اشتغل حين ما يعلم عن المشتري شفيعته بشيء من
الكلام غير طلب لشفيعته بطلت شفيعته •

وانما له الشفعة اذا قال : قد رددت في الشفعة وأخذت بالشفعة
وانتزعت بالشفعة •

ويشهد هذا على ذلك أن له عذرا من المرض •

واذا لقي صاحب الشراء فهكذا يكون على ما قالوا •

وحفظت أنا عن القاضي أبي بكر أحمد بن محمد بن خالد حفظه
الله أن المريض لا يطلب شفيعته حتى يصح •

اذا صح فانه يدركها •

— ٢٢٥ —

واحتج أن المريض لا يجوز شراؤه والشفعة ضرب من الشراء ،
والله أعلم • رجع •

واعلم أن الأمر في الشفعة دقيق وعن بر وعميق فأحسن فيها النظر
إذا بايت بهذا والله الموفق للصواب •

وعن رجل طلب شفعة الى رجل فقال فاني لم أشتري لك شفعة هذا
المال وهبه صاحبه لولدى والولد صبي صغير •

أقر بذلك رب المال أنه وهبه لولد هذا وخاف على الشفيع أن
يكون ذلك مدالسة •

فنعم ادعى الشفيع الى هذا فأراد الشفيع يمينه ما اشترى له
شفعة ولا صارت اليه شفعة لهذا على شراء ولا هبة على عوض ولا دالس
في شفعة ليزيلها عنه فيما لا تشفعه المدالسة فيه بوجه من
الوجوه أو يرد اليمين اليه فيحلف الشفيع على ذلك •

ثم يقطع الحكم عند اليمين إذا لم يكن بينة •

وإذا طلب صاحب الشفعة شفعة الى المشتري وقد فسل فيها
فسلا وصارت نخلا •

قلت : ما يجب للمشتري وللشفيع في ذلك ؟

فعلى ما وصفت : فإن الأخذ للشفعة يرد على المشتري عزمه وعناه
فيما فسل •

(م ١٥ — جامع الفضل بن الحواري ج ١)

— ٢٢٦ —

وعنى فان كان استغل من ذلك غلة رفع له عناء من التى استغلها على
حسب هذا وجدناه •

وليس على المشتري رد غلة الى الشفيع الا ثمرة مدرکہا المشتري
الشفعة وهى فيها •

✽ مسألة :

وعن رجل بلغه أن فلانا اشترى شفعة فجاء اليه فقال له : أنا مطالب
شفعتى •

أو قال له : قد طلبت شفعتى منك •

أو لم يقل منك وقال : قد طلبت شفعتى •

قلت : هل يحكم له بشفעתه ؟

بهذا اللفظ انه يقول اذا وصل اليه انى قد رددت فى شفعتى
أو قد أخذت بالشفعة أو قد افتزعت بالشفعة •

ويقول : على ما ذكرت أنى مطالب بشفعتى اليك أو مطالب
بشفعتى منك •

فهو لفظ ضعيف ولا يقدر على ابطال شفעתه واجازه الحكم فيه
أحب اليك •

والذى عرفنا بالقول الأول والله أعلم بالصواب •

— ٢٢٧ —

وعن رجل بلغه أن فلانا اشترى شفعته فوصل إليه فانتزعها منه •

على ما يجب وعلى ما يحكم له بهذا إذا قال اه فلان هانى لم أشتريها
لنفسى وانما اشتريتها لفلان فلم يذهب هذا الى فلان بطلب منه وتوانى
بمقدار ما تفوته ؟

فعلى ما وصفت فان كان فلان فى موضع تناله الحجة أخذ هذا
المشتري بما اشترى اذا وجبت عليه من الشفعة •

وعلى حسب هذا وجدنا فيمن نفى بالشراء لغيره الا ما زدنا نحن
من لفظنا •

ونقول : اقرار ما نلتفت الى اقرار المشتري لغيره ان كان أقصر
لمن يدرك عليه حجة •

وكذلك ان كانت بينة تشهد عليه انه كان الشراء له ان لم يكن عند
البيع أقصر به لأحد لم يلتفت الى قوله •

والله أعلم بالعدل فى هذا وفى غيره •

فاذا صح الشراء حكم للشفيع بشفعته على ما يوجب الحق •

ونقول : انه اذا قال انها لغيره ويبرأ منها •

فان أرد الشفيع يجوز شفعته بغير رأى الحاكم حتى يعلم من يبرز
لمطالبته كان له ذلك •

وكل من ظهر لمطالبته فيها كان بينهما الحق •

وعن رجل صح معه أن فلانا اشترى له شفעתه فطلب في الوقت
وتمادى في المجيء حتى خلت له ثلاثة أيام فاحتج عليه المشتري بأنه لم
يأت بالثمن حتى خلت المدة فاحتج الشفيع بأنه لم يحكم عليه حاكم
باحضار الثمن •

ولو أن حاكما حكم عليه باحضار الثمن لم يتغافل •

قلت : هل يثبت له شفעתه بهذه الحجة ؟

فعلى ما وصفت فليس هذا للشفيع بحجة ان لم يحضر الدراهم
حتى تغيب الشمس من يوم ثالث فقد بطلت شفעתه في الحكم •

ولا يلتفت الى قوله لأنه لم يحكم عليه حاكم بالعدل ، والله أعلم •

قلت : فاذا بلغه أن فلانا اشترى شفעתه فلم يأت بالثمن حتى خلت
المدة واحتج أنه قد أحضر المشتري فلم يجده •

وادعى أن المشتري استتر عنه حتى انقضت المدة •

وقلت : هل يدرك الشفيع الشفعة ؟

فعلى ما وصفت فاذا أحضر الدراهم فلم يجد المشتري فيشهد على
ذلك شاهدين •

فأما في الحكم فإن أحضر شاهدين شهدا أنه قد أحضر الدراهم
يوم الثالث فلم يجد المشتري فله حجته •

— ٢٢٩ —

وان ادعى ذلك ولم يحضر شاهدين وقد خلت المدة لم يقبل ذلك
منه بدعواه في الحكم •

وأما المشتري فان كان استتر عنه ، وقد علم أنه في تغيبه وتعمد
لابطال شفيعته فلا ينفعه ذلك •

وللشفيع شفيعته اذا احتال المشتري على ابطالها في الحكم •

وعن اليوم الذى يكون فيه الشراء والبيع ذلك اليوم يحسبون من
مدة الشفعة أو لصاحب الشفعة مدة ثلاثة أيام غير اليوم الذى كان فيه
البيع •

فالذى عرفنا أن له ثلاثة أيام هذه مدة •

ونقول : انه اذا وقع الطلب كانت مدته ثلاثة أيام غير اليوم الذى
من حين ما انتزع الشفعة وقع الحكم في أول النهار أو في آخر النهار
حسبت له ثلاثة أيام من حين ذلك •

وهذا من قولنا نحن وانما عرفنا له ثلاثة أيام •

والثلاثة أيام انما هي من حين ما وجب الحكم في الشفعة
والله أعلم بالعدل •

وعن منزل باعه صاحبه لرجل وهذا المنزل جذوعه على جدار رجل
والد عن ماسة جدار رجل آخر من موضع ولهذا المنزل طريق
على رجل آخر وله مجرى الماء على رجل آخر •

— ٢٣٠ —

فطلب هؤلاء كلهم الشفعة في وقت واحد •

قلت : هل يحكم لهم جميعا بذلك ؟

فعلى ما وصفت : فهؤلاء كلهم شفعاء •

أما الذى ماسه الدغن جدار •

فان كانت هى ماسة سوى وليس هى مستوية على الجدار بنمما
البيت فلست أرى له شفعة يمسه سواء •

وأما الآخرون فان طلبوا جميعا قسمت بينهم الشفعة على
عددهم •

وان سبق أحدهم فطلب أحدهم الشفعة كانت له الشفعة خالصة
دونهم •

وذكرت فى نخلة على ساقية وأراد صاحبها بيعها وعلى الساقية نخل
أعلى منها وأراد صاحب النخل أن يشتري هذه النخلة التى هى شفعتها ؟

فأرجو أنى كنت قد شرحت لك الجواب فى هذه المسألة •

فإذا كانت هذه النخلة على ساقية قايدة فأنما تشفعها النخلة التى
أعلا منها والنخلة التى أسفل منها •

فإذا أبى صاحب النخلة التى أعلا منها أن يأخذها أخذها صاحب
النخلة التى أسفل منها •

— ٢٣١ —

وفيها قول : لا شفعة على القايد وذلك اذا كانت النخل بمشاعا
بينهم •

وان كانت مقسومة بالجواميد لم يكن لهم شفعة •

فان كانت هذه النخلة على ساقية على غير قايد شفعها أربع نخلات
من اعلا وواحدة من أسفل أقياستها •

أما الشفعة هنا بالمضرة والطريق وصاحب الطريق والمضرة أولى
وصاحب القياس •

فان كان على صاحب هذا الطريق النخل هذه النخلة أو مضرة يازمها
الشفعة •

فقد قالوا : أن صاحب الطريق والمضرة أولى من صاحب القياس •

ومن غيره قال : وقد قيل أن صاحب القياس أولى من صاحب
الطريق والمسقى •

وقيل : كلاهما سواء •

وقيل : أن النخل اذا كانت على ساقية جائز شفعها نخلتان بالقياس
وليس بعد ذلك شفعة •

واذا كانت على غير جائز شفعها في أعلى منها ثلاث ثم لا شفعة
بمضرة •

— ٢٣٢ —

وقد صارت جائز اذا كان من الثلاث شئ لأن الرابعة غير المبيعة
السفلى تكون خامسة وتكون لا شفعة فيها وتكون جائزا •

فاذا شفعها ثلاث من أعلى منها الأول والثانى ثم الثالث ثم
انقطعت بالشفعة بالساقية •

فان كان أسفل منها نخلة وهى الثانية شفعها من أعلى الاثنين •

ثم انقطعت الشفعة بالمضرة وشفعتها السفلى بالقياس ان كان
بينهما قياس •

وقال من قال : يشفعها من أعلى واحدة •

ويشفعها السفلى بالقياس ثم لا شفعة •

وقال من قال : اذا كان أسفل منها نخلة واحدة يشفعها بالمضرة من
الأعلى ثلاث فالأولى ثم لا شفعة •

ويشفعها السفلى بالقياس •

وقال من قال : انما العدد فى الأموال بما أعلى والمبيعة •

ولا ينظر الى ما أسفل فى الاجائل فعلى هذا يشفعها من أعلى أربع
ومن أسفل ولعدة بالقياس فى هذا فى النخل العاضدية •

وعن رجل له نخلة فى نخل ارجل وان الرجل باع جميع تلك
النخل •

— ٢٣٣ —

هل تشفعها هذه النخلة ؟

فعلى ما وصفت : فان كانت هذه النخلة ليس من مشاع في هذا النخل وأرضها محدودة فان كان عليها ممر ساقية لهذا النخل أو لشيء من هذا النخل أو طريق هذا النخل أو شيء من هذا النخل كانت الشفعة هاهنا بالطريق •

والساقية التي تمر في أرض هذه النخلة ان كانت أرض هذه النخلة ليست مقطوعة بحواميد وهو مشاع في أرض هذه النخلة وكانت نخلة مالها قياس هذه النخلة وهذه الأرض شفعتها بالقياس اذا لم تكن طريقا ولا ساقية •

وان كانت لا تقاس بشيء من هذا النخل لم تشفع بالقياس •

✽ مسألة :

وعن رجل اشترى مالا من عند رجل بمائة درهم ثم ترك منه عشرة دراهم أو باع له بيعا يساوى القيمة مائة درهم فباعه له بسبعين درهما احسانا منه ومحاباة ؟

يأخذ الشفيع بالشفعة •

قلت : فهذا الذى قد تركه أو أحسن اليه فيه ؟

وقلت : هل يحكم للشفيع بالشفعة ؟

وقلت : فهذا الذى تركته أو أحسن اليه فيه ؟

فعلى ما وصفت : فالذى وجدنا فى هذا أنه اذا ترك له من الثمن شيئاً فإنه ينحط من الشفيع على بعض قول الفقهاء •

وقال من قال : انما تركة البائع للمشتري ويأخذ الشفيع بأصل الشرى •

وإن سماه خطأ من الثمن فللشفيع مثل ذلك الا أن يهب له انثمن كله فعلى الشفيع اذا أخذ أن يرد على المشتري الثمن تاما •

ونحن نأخذ بقول من قال : اذا حط البائع عن المشتري شيئاً من الثمن وسماه خطأ ان ذلك ينحط عن الشفيع والله أعلم بالعدل •

ومن غيره : قال الحط اذا سماه خطأ من الثمن فللشفيع مثل ذلك •

والترك والبراءة ونحو ذلك اذا كان شيئاً مما لا يعلم انه يكون منه الا عليه وجه الحساب والكرامة مما لا يفعل الا لئله ولم يسم خطأ

أن هذا الذى فيه الاختلاف ونحن نحب ان يكون ذلك للمشتري وعلى الشفيع رد الثمن كله •

وأما اذا ترك الثمن كله للمشتري ؟

ان ذلك على الشفيع رد الثمن كله ولا نعلم فى ذلك اختلافا •

واما أن يكون خطأ وكان تركاً أو نحو ذلك مما يتغابن الناس فى مثل

— ٢٣٥ —

ذلك بغير محاباة فاننا نحب في ذلك أن يكون للشفيع من ذلك ما للمشتري
والله أعلم بالصواب •

والحط والضعف والاحسان في الثمن بمنزلة والبراءة والترك بمنزلة
وفيه الاختلاف :

ونحب أن يكون للشفيع ما للمشتري اذا كان مما يتغابن فيه الناس
في مثله •

وان كان لا يكون الا محاباة فذلك للمشتري والهبة والصدقة يجب
أن تكون خاصة على كل حال •

وعن رجل باع لرجل مالا وذلك المال يشفعه جماعة من الناس
منهم من له فيه حصة مشاعة غير مقسومة •

ومنهم من عليه طريق •

ومنهم من يشفع بالمسقا •

ومنهم من يشفع بالقياس وان أخذها وشق الى الشراء فأخذ
لنفسه منازعة في الشفعة من أولى منه •

قات : هل يحكم لمن هو أولى بها ؟

فعلى ما وصفت : فهو له بالشفعة للشريك في الأصل •

وان كان سبق أحد من هؤلاء الذين يشفعون بالقياس والطريق الى
شراء هذا المال وطلب لشريك فيه الشفعة في حين طلبها حكم له
بالحق فيها •

• وهو أولى بشفعته

وان لم يطلب الشريك في الأصل الشفعة ثم سبق بعد ممن يشفع
بغير حصة في الأصل فيطلب الشفعة •

قد قيل : ان الشفعة ان كانت لأناس عدة يشفعونها فأيهم سبق
أخذ بالشفعة كانت له دون الآخرين •

• فلن طلبوا كلهم كانت لهم على عددهم

• والشفعة لمن سبق منه الى طلبها

• والولى بالشفعة الشريك في الاصل فهو أولى بالشفعة •

ولو سبقه الى طلب شفعة غيره ممن ليس شريكا في أصل كانت
الشفعة للشريك اذا لم يكن هو علم ببيعها •

• اذا طلب حين ما عام كان له ذلك •

• فان لم يطلب من حين ما علم فهي لمن سبق اليها من الشفعاء الذين
يشفعون بغير أصل لها طلب في حين ما علم •

• وقد كررت عليك لتتفهم •

• وكذلك المنزل الشريك فيه أولى من يشفع باجماع الجذوع

• وللشريك ان ينزع الشفعة من صاحب الجذوع اذا اشترى •

* مسألة :

وذكرت في رجل اشترى مالا يشفعه رجل فطلب صاحب الشفعة ان
ياخذ ذلك المال بالشفعة •

واحتج المشتري ان يطلب شفعة في الوقت وانما طلبها من بعد ما
فاتته وادعى عليه لفظا يطلب فيه شفعة وانكر ذلك الشفيع ونزلا الى
الحكم •

قلت : كيف تكون اليمين في ذلك وعلى من تكون ؟

فعلى ما وصفت : فاذا صح البيع وصحت الشفعة فاليمين للشفيع
يحلف لقد طلب شفعة من حين ما علم بالبيع •

أو يرد الثمن الى المشتري فيحلف المشتري بانه قد علم هذا بالبيع
وما طلب شفعة من حين ما علم •

أو يحلف ما يعلم ان هذا طلب اليه شفعة من حين ما علم بالبيع
لان اليمين ها هنا للشفيع •

فان شاء فيحلف للمشتري أو يرد اليه الثمن فيحلف المشتري على
ما يريد ويراه الحاكم •

وكذلك كلما ادعى المشتري على الشفيع مما ييطل به شفعة •

فاليمين للشفيع ان شاء حلف وان شاء رد اليمين الى المشتري •

فيحلف المشتري على ما يدعى ما يراه الحاكم العدل مما يجوز في
الدعوى من لفظه •

— ٢٣٨ —

• ويكون فيه منقطع الحخم •

واعلم ان الشفيع قد يأتى فيها مواضع يدق فيها النظر. فاحسن
فيها النظر واحضرها فهمك وبالله التوفيق •

• وزجل اثتهذ لرجل بمالك •

قلت : فاذا اتهم بالخافة أو شىء من الاشياء •

هل فى ذلك يمين على المشهود به ؟

قال : اعلم انه اذا صحت الشهادة أو أقر المشهود له بذلك فأقر المشهود
له بذلك وقع الحكم •

وليس يمين على من أقر بما يطلب اليه •

فان كان المشهد والمشهد له قد أرادا المدالسة ليزيلا شفعة هذا
الشفيع ؟

لا تسمع المدالسة فى شفيع الناس ولا يأخذها من صاحب المال
اذا انكر المشهود له لأنه لم يأخذ لهذا شفعة كانت اليمين بين المشهود له
وطلب الشفعة •

وليس على المشهد له فى هذا طلب وانما يطلب صاحب الشفعة
الى من انكر زالت اليه •

فان ادعى الطالب أن المشهد له بالمال انه اشترى له شفعة •

— ٢٣٩ —

أو اذا قضاها بحق فان أقر المشهود له بذلك أو شهدت عليه بينة
عدل بذلك فلا يمين هاهنا •

وان انكر ذلك وكان للطالب الشفعة قد صح معه ذلك كانت اليمين
على المشهود له •

فان شاء المشهود له حلف على ما يدعى اليه الطالب ان كان يدعى اليه
انه قضى هذا المال بحق •

فان انكر حلف بانه اقر زال اليه هذا المال ولقد صار اليه هذا
المال له وما قبضه لفلان هذا حق من قبل ما يدعى اليه من الشفعة
وما صار اليه هذا على عوض ولا على ثمن مسمى ولا قضاء بحق •

ولا عوض يجب فنية الشفعة لهذا الشفيع أو يرذ اليمين الى الشفيع
فيحلف الشفيع على ما يدعى من ذلك والله اعلم بالصواب •

ومن غيره : فالله اعلم غير انه اذا أقر بهذا المال واشهد له به وصار
اليه بوجه من الوجوه التلى لا يكون فيها •

ولأنها شفعة للشفيع فأقر بذلك الذى له المال أو صح ذلك بالبيعة •

اذا طلب الشفيع يمينه على ذلك فعليه اليمين بالعلم ما يعلم انه
اشهد له بهذا المال ولا اعطاه اياه ولا أقر له على حسب ما يكون له ولا
على عوض مما يستحق به هذا شفعة اليه عليه في هذا المال •

ولا يحلف بالقطع انه انما يدعى الاقرار والهبة والعطية وما يدعى
ما لا شفعة فيه •

— ٢٤٠ —

ومن غيره قال أبو المؤثر : اذا باع الرجل مالا بدون ثمنه لم يجب
الاحسان اليه •

فقال البائع للمشتري : قد أحسنت اليك •

أو قال : قد انقضت لك أو قد جانبتك •

فأراد الشفيع ان يأخذ شفيعته فله شفيعته وعليه قيمة المال برأى
العدول •

ولا ينظر فيما كانت فيه المبيعة لان الرجل قد يضع لاختيه ولولده
ولن هو منه •

وليس للشفيع شفعة الا بالثمن التام برأى العدول •

قيل عن هاشم : انه قال وكذلك غير القطعة مما فيه الشفعة •

قال : ابو المؤثر : نعم •

وعن رجل يبيع أرضه بعوض والاعواض غير الدراهم والدنانير •

هل يدرك فيه الشفعة ؟

نحن نرى ان فيه الشفعة ما لم يكن أصلا بأصل •

وقال ابو المؤثر : لا شفعة لان هذا بمنزلة الفياض وانما الشفعة
يما يبيع بالذهب والفضة أو ما يكال ويوزن •

وعن : رجل من أهل أركى باع وهو في السبر شفعة لرجل من أهل
السبر فبلغ الأركاني •

أُيخرج اليه ؟

فعلى ما وصفت فان صاحب الشفعة له ان يخرج الى السبر من
حينه في طلب شفيعته •

قال أبو المؤثر : أليس عليه ان يخرج اليه ؟

عن ابي سعيد : قال نعم •

وقد قيل ذلك باختلاف :

فقال : قال انه ليس على الشفيع ان يخرج الى المشتري الى
موضع الشرى الا ان يكون في البلد الذى فيه الشفعة •

فان كان في غير البلد الذى فيه الشفعة فانما يخرج الى البلد الذى
فيه الشفعة •

وليس عليه ان كان المشتري وأهل البلد •

وقال من قال : يخرج الى البلد الذى فيه الشفعة وليس عليه ان
يخرج الى البلد •

وقال من قال : يخرج الى بلد المشتري للشفعة ولا يتعدى غير
ذلك •

وقال من قال : عليه أن يخرج الى المشتري في طلب شفيعته حيث
كان المشتري في بلده أو غير بلده •• حتى يرد عليه شفيعته •

(م ١٦ — جامع الفضل بن الحواري ج ١)

ويأخذ شفيعته ما كان المشتري في المصر الذي سأله الحكام المسلمون
في ذلك الوقت الذي يقع فيه البيع *

ومن جواب أبي محمد عبد الله بن محمد بن أبي المؤثر : وعن
رجل ازال الى رجل مالا فاستوجب الشفيع المال تلك الشهادة فطلب
المشهود له بالشفعة شفيعته واحتج المشهود أن فلانا باع له من ماله فلأشهد
له بحق وأنه قد رده عليه *

فاذا كان ينزع شفيعته قبل أن يرده وانما رده بعد الانتزاع فليس
له رده في ذلك بشيء وله شفيعته *

وان لم يكن معه بينة فطلب يمين رب المال فانه له ما أراد *

واما على هذه الصفة فما أرى عليه يميننا والله أعلم *

وان ادعى انه أباعه وان انتزاعه ممن ازاله وان أنكر رب
المال الأول أنه لم يزل الى أحد وادعى الشفيع أنه قد ازاله
اليه بالشفعة وهو مستحق بالشفعة فيصنف صفتة هذه *

فان أنكر رأيته عليه اليمين ما قبله له حق مما يدعى اليه من هذه
الشفعة وأنه ازالها والله أعلم *

وازد من سؤال المسلمين وانما يكون اليمين بينه وبين من في يده
المال الذي انتزعه بالشفعة *

قلت : واذا رددت اليمين الى الشفيع *

— ٢٤٣ —

كيف يكون اليمين ؟

يحلف ان هذا المال بعد أن يقف عليه الحاكم أو رسوله باعه
فلان بن فلان وأنى قد انتزعت من فلان ♦

ويسمى الثمن من قبل أن يرده عليه إن أدعى انه رده عليه ♦

فاذا حاف منع منه الذى يدعى المال ♦

ومن جواب أبى الحسن وقلت هل تشفع التى لها المسقى والتى
عليها المسقى التى لها الشفعة اذا كانت الساقية غير جائزة ؟

وقلت : هل يكون الطريق بمنزلة المسقى فى الشفع فالطريق توجب
الشفعة الذى هو له والذى عليه ؟

فعلى ما وصفت : فمن كانت عليه الطريق محكوم عليه به الى ذلك
المال كان له شفعة ذلك المال بالطريق ♦

وليس له أصل الطريق وانما له جواره فى الطريق شفعة بذلك
الطريق والله أعلم بالصواب ♦

وقلت : ما تقول فى الطريق والقناطر التى تكون على السواقي
انقطع الشفع أم ليس يقطعن الشفع ؟

ليس يقطعن الشفع عندنا على ما وصفت على حسب ما عرفنا
والله أعلم بالصواب ♦

— ٢٤٤ —

ومن جواب أبى الحسن وعن رجل اشترى شفعة يتيم أو رجل غائب ثم ان المشتري قبل فيها نخلا كثيرا •

فلما أبلغ اليتيم أو قدم الغائب انتزع شفحته •

قلت لمن هذه النخل التي أحيها هذا الرجل ؟

فعلى ما وصفت : فالمشتري بالخيار ان شاء قلع نخله وان شاء أخذ قيمتها من الشفيع •

أما اذا كان قد استغل المشتري منها غلة حسب عليه الغلة من القيمة •

ان كان فيها وفاء فالنخل للشفيع •

وان كان فيها نقصان عن قيمة ما عمر لحق المشتري الشفيع بالفضل بعد أن أخذ الثمن من الشفيع •

والقيمة يوم يحكم له بالشفعة ومن غيره •

وعن يتيم بيعت شفحته له وهو لم يبلغ فقال أنه له شفحته •

وقال أبو مروان في الشفيع : اما اليتيم ان كان له وصى أو أقام له الحاكم وكىلا ولم يقم له الحاكم قيما ثم بيعت شفحته فطلبها بعد بلوغه فان له الشفعة وذلك في المشاع •

واما شفيع الحقائق فلا شفعة له فيها •

— ٢٤٥ —

والحقائق مثل الطريق والساقية •

وكذلك في راكب البحر اذا قدم وله الشفعة في المشاع •

واما في الحقائق فلا اذا كان خروجه في البحر لا يريد بذلك المقام •

واما اذا كان مقيما فليس له شفعة •

واما اذا كان في سفره الى مكة حاجا ولم يقيم بمكة الا أن يعينه •

لا بد من المقام بمكة الى الحول فله شفعته في المشاع •

وعن غيره ومن غيره قال : وقد قيل لا شفعة له الا في المشاع اذا

كان خارجا من مصر •

وقال من قال : الا حاجا أو غازيا أو مواليا •

وقال من قال : الا حاجا أو غازيا •

ومن جواب أبي عبد الله إلى الصلت بن مالك الامام : وذكرت ان

امراة أعطت غلاما صغيرا سهما من سبعة أسهم وأشهدت له شاهدين ثم

اشتري منها وصى الغلام الستة الأسهم للغلام المعطى في المجلس الذي

كانت فيه الشهادة بالعطية من قبل أن يفترقا ثم طلب الشفيع شفعته •

وأردت معرفة رأى والدى يحفظ وبه تأخذ ان من أعطى

جزءا من ماله أو قايض بجزء ثم اشتري الباقي في المجلس بالشفعة

للشفيع وان العطية للمعطى •

— ٢٤٦ —

وكذلك قولنا في هذا وان العطية للغلام والشفعة للشفيع
والله أعلم •

ومن جواب أبي على الأثر وعن شركاء في خبورة ولرجل باده
ولبقية الشركاء باده باع واحد من أصحاب البادة •

قلت : من أولى بالشفعة ؟

فان كانت هذه الخبورة ماء معقودا بحى واحد بعد واحد وهو
على ذلك فالذى يلي على هذا الماء الذى يبيع ويأخذ بعضهما من
بعض هو أقرب وأولى بالشفعة اذا طلب ثم الذى يليه •

وان لم يكن كذلك وانما هو ماء مجتمع يطرح عليه السهم مثل
ما أرى في سعال فيمن وقع سهمه قبلا أخذ الماء ثم الذى يليه من
السهم ثم الذى يليه من السهام ثم الذى يليه •

فهذا ما عندي أن أهل الخبورة فيه شركاء والشفعة لهم من طلب
أولى فالله أعلم •

واذا طلبوا جميعا كان بينهم •

قال غيره : نعم وذلك اذا كانوا كلهم شركاء في الخبورة •

وأما اذا كانوا شركاء في بادة وباده خالصة لواحد فأصحاب البادة
المنفردة أولى بمصرة البادة •

عن أبي معاوية : واذا أقر الشفيع انه يأخذ الشفعة له ولغيره
فليس له ذلك اما أن يأخذها كلها لنفسه أو يدعها كلها للمشتري •

وان طلبها الشفيح ثم ولاها غيره من قبل أن يحكم له بها فلا أرى ذلك له حتى يعطى ثمنها لانه لو حكم له بها وأجل في الدراهم فلم يأت بها في أجلها يطلب شفيعته •

وقلت : ان كانت الشفعة لرجل فلم يطلبها ولم يعلم بيعها وعلم والد الشفيح فاشهدا والد الشفيح بلوغ الأرض الذى يشفع بها ابنه وطلب الشفعة ؟

فلا شفعة للوالد على هذه الصفة •

واذا اشترى رجل نخلا وهى شفعة لرجل فوق بعض النخل ثم طلب الشفيح شفيعته ؟

ان كان طلب المشتري قطعها طرح عن الشفيح بقدر ما قطع منها بقيمة العدول وأحد ما بقى من النخل القائمة مع حد النخل المقطوعة •

وانما تكون النخل المقطوعة قيمة نخل وقائع وقائمة •

وان كانت النخل وقعت من آفة من غير المشتري وكان للشفيح الخيار ؟

وان كانت النخل وقعت من آفة من غير المشتري كان للشفيح بالثمن الأول وان شاء تركها •

وان كان المشتري قد ارتزى من جذوعها أو كبرها أو خوصها ما طرح عن الشفيح قدر ما ارتزاه منها •

وكذلك اذا كان فى النخل ثمرة مدركة ثم اشترها واشترطها
المشتري على البائع كان للشفيع ثمرها •

فان اذهبها المشتري ثم طلبها الشفيع طرح عنه من الثمن الأول
بقدر ثمرها •

وان كان المشتري اشترى النخل وليس فيها ثمرة مدركة ؟

تكون الثمار للبائع الا أن يشترطها المشتري اذا أدركت فيها ثمرة
فاذهبها المشتري من قبل أن يعلم الشفيع شفيعته ثم اعلم بها اعلم
فطلبها أخذها بالثمن الأول •

ولا يطرح بالثمرة شيء بأن الثمرة لامشتري ما لم يطلبها الشفيع •

فان طلب الشفيع شفيعته وقد أدركت فيها ثمرة كانت له الثمرة مع
اصلها بالثمن الذى اشترها به الأول •

وان كان المشتري قد أنفق عليها فى عملها واصلاحها كان على
الشفيع بقدر ما اذهب عليها المشتري مع ثمنها •

أما ان كان المشتري استغل عنها غلة بقدر ما أنفق عليها ؟

فهناك يكون على الشفيع أن يرد ما أنفق عليها المشتري الا أن يكون
الذى أنفق عليها أكثر مما اغتـل فيها فان على الشفيع الفضل ما أنفق
عليها المشتري والله أعلم •

وعن رجل اشترى أرضا وهى شفعة لرجل وارثتى المشتري من

— ٢٤٩ —

ترابها ثم علم الشفيع بالشفعة وبيعها فطلب الشفعة الى المشتري وطلب
أن يحط له منها ثمنها الذي اشتراها المشتري بقدر ما ارتزى منها *

فانما نرى له ان يطرح من ثمنها بقدر ما ارتزى منها المشتري لأن
ذاك الذي ارتزى منها جزءا منها *

فان كان الذي ارتزاه دفع ثمنها أو نصف ثمنها بالقيمة فليطرح عن
الشفيع ذلك كله *

ولو أن المشتري باع منها ترابا بألف درهم وكان شراؤها بألف
درهم كان للشفيع شفعتها وله الألف الذي باع به المشتري من ترابها *

وعن غيره قال : نعم *

وأما النخلة واتلاف الأبواب اذا اشترى وهى عليها فذلك جزء من
المال الذى وقع عليه البيع *

وكذلك الثمرة المدركة *

وأما التراب والخص والكرب ونحو ذلك فقد قيل فى ذلك انه يقوم
الأرض يوم أخذها الشفيع *

فان كان الذى أخرجه من التراب ينقص قيمته عما اشتراها فعليه
بقية ما نقص من القيمة *

وان كان ذلك لا ينقص قيمة الأرض من اخراج التراب فليس ذلك
شئ لانه بمنزلة الغلة *

— ٢٥٠ —

وكذلك الخوص والكرب. ♦

واما الجذوع فهي كما قال ♦

وكذلك ان كان في الأرض شيء من التراب مجموعا مثل السماد الذي
لو لم يشترطه المشتري كان للبائع ♦

أما اذا اشترطه المشتري فهو للشفيع في جملة البيع وما كان من
نحو هذا ♦

وكذلك لو كسر دارا أو هدم حائطا أو غمسا أو زال عمارا عن
موضعه بازالة مما لا يكون الا بتغير الأصل الذي وقع عليه البيع ♦

وقال غيره : وكذلك اذا تلف التراب اتلاف ♦

وأما اذا باعه حسب من ثمنه ♦

وكذلك ان كان له قيمة حوسبت بقيمته ♦

وفي بعض القول : هو بمنزلة النخلة في ذلك ♦

وعن الشفعة أهي في كل المشاع من الحيوان والمتاع ومما لا يكال
ولا يوزن ؟

ففي ذلك اختلاف من الفقهاء :

منهم من قال : ان الشفعة في جميع المشاع من الحيوان والمتاع
وغيره فيما يكال ويوزن ♦

— ٢٥١ —

ومنهم من قال : ان الشفعة في الأصول من الأموال وليس فيما
سوى ذلك شفعة كان مشاعا أو مقسوما •

قال غيره : نعم •

وقد قيل : انه في كل المشاع ولو كان يكال ويوزن •

✽ مسألة :

وعن رجل باع أرضا لوالده ولرجل صفقة واحدة فطلب الشفيع
شفعته منها ؟

أنا نرى له الشفعة في حصة الأجنبي شفعة في حصة والد البائع •

ان لم يعلم الشفيع ببيع شفعته حتى قسم الوالد والأجنبي
الأرض وكان الشفيع يشفعها بطريق أو مسقى فأخرج الوالد للأجنبي عن
الطريق والمسقى ثم علم الشفيع ببيع شفعته فطلب الى الأجنبي أن يأخذ
حصته بالشفعة •

وقال الأجنبي : انما كان له الشفعة بالمسقى والطريق وقد زالا الى
الوالد فلا شفعة لك معي •

إنا نرى له الشفعة اذا طلبها •

ولا نرى ذلك القسم تاما •

ان يعلم ببيع شفعته حتى اقتسمها الوالد والأجنبي ثم باع
المشتري والأجنبي حصته للوالد وعلم الشفيع بشفعته وطلبها من بعد

أن أخذها الوالد فإننا لا نرى له الشفعة في حصة الأجنبي الذي باعها
الوالد لأن هذا الشفعين إنما يأخذها من الأول •

ومن غيره : مما أحسب عن أبي علي وعن رجل أدعى على رجل
أنه بايعه قطعة من ماله فإن المدعى اليه أنكر ذلك البيع فطلب رجل شفعين
تلك الأرض أن يأخذها بالشفعة ؟

قال : أخاف أن يأخذ تلك القطعة بالشفعة إذا أقر بالبيع ووردا
بأمرهما إلى الحاكم فيطلب بالبيع •

فإن رجع البيع عن ذلك وقال لم أبع ؟

فلا شفعة للطالب •

ومن غيره : قال إذا أقر البائع بالبيع وجب على الشفعين أخذ
شفعتهم •

فإن أقر المشتري بالبيع فاليه يسلم الثمن •

وإن أنكر البيع فقد أقر البائع بأنه أزاله بالثمن •

وقد رد الشفعين بالشفعة وأثبت ذلك على البائع بأنه قد أقر أنه قد
زال من يده الثمن الذي استحقه الشفعين على البائع والمشتري •

وعن رجلين في بلد ينزلان جميعا اشترى أحدهما شفعة للآخر وغاب
المشتري •

— ٢٥٣ —

قال له عبد الله : إذا كانا جميعا لهما دارهما في بلد واحد فليس على صاحب الشفعة أن يخرج في أثر المشتري في أسفاره •

فإذا رجع طلب إليه شفيعته •

فإن كان كل واحد منهما في بلد داره ومقامه فلعلم صاحب الشفعة أن فلانا قد اشترى شفيعته فطلب من حين ما بلغه وأشهد وخرج فإنه يدرك شفيعته •

وإن مكث في بلده ولم يخرج من حين ذلك وتوانى فقد أبطل شفيعته •

وفي بعض الآثار عن الأسيخ : وإذا كانت أجائل الصافية متواليه حسب الاجائل كلها أجاله واحدة •

وإذا فرق بين كل اجالتين من الصافية أجاله واحدة ، وحسبت الاجائل متفرقة ؟

قال من قال : كلها أجاله واحدة ولا فرق بينهما •

وكذلك إذا كان مال الرجل فيه أجائل فهو بمنزلة الصافية •

وإذا كان المال مقسوما بآئنا لكل واحد حقه حسب أجائل ولو سقى ذلك المال من أجاله واحدة •

وأما إن لم يكن مقسوما وكان مشاعا :

فقال من قال : إذا كان ينقسم فهو أجائل •

وقال من قال : هو اجالة واحدة ما لم ينقسم فهو اجالة واحدة هذا كله فيما يلزم من الشفعة وما يكون فيه احكام الاجائل •

وقيل : اذا كانت هناك طريق عليها أربعة أبواب وفيها طريق لمسجد حسبت خمسة أبواب •

ومن غيره : ويوجد عن أبي الحواري انه اجائل اذا كان مشاعا اذا كان ينقسم •

وحفظ أبو عبد الله مجاهد بن أيمن عن أبي المؤثر في الشفعة في الماء أن أولى بالشفعة المواحل المعادل ثم الذي يأخذ منه البائع • وما الذي يواحل من البائع فلا شفعة له •

وحفظ عن بئر بين قوم شركاء قد قسموا أرضها وعلى كل واحد منهم طريق لصاحبه الا انهم شركاء في فم الطوى وحدة •

ثم باع أحد الشركاء نصيبه من الأرض والماء لرجل آخر ثم طلب أحد الشركاء الشفعة •

انما له شفعة في فم الطوى نفسه ينظر كم حصة الرجل تسوى من الماء من البيع ثم يأخذها بالشفعة •

واما الأرض فلا شفعة ولا رجعة للمشتري ولا يطلب نقضا اذا أخذ شفعة الفم والماء •

ومن غيره : مما أحسب انه جواب من أبي المؤثر وعن رجل اشترى شفعة رجل فلم يطلبها في الوقت •

ثم طلبها من بعد واحتج انه انما وقف عن طلب شفيعته تقية انتقى
المشتري وخوفا خافه على نفسه وكان سلطانا أو من جهة سلطان أو ممن
له عند السلطان منزلة وهذا السلطان جائر ؟

فعلى ما وصفت : مما أرى ان يقبل له حجة اذا ادعى هذه الدعوى
الا أن يكون المشتري سلطانا جائرا معروفا بالجور ويعتدى على من
طلب اليه حقا وكان عليه أن يشهد بينة عدل سرا بانتزاع شفيعته وأنه
لم تمنعه الا التقية على نفسه فمتى ما أمن أحد شفيعته •

فاذا أحضر البينة على ما وصفت لك رجوت ان يدرك الشفعة
والله أعلم بالصواب •

ولا تأخذ الا ما وافق الحق والعدل •

والشفعة تكون فيما يقسم بالفقير وفي الدار يدخل من باب واحد
والأرض المختلطة والنخل عليه الجدار •

وعن غيره وقال من قال : ان المال المشاع يحسب أجائل على
قدر الشريك •

وقال من قال : انه يحسب أجاله واحدة ما كان مشاعا لان حكمه
حكم الواحدة •

عن أبي الحسن قلت : فاذا كانت أرض بين ثلاثة أنفس وأسفل
منها مالان يبيع أحد هذين المالين •

قلت : هل يدرك المشتري هاهنا لشيء ؟

قال : لا •

وقال : هذه الساقية جائزة •

وقال : انه يحفظ عن الشيخ أبي الحواري ان كل أرض كانت بين
خمسة أنفس انها تحسب خمس أجائل •

أما ان كانت الأرض لا يصلح قسمها من أجل ان يقع لكل شريك
من هذه الأرض ما ينتفع به فهذه تحسب اجالة واحدة •

قلت : فان وقع لكل شريك من هذه ما يقيم فيه نخلة ؟

قال : اذا وقع لكل واحد قدر ذلك جبر على قسم هذه الأرض فكانت
خمس أجائل •

ومن غيره قال : انما ان بيع المبال الأسفل من المالين الأسفلين
فان الأعلى يشفعه •

فان باع الأعلى فلا شفعة على قول من يقول ان المال المشاع
يحسب أجائل على قدر الشريك •

وقال من قال : تحسب اجالة واحدة ما كان مشاعا لأن حكمه حكم
الواحد •

فعلى هذا القول فكل من سبق الا من الشركاء الى هذا المال فأخذه
بالشفعة بعد أن لا يأخذ الأسفل فهو أولى بالشفعة •

وان طلبوا جميعا كانوا فيها شركاء على الرؤوس •

واما أن يبيع المال الأعلى في المالين الأسفلين فعلى القول الأول
فلا شفعة فيه لانه لا مضرة على الأسفل منه •

والشركاء اجالتهم حكمها جائز فلا شفعة في هذا المال على هذا
القول •

واما على القول الآخر : فانه تكون الشفعة للشركاء على ما وصفنا
في المسألة •

وقد قال من قال : اذا كان في الساقية خمس أجاثل فلا شفعة فيها
حيث بلغ أخذ الأموال في الأعلى ولا من الأسفل يبيع المال الأول
أو الرابع فلا شفعة في الجائز •

وقال من قال : لو كان في الساقية خمس اجاثل من أسفل ثم يبيع
الخامس من الأموال شفعة من أعلى منه ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع
ثم لا شفعة •

ويحسب من الأعلى ولا يحسب من الأسفل •

ولا ينظر في حساب ما أسفل من المال لانه انما ينظر صاحب هذا
القول المال المباع •

وان كان يجزى موضعه على أربع أجاثل غيره من أسفل فلا
شفعة فيه •

وان كان دون ذلك ففيه الشفعة على ما وصفنا •

(م ١٧ — جامع الفضل بن الحواري ج ١)

وحفظت عن القاضي أبي بكر أحمد بن أبي خالد حفظه الله في ساقية فيها أربع اجائل أو ست اجائل أو سبع وهي قائد بيعت السفلى أو التي تليها ؟

انها لا شفعة فيما بيع منها •

وهي قائدة كلها لا شفعة فيما بيع من أعلى ولا ما بيع من أسفل •

وأرجو أن فيها قولاً : انما اذا بقى فمن أسفلها اجالة أسفل منها أقل من أربع اجائل ففيه الشفعة •

وكذلك أرجو في الطريق اذا كانت فيها الأبواب فعندى ان الاختلاف فيها جميعا واحدة •

عن غيره : في الرجل يعطى الرجل شيئاً من داره أو نخلة ليكون شفيعا وبيع له الباقي •

قال : لا يجوز ذلك الا أن يكون أعطاه قبل أن يعرض القطعة على البيع •

قال : وقد قيل اذا أعطاه في مجلس واحد ويفرقا ثم باع له ذلك وقد أحرز المعطى ان ذلك جائز في الحكم ويكون شفيعا •

واذا كانت العطية والبيع في مجلس واحد فهو كما قال •

وعن رجل باع مالا يشفعه لرجل فطلب الشفيح شفيعته فقال البائع انى استثنيت على المشتري انى متى جئته بالدرهم فلى مالى وأقر بذلك المشتري •

فان كان قد علم ذلك من البائع والمشتري أو أحدهما قبل أن يطلب
الشفعيع شفعته فان قوله ثابت ♦

وان كان لا يعلم ذلك منه فان قوله ذلك ليس بشيء بعد ما طلب
شفعته وللشفيع شفعته ♦

وعن رجل اشترى شفعته رجل وأراه الدراهم ودعاه الى أخذها
واستشهد عليه ولم يرفع عليه حتى خلت سنة ثم رفع طلب شفعته ♦

فقال القاضى : انه أحيا شفعته وهو لا يدركها حتى طلبها ودفعه
عنها ♦

ومن غيره قال : نعم قد قيل هذا ♦

وقال من قال : ان الشفعة بالمداينة ♦

فاذا لم يرفع عليه ويطالبه حتى انقضت أيام مدة الشفعة وقصر في
المطالبة فقد هانت الشفعة ♦

وعن رجل له شفعة وله وكيل محاضر في القرية والذي له الأصل
في قرية أخرى غير انه بعمان وقد علم الوكيل حجة صاحب المال ♦

فان كان الوكيل وكيلا جائز الأمر يأخذ ويعطى ويأمر وينهى فلعلم
فلم يأخذ فلا شفعة للغائب ♦

وكذلك حفظت في الغائب اذا بيعت شفعة ولده في غيبته وله وكيل
قد جعله جائز الأمر وعلم الوكيل فلم يطلبها بطلت شفعته ♦

ومن جواب الامام عبد الملك بن حمد أبى هاشم بن الجهم وعن رجل ترك مالا وفي نسخه ماء وله اثنان فورثاه ثم هلك وترك أولادا اقتسموا حصته بينهم •

ثم باع واحد منهم فسلل اخوته أحق بالشفعة دون غمه أو هم سواء من سبق أخذ ؟

فاخوته وعمهم فيه سواء اذا كانوا يتسادلون الماء بالدور •

وان كان الماء مربوطا يتساده الأخوة دون العم فالأخوة أولى دون العم والله أعلم والتوفيق بالله •

ومن غيره قال : وقد قيل اذا كان ماء العم مقسوما وماء الاخوة مشاعا فالمشاع أولى •

ثم الذى ساقى وهو العم أو غيره لان مال هؤلاء فى بنهام مختلطة يقسم قسمة فى الباده والله أعلم •

ومن جواب أبى على بن أبى هاشم بن الجهم : وعن رجل فاسل رجلا على أرض ثم باعها من قبل أن يفسل فيها الفاسل شيئا •

فان طلب الفاسل الشفعة فله ذلك ولو لم يفسل لانه شريك •

وروى لنا محمد بن سعيد : أنه رأى فى رجل فاسل مفاسل فى مال ثم باع المفاسل المال وطلب الشفعة •

رأى محمد أن يكون المفاسل استفرغ شرطه الذى عليه للمفاسل وحل له القسم فله الشفعة •

وان كان لم يستفرغ الشرط فله الشفعة لمن هو أولى بها •

— ٢٦١ —

وروى عنه أنه قال : إذا ادعى المشتري صاحب الشفعة الى الحق
فحقه الدعوة فلا شفعة •

وعن رجل باع أرضا لأبن له صغير والأب شفيع فلما باعها أراد
الأب أن يأخذها من المشتري بالشفعة له أن يأخذها بالشفعة إذا طلبها
حين وجب البيع •

فإن لم يطلبها في ذلك الوقت فلا شفعة له •

قال غيره : قد قيل ان واجبه البيع من البائع مسالة للمشتري في
الشفعة •

ولا شفعة إذا كان والدا أو وكيلًا أو مأمورا حاكما •

وعن رجل وكل رجلا أن يبيع له أرضا فباعها الوكيل والوكيل شفيعها
فلما باعها الوكيل طلبها بالشفعة •

قال : ان طلبها بالشفعة حين أوجب البيع فله الشفعة •

وأن لم يطلب ذلك الوقت فلا شفعة له •

ومن جواب أبي محمد عبد الله محمد بن بركة : سألت عن رجل
اشتري شفعة لرجل ان الشفيع طلب شفعتة الى المشتري •

فقال المشتري : انما اشتريت هذا الموضع على انك ان رغبت فيه
فهو لك فساله عن الثمن •

فقال المشتري : مائتي درهم فأبى الشفيع ان يأخذها •

فقال المشتري : أنا انقصك من الثمن •

— ٢٦٢ —

فقال الذى كانت له الشفعة : لا حاجة لى فيها فكم تنقضى فيها ؟

قال : خمسين درهما واحد منك مائة وخمسين درهما •

فأوجب عليه الموضع بمائة وخمسين درهما •

ويرى المشتري الى صاحب الشفعة فى الموضع بمائة درهم
وخمسين درهما •

وافترقا على أن الموضع قد صار للذى كانت له الشفعة وقدم للبائع
رجلا ضمن له بالدراهم فتأخر بالدراهم ولم يسلمها الضامن أو غاب
الذى زال ذلك الموضع عن البلد •

والموضع هو نخل فثمن النخل الذى النخل ثمرة النخل وحازها
سنين •

والذى زالت اليه النخل غاب ولم يحضر وقت الثمرة ويحوزها •

ويقول الذى حاز الثمرة للناس انه يحوز الثمرة للخراج الى أن
هلك الذى يحوز الثمرة وخلف ورثة أيتاما والدراهم بعد على الرجل
الذى زالت اليه هذه النخل •

قلت : كيف يتخلص من هذه الدراهم التى عليه وكيف تحسب النخل
الغلة • ويستقصيها من جملة ما عليه ؟

وقلت : ما تقول ان البيادى الذين كانوا يعملون هذه النخل قالوا
أصبنا فى سنة كذا وكذا وسنة لم تحفظ كم بلغت ولعل السنين يبلغ عددها
خمس سنين أو يزيد ؟

— ٢٦٣ —

الجواب في هذه يرحمك الله : ان المال هذا ينقل الى الشفيح ليس على وجه الشفعة والثلث لصاحبه البائع عليه الغلة وهي لصاحب المال .

والخراج لا يرفع من الغلة الا بأذن صاحبها .

الثلث والثلثين يصرف في نفع اليتامى .

وشهادة البيادى لا تقبل ما كانوا فيه .

وتقبل اذا زال المال من أيديهم اذا كانوا عدولا .

ولا تجب في مال الهالك الا ما صح بالبينة العادلة من غير حث وتقدير وحكام لا يحكمون الا باليقين .

قال غيره : نعم .

كما قال في كل ما ذكر في قوله : ان البيادى لا تقبل شهادتهم ماداموا في المال .

فاذا خرجوا منه جازت شهادتهم فيه فذلك في الأصل .

واما ما شهدوا عليه من قولهم انا اصبنا كذا وكذا في سنة فهذا فعل منهم ولا تجوز شهادتهم على فعلهم .

وان شهدوا على شيء بعينه صار الى هذا الرجل من مال هذا جاز ذلك كانوا في المال أو خارجين منه .

— ٢٦٤ —

ومن كتاب محمد بن جعفر : واعلم انه ليس لأحد أن يشتري مالا
يشفعه شفيع الا برأيه •

واوجب الشفع المشتركة في الاصول ثم من بعد ذلك ما يشفع بالمضار
مثل الذى عليه ساقية في المال أو طريق غير جائز أو طرح الميازيب •

ومجارى المياه من الامطار اذا جرت على المنازل واجتماع الجزوع
على الجدار بين الدارين ونحو هذا •

وفي النخل اذا كانت تقايس ، وفي المياه المشتركة •

وفي الخبورة الماء التى يعقد في اليوم والليلة ومن والاہ في الماء
كان اولى •

ومن غيره : فقيل اذا كانت خبورة ما يوم وليله وكلهم شفعاء في
هذه الخبورة ومن كان له في الليل شيء من كان له في النهار ومن كان له
في النهار شفع من كان له منها في الليل الا ان الذى بيع منه خبورة
حصته •

فالذى يلى ماء أشفع من الناس •

وان لم يأخذ الذى يليه الشفعة كان للذى يليه من بعده اولى من
الناس •

وان لم يأخذ ذلك أيضا كان الذى يليه اولى •

وكذلك الشفعة الى آخر •

— ٢٦٥ —

وقال من قال : انما يأخذ منه البائع الماء ثم لا شفعة •

وقال من قال : يأخذ الأول فالأول من كان في البادية في النهار
شفع النهار •

ومن كان في الليل شفع في الليل •

وقال من قال : هذا في الماء المربوط الذي يتحول الشركاء فيه
من امكتهم •

واما اذا كانوا شركاء في الخبرة يساقون الخبرة بليل أو بنهار
ولا يعرف الاول منهم ولا الآخر مختلفون في الخبرة •

وأما البادية فكل من أخذ الشفعة قبل الآخر فهو أولى بها •

وكلهم فيها سواء لانها مشاعة بينهم يأخذ هذا من هذا وهذا
من هذا والله اعلم بالصواب •

وقد قيل : في الابواب والاشباب والشجر والرجاء رجاء الماء •

ورجاء اليمين والمصاحف كل هذا فيه الشفعة اذا كان مشاعا •

رجع الى كتاب ابن جعفر •

وقد قال بعض الفقهاء : ان الشفعة في الحيوان •

وقال من قال : لا شفعة فيه •

ولا شفعة فيما يكال ويوزن •

— ٢٦٦ —

ولا شفعة في الصوافي ولا شفعة لها •

قال أبو الحواري : الصافية تشفع ولا تشفع •

والثمرة التي بين أهل الأرضين في ذلك إلا الشريك في الأصل •

وليس فيما يباع بالنداء شفعة •

ولا في الاقالة شفعة •

ولا في الشروى شفعة •

وإذا مات طالب الشفعة أو المطلوبة اليه لم يكن لورثته أن يطلبوها
من بعده •

وقيل : الشفعة لا تورث •

قال أبو الحواري : قد قيل الصافية تشفع ولا تشفع الثمار التي بين
أصحاب الأصل والعمال •

قال من قال : الشركاء في ذلك هم شفع •

وقال من قال : لا شفعة في ذلك إلا الشريك في الأصل •

وقال أبو عبد الله رحمه الله الشفعة في الثمرة في النخل لمن له
حصة في أصل النخل •

فأما من ليس له حصة في أصل النخل وإنما له في الثمرة فلا
شفعة له •

— ٢٦٧ —

وقال من قال : له من ذلك أيضا الشفعة •

وايس فيما يباع في النداء شفعة •

وقال ابو الحواري : قد قيل هذا في النداء •

وقال من قال : ان الشفعة في المناداة ويرد بالعيب وبه نأخذ •

واما في الاقالة فان هو اقاله من بعد أن طلب الشفعة له شفته •

وان قاله من قبل ان يطلب الشفيع فلا شفعة له فيه هكذا حفظنا •

ومن غيره : وعن رجل اشترى ارضا ثم طلب الشفيع ثم مات وهو في مطالبته ؟

فلورثته ان يطلبوا تلك الشفعة ولهم ذلك •

وان مات الشفيع ولم يطلب الشفعة ؟

قد قالوا : أن الشفيع لا تورث ولا تباع ولا توهب •

وكذلك ان مات المشتري من بعد ان طلب الشفيع فهو على مطالبته شفيعته •

وان مات المشتري قبل أن يطلب الشفيع فلا شفعة للشفيع وقد مات المشتري وماتت حجته •

رجع وليس فيما بين الزوجين فيما باع أحدهما لصاحبه شفعة •

ومن غيره ، واذا باعت المرأة شيئا كان الزوج أولى من الشفيع •

• وإذا باع الزوج شيئاً كانت المرأة وهى زوجته أولى من الشفيع •

قال ابو الحسن بن أحمد : وهذا اذا باع احدهما لصاحبه •

• وأما اذا باع لغيره فالشفيع أولى من الزوج فيما باع الابن لابيه •

• وما باع الاب لابنه ففيه الشفعة في المقسوم •

• وأما في المشاع فله الحجة في ذلك الا الوالى والحاج والغازى فقد قيل ان لهؤلاء الشفعة في المقسوم ايضا •

ان اقام الحاج الى العاشوراء وبعد ذلك فقد قيل انه لا يدرك المقسوم •

• واليتيم اذا بلغ لم يدرك شفيعته في المقسوم ويدرك في المشاع •

فان علم وصيته أو وكيله من الشفع في المقسوم ان شاء اخذه وان شاء تركه واخذ من الوكلاء ثمنه قيمة الذى اعطاه من ماله •

• والغاله لمن أخذ المال وعليه ما كان عليه من غرامة •

فان طلب المال الشفيع الذى كان من اليتيم لما كره اليتيم أخذه حين بلغ فهو أولى به اذا كان طلبه كما أخذ اليتيم •

وقال : ان لم يرده اليتيم فهو لى •

• وأما اذا اخذ الوكيل لليتيم من الشفعة المشاعة بماله فذلك يلزمه وليس له خيار •

— ٢٦٩ —

. وقيل : ان الشفع تؤخذ من أهل الذمة ويطلبها على هذا القول بطلب شفيعته والله اعلم .

وقال : ان الشفع تؤخذ من أهل الذمة بشفعة الاسلام اذا طلبها المسلم من حين ما علم بالشراء .

ان علم فلم يطلب من حينه فلا شفعة له .

واما موسى بن علي رحمه الله فقد قيل انه لم يكن يرى ان ينتزع من الذمي ما اشترى الا أن يكون شفيع. بشفعته مثل أهل الاسلام .

وكان يرى للامى ان يأخذ المال الذى باعه المصلى بالشفعة. اذا كان يشفعه وبه يأخذ ابو الحواري .

وفي جواب احسبه لابي عبد الله : في بائع باع لرجل مالا بألفي درهم ثم ترك الف درهم انه أن أراد الشفيع ان يأخذ الشفعة فانه يأخذها بألف درهم .

وعلى قول من قال من الفقهاء : انما وهب ذلك البائع للمشتري .

وفي نسخه : وعلى الشفيع ان يأخذ ما أراد بأصل الشرى ويأخذ الشفيع بأصل الشرى فهذا القول أحب إلينا .

وقال من قال : وأما ان سماه حطا من الثمن فالشفيع مثل ذلك ان تهب له الثمن كله .

فالشفيع اذا أخذ الشفعة ان يرد على المشتري الثمن تاما .

— ٢٧٠ —

وقيل : ان العلم بالشفعة ان يعلم المشتري أو أحد الشهود
أو ثقة آخر فيما لم يكن كذلك فلم يعلم •

إذا علم ولم يطلب من حينه بطلت الشفعة •

قال غيره : ويوجد في رجل خرج الى قرية فقال انى قد اشتريت
شفعتك فلم يصدقته وعسى ان يكون حقا •

قال : يثبت ذلك عليه حتى يعلم هو بالشرى •

ويوجد : اذا أعلم التابع أو الشاهد أو المشتري كانوا عليه حجة •

ويوجد : ولو كان الشاهد غير ثقة •

ويوجد : ان الشفيع عليه ان يطلب من حين ما علم الا ان يكون
في ضيعة اذا هانت لم يدركها •

رجع وقيل ليس في المطلب اجل •

واما اذا طلب فقبل من قال : يؤجل في الثمن ثلاثة أيام فان احضره
والا فلا شفعة له •

قال غيره : ويوجد انه اذا سلم الشفيع بعض الثمن وسلم اليه
المشتري لا يضره تأخيره عن ثلاثة أيام اذا كان قد سلم اليه الشفعة
وعليه ان ينقد الثمن ولا يضره تأخيره •

وان كان أخذ منه بعض الثمن ولم يسلم اليه الشفعة وانما آخر
بعض بلا تسليم للشفعة فلم يتم الثمن الى ثلاثة أيام يطلب فلا شفعة
له •

— ٢٧١ —

قال غيره : وهذا قول حسن وقد قيل ان لم يسلم الثمن الى الثلاث
يطلب شفيعته •

رجع وقال من قال : اذا علم وهو يصلى فريضة فليس له ان يصلى
ناقلة حتى يقول قد اخذت •

وقال بعضهم : ان عليه اذا علم ببيعها أن يقول قد اخذت كم الثمن
ولا يقول كم الثمن قد اخذت •

وليس على المشتري غلة قد استغلها الا ثمرة مدركة اشترى المال
وهي فيه فانها من الشراء •

فان رجع المشتري على الشفيع بنفقة انفقها على المال فانه يطرحها
مما استغل •

وقال موسى بن علي عن موسى بن أبي جابر رحمهما الله ان الشفيع لا
يطلب بالليل •

قال غيره : الذي عرفت ان الرجل ليس عليه ان يطلب شفيعته بالليل •

وان المرأة لعله ليس عليها ان تطلب بالنهار شفيعتها والله اعلم •

وعن أبي علي قال : اما العبد والسيف والثوب والحيوان ففيه
الشفعة معنا •

واما الحب فالله اعلم •

قال ابو الحواري : ما يكال ويوزن فليس فيه شفعه •

— ٢٧٢ —

وقال في رجل من أهل أركى صار إلى السبر فباع لرجل منها مالا له
بأركى شفعه لرجل منها •

فعلى صاحب الشفعة أن يخرج إلى السبر من حينه في طلب شفعته •

وقد قيل : ليس عليه خروج إذا كانت الشفعة في بلده والله أعلم •

ومن ياع ماله الذي كان يشفع به الشفعة التي يطلبها :

فقال من قال : قد زالت عنه الشفعة •

وقال من قال : هي له لأنها قد وجبت له من قبل •

ومن اشترى مالا ثم يبيع مال أيضا بشفعة ذلك المال الذي
اشتراه فأخذه بالشفعة ثم علم الذي يشفع ذلك المال الذي اشتراه
المشترى أولا فطلبه وطلب ما اشترى بشفعته •

فقيل : ان ذلك كله له •

ومن طلب ان يأخذ بعض شفعته ويترك بعضها ؟

فقيل ليس ذلك له •

وإذا كانت الشفعة للناس عدة كلهم فيها سواء فمن سبق إليها فهو
أولى بها إذا أخذها •

وان طلبوا جميعا وهي بينهم على الرأس واو طلب واحد قبل واحد
إذا ما لم يحكم له بها ولو كانت الاموال أوفر وأكثر •

وفي نسخة : أقل وأكثر •

— ٢٧٣ —

واذا صارت الشفعة من واحد الى واحد ؟

فقيل : ان لم يعلم صاحبها بكل ذلك •

فإذا علم فطلب أحدها بأى العقد شاء اذا طلب من حين ما علم •

واما ان كان علم بالبيع الاول فلم يطلب فله في البيع الذى طلب فيه
كان الثانى والثالث •

وقال بعض : انما يأخذها من الذى هى فى يده •

واذا تنازل الخصمان في الشفعة الى الايمان وترك البينة ولم يقر
المشتري بشيء من ذلك ؟

انه يحلف يمينا بالله انه ما اشترى مالا يعلم للمدعى فيه حقا من
قبل هذه الشفعة •

فان أقر بشرى مال وانكر انه لا شفعة للمدعى فيه ؟

فعلى المدعى البينة •

فان نزل الى يمين خصمه فيقول أن اليمين على المدعى اليه الشفعة •

وهو أن يجد الطالب ما ادعى ثم يحلف المدعى اليه
يمينا بالله ان هذا المال له وما يعلم الساعة لهذا المدعى فيه
حقا من قبل ما يدعى أنه له شفعه ، ولا من قبل ما يدعى
اننى اشتريته بدراهم ولا بعروض وهو له شفعة •

(م ١٨ — جامع الفضل بن الحواري ج ١)

وفي نسخة : ولا عروض ولا هـ وله شفعة •

وان قامت بينة أو أقر الخصم أنه له شفعة على خصمه الا أنه هو يقول أنه قابض به أو اعطاه ؟

فانه يحلف قطعا مثل تلك اليمين سواء ولا يحلف بعلم لأنه اذا صح انه شفعه لهذا فانما بقي ان صح انه شري بدراهم ثم هو له بالشفعة فانكر هذا الشري فيحلف انه ما هو هذا من قبل ما يدعى انه شري •

فان رد اليمين الى الطالب حلف بانه قد اشترى هذا المال الذي يجده وهو شفعة له ثم هو له بالشفعة وينظر ايضا في اليمين •

واما القياض الذي قيل لا شفعة فيه ما كان اصل بأصل •

فاما جميع العروض فهي من الشري الذي فيه الشفعة •

واذا صارت الشفعة من واحد الى واحد ؟

فقيل : ان لم يعلم صاحبها بكل ذلك فاذا علم فطلبها فأخذها بأي العقد شاء اذا طلب علم من حين ما علم •

فاما اذا كان علم بالبيع الأول فلم يطلب فله في البيع الذي طلب فيه كان الثاني أو الثالث •

وقال بعض : انما يأخذها من الذي هي في يده •

وقيل : اذا ارتفع الى الحاكم رجل طلب الشفعة في ارض أو دار فأقام شاهداً على المشتري انه اشتراها بمائة درهم وشاهد آخر انه اشتراها بمائتي درهم •

وقال المشتري : انه اشتراها بألف درهم •

فانه ينبغي للحاكم ان يبطل شهادة الشاهدين ويقول المطلب
ان شئت فخذ الشفعة بما قال المشتري والافدعها •

وكذلك عنده ان القول قول المشتري حتى يصح الشراء شاهداً
عدل •

وقال بعض الفقهاء : في أب باع لابنه بيعاً رخيصاً ان ذلك يقومه
العدول ثم يأخذ الشفيع بالقيمة وفضل الثمن للأب وفي نسخة للأبن •

عن غيره : وسألته اذا باع ولد لرجل شيئاً فأراد الوالد أخذ
ما باع ولده كان له ذلك دون الشفيع أولى من الولد •

واذا باعت المرأة شيئاً فأراد الزوج أخذ ذلك البيع كان له ذلك
دون الشفيع •

وكذلك اذا باع الرجل شيئاً كانت زوجته أولى به من الشفيع •

واذا قال المشتري علمت بالبيع ولم اعلم انى شفيع لم يعذر بذلك
وليس له فيه حجة •

واذا احتج صاحب المال ان طالب الشفعة انما يريد لها لغيره •

فقيل : عليه يمين ايما يأخذها لنفسه ولا يأخذها لغيره •

ومن باع نصيباً من عبد بعيد فللشريك شفيعته لانه بيع •

— ٢٧٦ —

ومن اشترى شفعة لآخر واحتج انه اخذها الغائب فان كان الغائب
حيث لا تتاله الحجة أوصى فللشفيع شفيعته •

• وان كانت حيث تتاله الحجة احتج عليه •

• والقول في ثمن الشفعة قول المشتري •

فان احضر بينه بالشري واحضر طالب الشفعة بينه عليه شهدت
بثمن أقل فالبينة بينة المشتري •

وقيل في رجل باع مالا لرجل وأحسن اليه فأدرك في الشفعة قبل
صاحب المال ان يجبس ماله ؟

• ان اقاله قبل ان يخاصم صاحب الشفعة فليس له عليه سبيل •

• وان خاصم فيها قبل الاقالة فالشفعة له وعليه ان يرد على البائع
بقية الثمن •

• ان كان فيه رخص لا يتغابن الناس في مثله •

• واذا كان قد حط له من الثمن شيئاً يعرف انه ابره بذلك وأحسن
اليه فيه •

• وفي مسائل عن ابي علي رحمه الله : وعن رجل باع مالا بمائة درهم
والمال يساوي الف درهم احساناً منه اليه •

• ان كان ذا رحم منه وظهر عند ذلك ذكر الاحسان اليه فبالقيمة يأخذ
الشفيع •

• وان لم يكن شيء من ذلك فما على الشفيع غير ما عقد عليه
البيع •

وقيل : ان اعطاء مالا على ان يعوضه شيئا ولا يشترط ذلك فاذا
أخذها على شرط سماه •

وفي نسخة : على غير شرط سماه ولم يشترط ذلك لم يسمه ويشهد
أخذها الشفيع بالذى اعطى المعطى •

والبيع ضعيف حتى يعطيه ويقبل منه •

ثم على الطالب الشفعة مثل ذلك •

وفي نسخة : واما اذا اعطاه بغير اساس أو بغير قياس بينهما ولا يرى
ذلك فيما احسب ان في المكافأة ونحاهم الرأي في هذا عندنا ولا في
الوصية •

واما اذا أوصى له بحق بنخلة أو غيرها فالنخلة للشفيع بذلك
الحق المسمى •

فأن لم يكن مسمى فانما يأخذوها بالقيمة •

وعن رجل اشترى من رجل ارضا على ان ليس له على صاحب
الشفعة طريق ولا ساقية ثم طلب الشفيع شفيعته وقد اشترى المشتري
على هذا الشرط ؟

قال ابو على : لا شفعة له اذا كان قد أبرأه قبل البيع فأن أبرأه بعد
البيع فاه شفيعته •

وقيل عن موسى بن على رحمه الله في الاجائل ان الشفعة في خمس
اجائل :

• اجالة طالب الشفعة منها

• واجالة البائع

• وثلاث سهما

فذلك خمس اجائل يدرك فيه الشفعة فما كان اكثر من ذلك
فلا يدركه فيها لانها تصير ساقية قائمة جائز •

وقيل عن ابي عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله أنه قال : اذا
كانت ثلاث اجائل اسفل والرابعة المبيعة فقد يطلب شفעתه الشفيع الذى
اعلى ولا شفعة له •

وقال فى صاحب المال اذا باعه ولو كان له اجائل عدة حسبها
اجالة واحدة •

ولو كانت متفرقة تقطع فيما بينهن اجائل لغيره •

وقال غيره : ويوجد انه ان كان للرجل اجائل فهم اجالة واحدة
الا ان يكون بين كل اجالتين مقطعة لغيره ولها اجالة بين اجالتين له •

ان ذلك يحسب اجائل بعدد ما فيها والاجائل رجع •

وان لقي صاحب الشفعة المشتري فانكره البيع فله فى ذلك حجه ويدرك
بعد الثلاث •

وفى نسخة بعد الطلب واذا كان بين كل نخلتين مما تقاس ستة
عشر ذراعا قيس ما بين النخل واعطيت كل نخلة ارضا •

فان زادت على ستة عشر ذراعا رجعت كل نخلة الى ثلاثة اذرع •

ومن غير الكتاب :

فما ألفه ابي قحطان : واذا قايض انسان بنخلة من ماله ثم اشترى ما بقى من المال الذى فيه النخلة فلا شفعة لشفيح عليه اذا كانت تلك النخلة تشفع أو تقايس •

ولا شفعة فى الارض اذا كان مسقى كل واحدة من موضع غير ما تشرب الأخرى وكانت ساقية جائزة •

ومن كتاب ابن جعفر :

وقيل عن أبى على رحمه الله فى خمسة نفر لهم خمس نخلات فى اجيل والارض مشتركة والاجالة واحدة الا ان كل رجل منهم يعرف نخلته •

ثم اشترى آخر مالا يسقى من تلك الساقية فطلب اليه الشفعة فاحتج ان تلك الساقية فيها خمس اجائل لحال الخمسة الشركاء فى هؤلاء الخمس النخلات •

فقال ابو على : انها خمس اجائل على هذه الصفة اذا عرف كل رجل منهم نخلته ولا شفعه للشفيح •

قلت : فان كانت النخل مشاعة يقسم تمرها بالمسد ؟

فقال ابو عبد الله : ما لم يقسم الاصل فهى اجالة واحدة •

قال غيره : ويوجد عن أبى الحواري أن الأرض اذا كانت بين خمسة أنفس انها تحسب خمس أجائل ، اذا كان يقع لكل واحد منهم ما يقيم فيه نخلة •

ويجبر الشركاء على قسمة هذه الأرض اذا كانت بين خمسة أنفس
وكانت خمس أجائل •

ويوجد ولو أن أصل وبعد فيه خمس نخلات كل نخلة لرجل فهي
خمس أموال وتكون جائزا •

وكذلك يوجد أن العواضد التي لا حياض لها فهي بمنزلة الأموال
على السواقي والله أعلم • رجع •

وقال من قال : في رجل اشترى أرضا ثم ولاها رجلا آخر
فأخذها الشفييع وطلب أن يكتب له صكا بشرائه من الرجل فكره •

قال : يأمره الوالي أن يكتب له •

ومن غيره : وعن رجل اشترى شفعة لرجل فلما بلغ الشفييع ذلك
خرج في الطلب المشتري فلما وجدته قال : بلغني أنك اشتريت شفعتي
فادفع الي شفعتي وخذ برزيناك ودفعه المشتري عن ذلك فافترقا على
ذلك فمكتا على ذلك ما قدر الله من الشهود والسنين •

ثم ان الشفييع رفع على المشتري وقال : شفعتي قد طلبتها اليك
ودفعتني عنها وأنا طالب شفعتي •

قالوا : ان له الشفعة على هذا الوجه •

وقال أبو الحواري قال نبهان : لا تكون الشفعة بالمداينة وليس له
أن يدفعه عن طالب شفعته •

واذا اشترى رجل شفعة لرجل فوصل اليه الشفييع فقال : أعطني
شفعتي •

— ٢٨١ —

فقال المشتري : آتني بالدراهم •

فقال الشفيح : نعم آتيك بالدراهم •

فقال المشتري : ان لم تعطني دراهمي الساعة فلا حق لك فيها
معي هيما تطلب •

قال : فله شففته وان لم يأت بالدراهم حتى تمضي الثلاث ، فلا
شفعة له وقد فانت شففته •

ومن اشترى مالا بدنانيير ثم أعطى حبا وطلب الشفيح شففته •

وقال المشتري : أعطني حبا كما أعطيت أنا •

قال : فليس له الا الدنانير •

وقلت : ان المشتري قال له حب أنا أطعم عنه • أتلزمه ؟

ان استوجبها بالشفعة فليس عليه أن يطعم عنه •

ورجل باع نخلة من قطعة من أسفل القطعة فطلب الرجل الشفعة ؟

فليس له شفعة ، والبائع هو الشفيح في هذا •

واذا علم ببيع شففته فلم يطلبها ثم جاء يطلب واحتج أنى ظننت
الئمن كثير فلما علمت به طلبت •

فلا حجة له ولا شفعة •

— ٢٨٢ —

واذا قضى رجل رجلا من ماله بحق له عليه في صحته . وطلب
الشفيع شفعته ؟

كانت له الشفعة .

وان كان الحق غير معروف ولا مسمى ؟

عليه قيمة المال الذى قضاه وأخذ شفعته بقيمة العدول .
وكذلك ان قضى له ولده .

واذا قضى رجل زوجته مالا أو امرأة قضت زوجها ؟

هو جائز وليس للشفيع شفعته .

واذا قضى رجل ورثة زوجته مالا بدراهم فطلب قيمة الشفعة ؟
قال : كان له ذلك .

وان قضاه مالا عن نخل صداق كان عليه لزوجته ؟

جاز لهم ذلك ولم يكن للشفيع فيه شفعة .

واذا أوصى رجل لرجل بنخلة حق ؟

ففيها الشفعة .

وعمن اشترى مالا فحاول حجة الشفيع في ذلك الحال فأنفق هو
والبائع على هذا المال بقص خاتم أو سيف أو زيادة كذا وكذا .

لثبت له ذلك ؟

— ٢٨٣ —

فعلى ما وصفت فهذا يدرك الشفيح شفعتة فيه بقيمة الفص
وقيمة السيف وزيادة الدراهم •

وهو معنا أكثر القول وبه نأخذ •

ومن المعمول به فيما علمنا ولا يزيل الشفعة الا القياض بالأصول •

فإذا كان أصلاً بأصل فكيفما قال : فلا شفعة فيه •

ومن غير تأليفه ، مما سئل عنه أبو عبد الله — رحمه الله •

قلت : قائم قائن لجأ شفعتة ولا يدرك معه شفيح بشفعتة ؟

قال : نعم •

وان كان كذلك : فلا بأس به •

قلت : فالرواية التي يروونها عن النبي — صلى الله عليه وسلم
« من زال شفعة مسلم زالت قدمه في النار » ما تقول في هذا ؟

ان كان قال هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم — فهو كما قال
والمعنى في ذلك طالما له •

فأما بالقياض فلا •

رجع الى الكتاب

وعن رجل عرض عليه رجل أرضاً يشتري بها •

فهل يجوز له أن يقايضه بنخلة ثم يشتري منه النخلة من أجل الشفعة ؟

فعلى ما وصفت فإذا كان القياض والبيع في مجلس واحد أو في يوم واحد لا يجوز له ذلك •

وكذلك إذا كان الشرط عند القياض بثمن معروف وقبل القياض ؟

قال : الشفعة لأهلها •

وان لم يكن هنالك شرط ولا بثمن معروف فالقياض ثابت جائز •

وأما المرأة إذا قضت صداقها من مال زوجها فلا يدرك في ذلك شفعة إلا أن يكون صداقها دراهم ويقضى بها أصلاً ، فإن الشفع في ذلك الشفعة •

قال غيره ، ويوجد أنه ليس بين الزوجين فيما باع أحدهما صاحبه شفعة ولعل هذا إذا كانت قد طلقها أو مات عنها وينظر في ذلك •

ومن نسخة أخرى : وقد قال بعض الفقهاء : ان الشفعة تجب في المشاع في كل شيء كان مشاعاً من نخل أو أرض أو ماء أو رقيق أو حيوان أو منزل أو سفن أو خشب •

وقد قال من قال : من الثقات عن أبي عبد الله محمد بن محبوب — رحمه الله — أنه يأخذ بذلك لأن فيه مضرة •

وقال من قال : ليس الشفعة إلا في الأصول •

— ٢٨٥ —

وأما إذا كانت بعروض ففيه الشفعة •

وقيل : على الذى يأخذ الشفعة أن يرد على المشتري مثل ما اشترى به من تلك الأنواع إذا كان وزنه أو كيله معروفا •

فإن لم يكن يعرف أو كان مثل سيف أو نحوه ؟

إن الشفيع يرد قيمة المال برأى المدول على المشتري •

وقيل : على المشتري يمين بالله ما يعلم أن الثمن الذى اشترى به أقل من هذه القيمة التى قومها المدول له •

زيادة أيضا من نسخة حيان •

وقيل فى رجل أعطى رجلا شفعة وأجره أن يسلم الثمن الذى اشتراها منه فلم يدفع اليه إلى أن خلا ثلاثة أيام فلا شفعة له •

وعن أبى على رحمه الله فى رجل طلب شفعة فلم يسلم اليه المشتري حتى خلت الشفعة قد تدركه •

وقال محمد بن محبوب — رحمه الله : إن كان قال له حين طلبها : لا أعطيها فإنه يدركها •

وإن كان قال له إن كان لك حق فاطلب إلى المسلمين فتولنى حتى خلت الشفعة فلا يدرك •

وجاء فى الأثر : أن الشفيع لا يطلب فى الليل حتى يصبح وقد أعجب ذلك أبا على رحمه الله •

وقال : من بلغه أن شفعتي قد بيعت فليخرج من حينه أو يرسل من حينه •

فقال له قائل : وكيف بالمكرى ؟

قال : يطلب الكراء ويجهتد فيه ويشهد أنه يأخذها ويأبى الوالى ويقول له أيضا ، فإن ذلك عذر له •

قال غيره : قد يوجد أن رسول الشفيع لا يقوم مقامه الا أن يكون مريضا حتى لا يستطيع الخروج أو خائفا لا يستطيع الظهور •
رجع •

وقال محمد بن هاشم : بلغنى بيع شفعة وأنا بالغابة فسألت سعيد ابن المبشر فقال لى سعيد بن المبشر ، أرجع •

وقال ذلك موسى بن على رحمه الله — أيضا •

وفى جواب أبى على رحمه الله — عن باد من بادية الشرق دخل أزكى فاشتري شفعة لرجل من أهل أزكى ثم بلغه بعد خروج البادى فغير ساعة ما علم •

فلما كان اليوم الثالث حمل الدراهم الى الوالى واعلمه ووزن الدراهم حتى جاء البادى بعد شهر وقد كنت قريبا بروضة سمى وعلمت مكانى فهلا حملت دراهمك وجئت الى •

فلا نرى أنه يدرك شفعتي حتى يخرج فى طلبه من حين ما علم الى المشتري أو الحاكم •

— ٢٨٧ —

وله في احضار الدراهم اجل ثلاثة أيام •

فان لم يحضر الدراهم حتى يذهب الأجل يطلب الشفعة وذلك اذا
صحت له وأخذ الثمن •

وأما في المطلب فليس له آجل •

وان لم يطلب من حين ما علم فلا شفعة له •

وقيل : في رجل اشترى منزلا بعلم الشفيع فلم يطلب ثم ان المشتري
ولاه رجل آخر فطلب الشفيع الى الذي تولاه ؟

ان ذلك له •

وعن أبي عبد الله رحمه الله قال : الشفعة على عدد السهام وليس
على عدد رعوس أهلها •

وقال غيره من المسلمين : الشفعة على عدد الأهل وليست
على عدد السهام وذلك أجب الى •

قال : وان أبطل بعض الشفعاء شفعته لم يضر ذلك الباقي ولم
يلزم ذلك غيره •

ومن اشترى مالا في بعضه شفعه لرجل فطلب الشفيع شفعته
فقال المشتري له : خذه كله فانه عقدة واحدة وانما الشفيع ما يشفع •

وقال آخرون غير ذلك •

— ٢٨٨ —

ومن قضى رجلا مالا بحق ؟

انه يدرك بالشفعة الا ان يقضيه بحق •

ويقول : ليس له بوفاء من حقه فلا شفعة فيه على هذا
الحد حتى الذى قضى أو مات •

وما مضى بقيمة ففيه الشفعة بقيمته وأشباه ذلك مما يدرك فيه
القيمة •

مسألة :

وعن رجل باع مالا من رجل بنقد ويتأخير الى آجل فقال
الشفيع : أنا آخذ شفعتى الى ذلك الآجل وكره المشتري ؟

ان للشفيع أن يأخذ شفעתه على ما اشتراها الرجل •

وعن رجل بيعت شفعة له فعلم فسأل فقال المشتري : انها بألف
درهم فلم يطلب •

ثم سأل أنه يدرك شفעתه اذا كان المشتري أعلمه أنها بألف درهم
وهي بخمسمائة درهم ؟

فان يكن خبره غير المشتري وأعلمه ذلك فصينغ طلب شفעתه : بطلت
شفעתه •

فان أعلمه ذلك البائع أو رجل ثقة أو الشهود فقد فانتته الا أن
يكون المشتري قال له ذلك القول •

وفي جواب أبي على موسى بن علي رحمه الله - الى أبي مروان :
وأما الذي سألت عنه يا أخى من شفعة طلبها صاحبها ولا يسأل
الحاكم أنها له ، والمشتري غائب ، وفي الشفعة ثمرة •

ثم سألت هل يوقف الثمرة اذا طلع مشتري الشفيع النقد في ذلك ؟

فما نرى بتوقيفها على ما ذكرت بأسا •

وعن رجل اشترى نخلة في أرض تقايس نخلا في أرضه فطلب
الشفيع بها فقال المشتري : انما اشتريتها وقيعة •

قال : هو المصدق ، ولا شفعة لهذا في المال فيه الا أن يأتى ببينة
أن هذا اشتراها بأرضها •

قلت : فان أقر البائع أنى بعتها بأرضها ويرى اليه من الأرض •

قال : هو المصدق ولهذا شفيعته •

وعن أبي على حفظه الله في جدار بين دارين ، هل يشفع أحدهما
بالجدار ؟

قال : نعم ، وان كان قيد جذوع الا ان يقيم من يطلب اليه الشفعة
بينة أن الجدار له دون الآخر •

والبيوت تشفع بعضها بعضا اذا كانت مشاعة ومجارى ماء الغيث من
طهورها •

(م ١٩ . — جامع الفضل بن الحواري ج ١)

— ٢٩٠ —

وكذلك الحيطان اذا كان هناك حائط بين اثنين ودعوتهما وجذوعهما
عليه ، فانهما يشفعان بعضهما بعضا •

والمنزل الذى يطرح الميزاب يشفع الميزاب للذى يطرح منه •

وحفظت أنا عن سلطان الحكم عن بطلت شفيعته الى مشتر فدفعه
عنها الى أن صار أمرهما الى الحاكم ؟

يطالب الشفعة بشفيعته •

فسألته عن الآجل •

فقال : اذا حكم الحاكم أو ادعاه المشتري الى شفيعته مدة ثلاثة
أيام فان لم يحضر الدراهم فيها فقد غاتته الشفعة •

تمت نسخة حيان •

الفهرس

الموضوع	الصفحة
باب : فى أمر الولد ولزومه الوالد	٩
باب : فى الوالد إذا طلبت الولد	١١
باب : فى نفقة المرأة ومؤنتها وما يجب لها وغير ذلك	١٩
باب : فى مؤنة الزوجة	٥٩
باب : فى نفقة الأمة وكسوتها ومؤنتها	٨٢
باب : فى مؤنة زوجة العبد	٩١
باب : فى نفقة العبد على سيده	٩٧
باب : فى مؤنة الأولاد	٩٩
باب : فى نفقة المطلقة	١١٣
باب : فى نفقة الأمة المطلقة	١١٩
باب : فى نفقة الوالدين ومن لم يكن له مال	١٢١
باب : فى صدقات النساء من النخل وغيرها ونحو ذلك	١٣١

الموضوع	الصفحة
باب : في صدقات النساء من النخل وغيرها وكيف القضاء من ذلك	١٤٤
باب : في قضاء الصدقات أيضا من الأثر	١٧٥
باب : في قضاء الصدقات	١٩٣
باب : في الشرب	١٩٨
باب : في الشفع	٢٠٩

رقم الايداع ٥٤٤٩ لسنة ١٩٨٥

